المملكة العربية السعودية

جامعة جدة

كلية القرآن الكريم والدراسات الإسلامية

قسم الدراسات الإسلامية

حديث السبعين ألفاً الذين يدخلون الجنة بغير حساب

دراسة عقدية في ضوء عقيدة أهل السنة والجماعة

دكتورة عفاف بنت حسن بن محمد مختار الهاشمي

أ.د. أستاذ العقيدة والمذاهب المعاصرة

١٤٤٠هـ - ٢٠١٩م

المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستهديه ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله – ﷺ– وعلى آله وصحبه وأتباعه إلى يوم الدين.

أما بعد: فإن المسلمين في العالم الإسلامي يتعرضون لبدع خطيرة، لكوننا أصحاب أعظم ثروات يُنتظر لأصحابها إن هم ساروا على الطريق الحق أن يسودوا العالم بأكمله، لذلك تُشن الكثير من البدع والأهواء والخرافات لشل القدرات، وتمييع المعتقدات، وتشويش الأفكار، ولما كانت سنة الرسول – ﷺ – هي الأساس الثاني الذي قامت عليه دعوة محمد بن عبد الله – ﷺ – والتي هي في الحقيقة امتداد لدعوة الرسل جميعاً كما قال الله – تعالى –: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولاً أَنِ اعْبُدُواْ اللَّهَ وَاجْتَنِبُواْ الطَّاغُوتَ﴾ [النحل: ٣٦]، وكان من صميم الاعتقاد بهذه الدعوة هو محاربة البدع والأهواء والأباطيل بشتى أشكالها وألوانها، حيث إنه يجب على كل مسلم أن يتبصر في دينه، وأن يعبد الله –تعالى– طبقاً لما أمر الله – عز وجل – به، ومن البدع الذي يجب علينا محاربتها بدعة رد بعض أحاديث الرسول – ﷺ – والازدراء من شأنها، ومن هنا ولخطورة هذه البدعة على المجتمع المسلم، وبالذات في هذا العصر الذي كثُرت فيه وسائل الاتصال، واختلفت الوسائل والمصادر والمنابع، كان لا بد من توضيح مدى خطورة التنقيص من شأن أحاديث الرسول – ﷺ – مع بيان موقف أهل الأهواء والبدع، وموقف أهل السنة والجماعة، ومن تلك الأحاديث التي ردها أهل البدع حديث السبعين ألفاً الذين يدخلون الجنة بغير حساب ولذا أُختير هذا البحث بعنوان (حديث السبعين ألفاً الذين يدخلون الجنة بغير حساب) دراسة عقدية في ضوء عقيدة أهل السنة والجماعة.

أسباب اختيار الموضوع:

١. بيان أن الأمة الإسلامية تمر الآن بأحرج الأوقات في تاريخها الطويل حيث يُراد منها أن تنسى الماضي في ظل ما يُسمى بعملية السلام والتوافق، حيث تهدف هذه المرحلة إلى دمج أهل السنة والجماعة مع أهل البدع، وإزالة الحواجز العقدية والنفسية بين الجميع، مما يُسهل عملية سلخ الأمة الإسلامية من عقيدتها وهويتها.
٢. أهمية المحافظة على الأصل الثاني من مصادر التشريع في الدين الإسلامي.
٣. كثرة الأقاويل المحاكة التي تُدبر لرد السنة النبوية.
٤. كثرة الخوض في هذا الموضوع مع الضجة المطروحة في الساحة لتعميق الهوة بين السلف والخلف.
٥. إن التصدي لأهل الأهواء والبدع من سنن الهدى.
٦. إن النصوص النقلية جاءت محذرة من الافتراق والتشرذم، وإن من أخطر أنواع الافتراق ترك السنة النبوية.

أهداف البحث:

١. التعرف على أهمية السنة النبوية.
٢. تسليط الضوء على بعض أفكار المناوئين للدين الإسلامي.
٣. توضيح الجوانب الأساسية من مذهب أهل السنة والجماعة.

محتويات البحث: يحتوي البحث على تمهيد وثلاثة مباحث وخاتمة:

التمهيد ويتضمن مرويات الحديث من الصحيحين – شرح الأحاديث شرحاً إجمالياً.

المبحث الأول: حديث السبعين ألفاً الذين يدخلون الجنة بغير حساب وموقف أهل السنة والجماعة منه وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف العقيدة في اللغة والاصطلاح.

المطلب الثاني: تعريف أهل السنة والجماعة في اللغة والاصطلاح.

المطلب الثالث: موقف أهل السنة والجماعة من حديث السبعين ألفاً الذين يدخلون الجنة بغير حساب.

المبحث الثاني: موقف أهل الأهواء والبدع من حديث السبعين ألفاً الذين يدخلون الجنة بغير حساب وفيه سبعة مطالب:

المطلب الأول: تعريف أهل الأهواء والبدع في اللغة والاصطلاح.

المطلب الثاني: موقف الخوارج من حديث السبعين ألفاً الذين يدخلون الجنة بغير حساب.

المطلب الثالث: موقف الشيعة من حديث السبعين ألفاً الذين يدخلون الجنة بغير حساب.

المطلب الرابع: موقف المعتزلة من حديث السبعين ألفاً الذين يدخلون الجنة بغير حساب.

المطلب الخامس: موقف العقلانيين من حديث السبعين ألفاً الذين يدخلون الجنة بغير حساب.

المطلب السادس: موقف المرجئة من حديث السبعين ألفاً الذين يدخلون الجنة بغير حساب.

المطلب السابع: موقف الجهمية من حديث السبعين ألفاً الذين يدخلون الجنة بغير حساب.

المبحث الثالث: دلالة حديث السبعين ألفاً على أركان الإيمان وفيه أحد عشر مطلباً:

المطلب الأول: تعريف الركن في اللغة والاصطلاح.

المطلب الثاني: تعريف الإيمان في اللغة والاصطلاح.

المطلب الثالث: الإيمان بوجود الله تعالى.

المطلب الرابع: دلالة حديث السبعين ألفاً الذين يدخلون الجنة بغير حساب على توحيد الربوبية وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: تعريف توحيد الربوبية في اللغة والاصطلاح.

المسألة الثانية: إثبات توحيد الربوبية من خلال حديث السبعين ألفاً الذين يدخلون الجنة بغير حساب.

المطلب الخامس: دلالة حديث السبعين ألفاً الذين يدخلون الجنة بغير حساب على توحيد الألوهية وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: تعريف توحيد الألوهية في اللغة والاصطلاح.

المسألة الثانية: إثبات توحيد الألوهية من خلال حديث السبعين ألفاً الذين يدخلون الجنة بغير حساب.

المطلب السادس: دلالة حديث السبعين ألفاً الذين يدخلون الجنة بغير حساب على توحيد الأسماء والصفات وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: تعريف الاسم والصفة في اللغة والاصطلاح.

المسألة الثانية: الفرق بين الاسم والصفة.

المسألة الثالثة: إثبات توحيد الأسماء والصفات من خلال حديث السبعين ألفاً الذين يدخلون الجنة بغير حساب.

المطلب السابع: دلالة حديث السبعين ألفاً الذين يدخلون الجنة بغير حساب على الإيمان بالملائكة وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: تعريف الملائكة في اللغة والاصطلاح.

المسألة الثانية: إثبات الإيمان بالملائكة من خلال حديث السبعين ألفاً الذين يدخلون الجنة بغير حساب.

المطلب الثامن: دلالة حديث السبعين ألفاً الذين يدخلون الجنة بغير حساب على الإيمان بالكتب وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: تعريف الكتب في اللغة والاصطلاح.

المسألة الثانية: إثبات الإيمان بالكتب من خلال حديث السبعين ألفاً الذين يدخلون الجنة بغير حساب.

المطلب التاسع: دلالة حديث السبعين ألفاً الذين يدخلون الجنة بغير حساب على الإيمان بالرسل وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: تعريف النبي والرسول في اللغة والاصطلاح.

المسألة الثانية: إثبات الإيمان بالرسل من خلال حديث السبعين ألفاً الذين يدخلون الجنة بغير حساب.

المطلب العاشر: دلالة حديث السبعين ألفاً الذين يدخلون الجنة بغير حساب على الإيمان باليوم الآخر وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: تعريف اليوم الآخر في اللغة والاصطلاح.

المسألة الثانية: إثبات الإيمان باليوم الآخر من خلال حديث السبعين ألفاً الذين يدخلون الجنة بغير حساب.

المطلب الحادي عشر: دلالة حديث السبعين ألفاً الذين يدخلون الجنة بغير حساب على الإيمان بالقضاء والقدر وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: تعريف القضاء والقدر في اللغة والاصطلاح.

المسألة الثانية: إثبات الإيمان بالقضاء والقدر من خلال حديث السبعين ألفاً الذين يدخلون الجنة بغير حساب.

الخاتمة وفيها أهم النتائج والتوصيات.

فهرس المصادر والمراجع والموضوعات.

منهج البحث:

اتبعت في إعداد هذا البحث المنهج الآتي:

١. الاعتماد بعد التوكل على الله – تعالى– على المنهج الاستقرائي قدر الاستطاعة في جمع المادة العلمية مع المنهج الموضوعي لملائمته لمفردات البحث.
٢. نقل الأقوال من مصادرها، فقول أهل السنة والجماعة، انقله من كتبهم، وقول أهل الأهواء والبدع من كتبهم إلا إذا تعذر الأمر علي.
٣. الاعتماد على أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية – يرحمه الله – في كثير من النقول لكونه في نظري أبرز عالم سني شرح المسائل العقدية.
٤. توضيح عقيدة أهل السنة والجماعة حتى يظهر نقاؤها.
٥. مناقشة الأقوال إذا احتاج الأمر إلى ذلك.
٦. ذكر شيئاً من كلام أهل الأهواء والبدع للاستشهاد به، ولا يدل ذلك على موافقتهم، ولكن الحق يُقبل من كل من تكلم به.
٧. إذا كان الحديث في الصحيحين اكتفيت بتخريجه منهما، إذ المقصود معرفة صحته، أما إذا كان في غيرهما فقد أذكر أكثر من مصدر، على حسب الاستطاعة.
٨. عزو الآيات القرآنية إلى مواضعها.
٩. عزو الحديث يكون بالكتاب والباب والجزء والصفحة، أو رقم الحديث على حسب المصدر المنقول منه.
١٠. شرح ما دعت إليه الحاجة من الألفاظ الغريبة.
١١. عند تغيير الطبعة المعتمدة أشير إلى ذلك في الحاشية .
١٢. قد أذكر المعلومة أكثر من مرة إذا احتاج الأمر.

١٣. ذكر بيانات المصدر أو المرجع كاملة في فهرس المصادر والمراجع (اسم الكتاب – اسم المحقق أو المصحح أو المعلق أو المقدم إن وجد – دار النشر– بلد النشر– رقم الطبعة– تاريخ الطبعة) وإذا لم توجد جميع هذه المعلومات فالاكتفاء بما وجد.

١٤. تذييل البحث بفهرس المصادر والمراجع والموضوعات.

التمهيد وفيه مرويات الحديث من الصحيحين:

مرويات الإمام البخاري يرحمه الله:

١. عن عمران بن حُصين – رضي الله عنهما – قال: (لا رقية إلا من عين أو حُمة) فذكرته لسعيد بن جبير، فقال: حدثنا ابن عباس: قال رسول الله – ﷺ –: (عُرضت علي الأمم فجعل النبي والنبيان يمرون معهم الرهط، والنبي ليس معه أحد، حتى رُفع لي سواد عظيم، قلت: ما هذا؟ أمتي هذه؟ قيل: بل هذا موسى وقومه، قيل: انظر إلى الأفق، فإذا سوادُ يملأ الأفق، ثم قيل لي: انظر ها هنا وها هنا في آفاق السماء، فإذا سوادُ قد ملأ الأفق، قيل هذه أمتك، ويدخل الجنة من هؤلاء سبعون ألفاً بغير حساب، ثم دخل ولم يبين لهم، فأفاض القوم، وقالوا: نحن الذين آمنا بالله واتبعنا رسوله، فنحن هم، أو أولادنا الذين وُلدوا في الإسلام، فإنا ولدنا في الجاهلية، فبلغ النبي – ﷺ – فخرج، فقال: (هم الذين لا يسترقون، ولا يتطيرون، ولا يكتوون، وعلى ربهم يتوكلون) فقال عكاشة بن محصن: أمنهم أنا يا رسول الله؟ قال: (نعم) فقام آخر فقال: أمنهم أنا؟ قال: (سبقك بها عكاشة)[(١)].

٢. قال النبي – ﷺ –: (عُرضت علي الأمم، فأخذ النبي يمر معه الأمة، والنبي يمرُ مع النفر، والنبي يمرُ معه العشرة، والنبي يمرُ معه الخمسة، والنبي يمرُ وحده، فنظرت فإذا سواد كثير، قلت: يا جبريل، هؤلاء أمتي؟ قال: لا، ولكن انظر إلى الأفق، فنظرت فإذا سوادُ كثير، قال: هؤلاء أمتك، وهؤلاء سبعون ألفاً قدامهم لا حساب عليهم ولا عذاب، قلت: ولمَ؟ قال: كانوا لا يكتوون ولا يسترقون ولا يتطيرون، وعلى ربهم يتوكلون، فقام إليه عكاشة بن محصن، فقال: ادع الله أن يجعلني منهم، قال: (اللهم اجعله منهم)، ثم قام إليه رجل آخر قال: ادع الله أن يجعلني منهم، قال: (سبقك بها عكاشة))[(٢)].

مرويات الإمام مسلم يرحمه الله:

٣. قال النبي – ﷺ –: (يدخل الجنة من أمتي سبعون ألفاً بغير حساب) قالوا: ومن هم يا رسول الله؟ قال: (هم الذين لا يكتوون ولا يسترقون وعلى ربهم يتوكلون) فقام عكاشة فقال: ادع الله أن يجعلني منهم، قال: (أنت منهم) قال: فقام رجلُ فقال: يا نبي الله ادع الله أن يجعلني منهم، قال: (سبقك بها عكاشة)[(٣)].

---

(١) البخاري في كتاب الطب – باب من اكتوى أو أكوى غيره وفضل من لم يكتو (٧/ ١٢٦) رقم (٥٧٠٥)، وفي كتاب الطب أيضاً – باب من لم يرق (٧/ ١٣٤) رقم (٥٧٥٢)، وفي كتاب الرقاق – باب: ﴿ من يتوكل على الله فهو حسبه﴾ [الطلاق: ٣] (٨/ ١٠٠) رقم (٦٤٧٢).

(٢) البخاري في كتاب الرقاق – باب يدخل الجنة سبعون ألفاً بغير حساب (٨/ ١١٢) رقم (٦٥٤١).

(٣) مسلم في كتاب الإيمان – باب الدليل على دخول طوائف من المسلمين الجنة بغير حساب ولا عذاب (١/ ١٩٨) رقم (٢١٨).

٤. حدثنا ابن عباس، عن النبي – ﷺ – قال: (عُرضت علي الأمم، فرأيت النبي – ﷺ – ومعه الرهيط، والنبي ومعه الرجل والرجلان، والنبي ليس معه أحد، إذ رُفع لي سواد عظيم، فظننت أنهم أمتي، فقيل لي: هذا موسى – ﷺ – وقومه، ولكن انظر إلى الأفق، فنظرت فإذا سوادُ عظيم، فقيل لي: انظر إلى الأفق الآخر، فإذا سواد عظيم، فقيل لي: هذه أمتك ومعهم سبعون ألفاً يدخلون الجنة بغير حساب ولا عذاب، فقال بعضهم: فلعلهم الذين صحبوا رسول الله – ﷺ –، وقال بعضهم: فلعلهم الذين وُلدوا في الإسلام ولم يشركوا بالله، وذكروا أشياءً فخرج عليهم رسول الله – ﷺ – فقال: (ما الذي تخوضون فيه؟)، فأخبروه، فقال: (هم الذين لا يرقون، ولا يسترقون، ولا يتطيرون، وعلى ربهم يتوكلون)، فقام عكاشة بن محصن، فقال: ادع الله أن يجعلني منهم فقال: (أنت منهم) ثم قام رجُل أخر فقال: ادع الله أن يجعلني منهم، فقال: (سبقك بها عكاشة)[١].

شرح معاني ألفاظ الأحاديث:

قوله: (عُرضت عليَّ) بتشديد الياء، والأمم: بالرفع، الأمة أي العدد الكثير، وأخذ بفتح الخاء المعجمة والذال المعجمة، وهو من أفعال المقاربة، وضع لدنو الخبر على وجه الشروع فيه، فتارة تستعمل أخذ استعمال عسى فيدخل أن في خبره، وتارة يستعمل استعمال كاد بغير أن، ويروى فأخذ بفتح الهمزة وكسر الخاء وبالدال المهملة، معنى هذا لفظ النبي – ﷺ – منصوب على المعفولية أو على الأول هو مرفوع على أنه اسم أخذ، وقوله: يمر خبره[٢].

قوله: (فإذا سواد) كلمة إذا للمفاجأة، والسواد من الناس: عامتهم وهم الجمهور الأعظم.

قوله: (ثم دخل) أي الحجرة ولم يبين للصحابة من السبعون[٣].

قوله: (فأفاض القوم) ويقال: أفاض القوم في الحديث إذا تدافعوا فيه[٤] وناظروا عليه[٥].

قوله: (أمنهم أنا) الهمزة فيه للاستفهام على وجه الاستخبار والاستعلام.

قوله: (فقام آخر) قال الخطيب: هذا الرجل سعد بن عبادة، وقيل إن الرجل الثاني كان منافقاً فأراد النبي – ﷺ – الستر له والإبقاء عليه لعله أن يتوب فرده رداً جميلاً، قال الكرماني: لو صح هذا بطل قول الخطيب[٦].

قوله: (سبقك بها عكاشة) أي في الفضل إلى منزلة أصحاب هذه الأوصاف الأربعة، وقيل: يحتمل أن يكون سبقك عكاشة بوحي أنه يُجاب فيه ولم يحصل ذلك للآخر، يقول العيني – يرحمه الله –: (اختلفوا في الحكمة في قوله – ﷺ – بهذا

---

(١) مسلم في كتاب الإيمان – باب الدليل على دخول طوائف من المسلمين الجنة بغير حساب ولا عذاب (١/ ١٩٩) رقم (٢٢٠).

(٢) عمدة القارى – ضبط وتصحيح عبد الله محمود محمد عمر (٢٣/ ١٧٨– ١٨٠).

(٣) تاج العروس (٨/ ٢٢٨)، والعين للفراهيدي (٥/ ٢٢٧)، وتهذيب اللغة (٩/ ٢٥٨).

(٤) حاشية التوحيد لابن قاسم (٤٤).

(٥) تهذيب اللغة للهروي (١٢/ ٥٥) والصحاح (٣/ ١٠٩٩)، وتيسير العزيز الحميد (٨٣).

(٦) عمدة القاري (٢٣/ ١٧٨– ١٧٩).

القول، فقال الفراء: كان الآخر منافقاً، ورُد هذا بأن الأصل في الصحابة – رضي الله عنه – عدم النفاق، وقيل: إن النبي – ﷺ – علم بالوحي أنه يُجاب في عكاشة، ولم يقع ذلك في حق الآخر، وقال ابن الجوزي: يظهر لي أن الأول سأل عن صدق قلب فأُجيب، أما الثاني فيحتمل أن يكون أراد حسم المادة، فلو قال للثاني نعم، فلا شك أن يقوم ثالث ورابع إلى مالا نهاية له، وليس كل الناس يصلح لذلك، وقال القرطبي: لم يكن عند الثاني من تلك الأحوال ما كان عند عكاشة، فلذلك لم يجب، وقال السهيلي: الذي عندي في هذا أنها كانت ساعة إجابة علمها – ﷺ –، واتفق أن الرجل قال بعد ما انقضت)[١].

قوله (لا يسترقون): أي لا يطلبون من غيرهم الرقية، فالاستقراء: طلب الرقية من المخلوق، وزاد الإمام مسلم – يرحمه الله– (ولا يرقون) يقول شيخ الإسلام ابن تيمية – يرحمه الله –: (هذه الزيادة وهم من الراوي، لم يقل النبي – ﷺ–: (ولا يرقون)، لأن الراقي محسن إلى أخيه، وقد قال النبي – ﷺ – وقد سُئل عن الرقى: (ما أرى بأساً من استطاع منكم أن ينفع أخاه فلينفعه)[٢] وقال: (لا بأس بالرقى ما لم يكن فيه شرك)[٣] والفرق بين الراقي والمسترقي أن المسترقي سائل مستعط ملتفت إلى غير الله بقلبه، والراقي محسن نافع، وليس عند البخاري: (لا يرقون) وهو الصواب[٤].

قوله: (ولا يتطيرون): أي لا يتطيرون بما يرونه أو يسمعونه أو غير ذلك، بل يمضون فيما عزموا عليه متوكلين على الله، والطيرة مصدر قولك: اطيرت، أي تطيرت، وهي ما يُتشاءمُ به من الفأل الرديء[٥]، والمراد بالطيرة هي: ترك الإنسان حاجته واعتقاده عدم نجاحها، تشاؤماً بمرئي أو مسموع أو معلوم، وسميت بالطيرة، لأن أكثر ما يتشاءم منه الطير[٦]، والتطير قد يكون بمرئى: كالتشاؤم بملاقاة الأعور أو الأعرج، والتطير بمسموع: كالتشاؤم بسماع بعض الكلمات القبيحة كياهالك ونحوها، وكذا التشاؤم بأصوات بعض الطيور كالبومة، أو الغراب، والتطير بمعلوم ومن ذلك التشاؤم ببعض الأيام أو الشهور أو الساعات[٧]، والتطير أو الطيرة بكسر المهملة وفتح التحتانية فيه وقد تُسكن، هي التشاؤم بالشين، وأصل التطير أنهم كانوا في الجاهلية يعتمدون على الطير فإذا خرج أحدهم لأمر فإن رأى الطير طار يمنة تيمن به واستمر، وإن رآه طار يسرة تشاءم به ورجع، وربما كان أحدهم يُهيج الطير ليطير فيعتمدها، فجاء الشرع بالنهي عن ذلك، وكانوا يسمونه السانح بمهملة ثم نون ثم حاء مهملة، والبارح بموحده وآخره مهملة، فالسانح ما ولاك ميامنه بأن يمر عن يسارك إلى يمينك، والبارح بالعكس، وكانوا يتيمنون بالسانح، ويتشاءمون بالبارح، لأنه لا يمكن رميه إلا بأن ينحرف إليه، وليس في شيء من سنوح الطير وبروحها ما

(١) انظر المصدر السابق.

(٢) مسلم في كتاب السلام – باب استحباب الرقية من العين والنملة .. (٤/ ١٧٢٦) ح (١٧٢٦).

(٣) مسلم في كتاب السلام – باب لا بأس بالرقي ما يكن فيه شرك (٤/ ١٧٢٧) ح (١٧٢٧).

(٤) المستدرك على مجموع فتاوي شيخ الإسلام ابن تيمية (١/ ٢٧)، وحادي الأرواح (١٣٠).

(٥) كتاب العين (٧/ ٤٤٧)، الصحاح (٢/ ٧٢٨).

(٦) معارج القبول بشرح مسلم الوصول (٣/ ٩٩٠).

(٧) انظر المصدر السابق.

يقتضي، ما اعتقدوه وإنما هو تكلف بتعاطي مالا أصل له، إذ لا نطق للطير ولا تمييز فيستدل بفعله على مضمون معنى فيه، وطلب العلم من غير مظانه جهل من فاعله[١].

قوله: (ولا يكتوون) أي لا يسألون غيرهم أن يكويهم، والظاهر أن قوله: (ولا يكتوون) أعم من أن يسألوا ذلك أو يفعل ذلك باختيارهم[٢]، والمراد بالكي: أحراق الجلد بنار أو حديدة محماة[٣]، وهو نوع من الطب يكون بحرق الجلد في مواضع معينة طلباً للعلاج[٤].

وقوله: (وعلى ربهم يتوكلون) هذا هو الأصل الجامع الذي تفرعت عنه هذه الأفعال والخصال، وهو التوكل على الله، وصدق الالتجاء إليه، والاعتماد بالقلب عليه، الذي هو نهاية تحقيق التوحيد، الذي يثمر كل مقام شريف: من المحبة والرجاء والخوف، والرضا به رباً وإلهاً، والرضا بقضائه[٥]، والتوكل أصله وكل، ووكلت الأمر أي: فوضته، وتوكل بالأمر، إذا ضمن القيام به، ووكلت أمري إلى فلان: أي ألجأته إليه واعتمدت فيه عليه، ووكل فلان فلاناً: إذا استكفاه أمره ثقة بكفايته، أو عجزاً عن القيام بأمر نفسه[٦]، والمراد بالتوكل هو: الثقة بما عند الله، واليأس عما في أيدي الناس، أو تفويض الأمر إلى الله – تعالى – في ترتيب المسببات على الأسباب[٧].

تعليق على الأحاديث:

يقول ابن حجر – يرحمه الله –: (تمسك بعض الناس بكراهية الرقي والكي استدلالاً بهذا الحديث وزعموا أنهما تقدمان في التوكل دون غيرهما، وأجاب العلماء على ذلك بأجوبة: أحدها قاله الطبري والمازري وطائفة أنه محمول على جانب اعتقاد الطبائعيين في أن الأدوية تنفع بطبعها كما كان أهل الجاهلية يعتقدون، وقال غيره الرُقى التي يُحمد تركها ما كان من كلام الجاهلية ومن الذي لا يعقل معناه لاحتمال أن يكون كفراً، بخلاف الرقى بالذكر ونحوه، وتعقبه عياض وغيره بأن الحديث يدل على أن للسبعين ألفاً مزية على غيرهم وفضيلة انفردوا بها عمن شاركهم في أصل الفضل والديانة، ومن كان يعتقد أن الأدوية تؤثر بطبعها أو يستعمل رقى الجاهلية ونحوها فليس مسلماً فلم يسلم هذا الجواب، ثانياً: قال الداودي وطائفة: إن المراد بالحديث الذين يجتنبون فعل ذلك في الصحة خشية وقوع الداء، وأما من يستعمل الدواء بعد وقوع الداء به فلا، وهذا اختيار ابن عبد البر وغيره، غير أنه معترض عليه بثبوت الاستعاذة قبل وقوع الداء، ثالثاً: قال الحليمي: يحتمل أن يكون المراد بهؤلاء المذكورين في الحديث من غفل من أحوال الدنيا وما فيها من الأسباب المعدة لدفع العوارض فهم لا يعرفون الاكتواء ولا الاسترقاء، وليس لهم ملجأ فيما يعتريهم إلا الدعاء والاعتصام بالله والرضا بقضائه، فهم غافلون عن طب الاطباء

(١) فتح الباري ط بيت الأفكار الدولية (٣/ ٢٥٥٣).

(٢) فتح المجيد (٦٧).

(٣) العين (٥/ ٤٢١)، وجمهرة اللغة (٢/ ٩٨٥)، ومجمل اللغة (١/ ٧٧٣).

(٤) انظر المصدر السابق.

(٥) فتح المجيد (٦٨).

(٦) العين (٥/ ٤٠٥)، والنهاية في غريب الحديث (٥/ ٢٢١).

(٧) التعريفات (٧٠)، والتوقيف على مهمات التعاريف (١١٣)، وعمدة القاري (٢١/ ٢٤٥).

ورقى الرقاة، ولا يحسنون من ذلك شيئاً، رابعاً: إن المراد بترك الرقى والكي الاعتماد على الله في دفع الداء والرضا بقدره، لا القدح في جواز ذلك لثبوت وقوعه في الأحاديث الصحيحة، ومن السلف الصالح، لكن مقام الرضاء والتسليم أعلى من تعاطي الأسباب وإلى هذا نحا الخطابي ومن تبعه، قال ابن الأثير: هذا من صفة الأولياء المعرضين عن الدنيا وأسبابها وعلائقها، وهؤلاء هم خواص الأولياء، ولا يرد على هذا وقوع ذلك من النبي – ﷺ – فعلاً وأمراً لأنه كان في أعلى مقامات العرفان ودرجات التوكل فكان ذلك منه للتشريع وبيان الجواز، ومع ذلك فلا ينقص ذلك من توكله، لأنه كان كامل التوكل يقيناً فلا يؤثر فيه تعاطي الأسباب شيئاً بخلاف غيره ولو كان كثير التوكل، لكن من ترك الأسباب وفوَّض وأخلص في ذلك كان أرفع مقاماً، قال الطبري: قيل لا يستحق التوكل إلا من لم يخالط قلبه خوف من شيء البتة حتى السبع الضاري والعدو العادي، ولا من لم يسع في طلب رزق ولا في مداواة ألم، والحق أن من وثق بالله وأيقن أن قضاءه عليه ماض لم يقدح في توكله تعاطيه الأسباب إتباعاً لسنته وسنة رسوله، فقد ظاهر – ﷺ – في الحرب بين درعين، ولبس على رأسه المغفر، وأقعد الرماة على قمم الشعب، وخندَّق حول المدينة، وأذن في الهجرة إلى الحبشة وإلى المدينة، وهاجر هو وتعاطى أسباب الأكل والشرب وأدَّخر لأهله قوتهم ولم ينتظر أن ينزل عليه من السماء، وكان هو أحق الخلق أن يحصل له ذلك)[١].

شُبهة والرد عليها:

لا يفهم من الأحاديث أن المريض لا يحاول المعالجة ويطلب الدواء ويعتقد أن ذلك من باب التوكل الصحيح فهذا خلاف السنة النبوية، فعن عائشة – رضي الله عنها – قالت: (كان إذا اشتكى رسول الله – ﷺ – رقاه جبريل قال: باسم الله يبريك، ومن كل داء يشفيك، ومن شر حاسد إذا حسد، وشر كل ذي عين)[٢]، فالأحاديث التي وضحت أن سبعين ألفاً من أمة محمد – ﷺ – يدخلون الجنة بغير حساب لأنهم لا يسترقون فقد يظن أحد أن هذا الحديث مخالفاً للأمر والواقع أنه لا يوجد أي خلاف، يقول النووي – يرحمه الله –: (فالمدح في ترك الرقى المراد بها الرقى التي هي من كلام الكفار والرقى المجهولة والرقى بغير العربية ومالا يعرف معناها فهذه مذمومة لاحتمال أن معناها كفر أو قريب منه أو مكروه، وأما الرقى بآيات القرآن وبالأذكار المعروفة فلا نهي فيه بل هو سنة، ومنهم من قال في الجمع بين الحديثين أن المدح في ترك الرقى للأفضلية وبيان التوكل والذي فعل الرقى وأذن فيها لبيان الجواز مع أن تركها أفضل، وبهذا قال ابن عبد البر وحكاه عمن حكاه، والمختار الأول وقد نقلوا الإجماع على جواز الرقى بآيات وأذكار الله – تعالى – وقال المازري: (جميع الرقى جائزة إذا كانت بكتاب الله أو بذكره ومنهيُ عنها إذا كانت باللغة العجمية أو بما لا يُدرى معناه لجواز أن يكون فيه كفر، وقال: واختلفوا في رقية أهل الكتاب فجوزها أبو بكر الصديق – رضي الله عنه – وكرهها مالك خوفاً أن يكون مما بدلوه، ومن جوزها قال: الظاهر أنهم لم يبدلوا الرقى فإنهم لهم غرض في ذلك بخلاف غيرها مما بدلوه، وقد ذكر مسلم بعد هذا أن النبي – ﷺ – قال: (اعرضوا عليَّ رقاكم لا بأس بالرقى ما لم يكن فيها شيء)[٣]، وأما قوله في الرواية الأخرى: يا رسول الله إنك

---

(١) فتح الباري طبعة مصححة مقابل فيها الصحيح على نسخة الفتح (٣/ ٢٥٥٢– ٢٥٥٣).

(٢) مسلم كتاب السلام – باب الطب والرقي (١٤/ ١٤١– ١٤٢).

(٣) مسلم كتاب السلام – باب رقية المريض بالمعوذات (١٤/ ١٥٢).

نهيت عن الرقى فأجاب العلماء عنه بأجوبة: أحدها كان نهى أولاً ثم نسخ ذلك وأذن فيها وفعلها واستقر الشرع على الأذن، والثاني: أن النهي عن الرقى المجهولة كما سبق، والثالث: أن النهي لقوم كانوا يعتقدون منفعتها وتأثيرها بطبعها كما كانت الجاهلية تزعمه في أشياء كثيرة، أما قوله في الحديث الأخر: (لا رقية إلا من عين أو حمة)[١] فقال العلماء: لم يرد به حصر الرقية الجائزة فيها ومنعها فيما عداهما، وإنما المراد لا رقية أحق وأولى من رقية العين والحمة لشدة الضرر فيها... ثم قال: قال كثيرون أو الأكثرون يجوز الاسترقاء للصحيح لما يخاف أن يغشاه من المكروهات والهوام ودليله أحاديث، ومنها: حديث عائشة – رضي الله عنها – في صحيح البخاري كان النبي – ﷺ – إذا أوى إلى فراشة تفل في كفه ويقرأ قل هو الله أحد والمعوذتين ثم يمسح بها وجهه وما بلغت يده من جسده والله أعلم)[٢].

ومن الأدلة على جواز الاسترقاء أن جبريل أتى النبي – ﷺ – فقال: (يا محمد اشتكيت؟ فقال: نعم قال: باسم الله أرقيك من كل شيء يؤذيك، من شر كل نفس أو عين حاسد الله يشفيك، باسم الله أرقيك)[٣] فقوله: (باسم الله أرقيك من كل شيء يؤذيك من شر كل نفس أو عين حاسد) هذا تصريح بالرقى بأسماء الله – تعالى –، وفيه توكيد الرقية والدعاء وتكريره، وقوله: من شر كل نفس قيل: يحتمل أن المراد بالنفس نفس الأدمي، وقيل: يحتمل أن المراد بها العين فإن النفس تطلق على العين ويقال: رجل نفوس إذا كان يصيب الناس بعينه، كما قال في الرواية الأخرى (من شر كل ذي عين)[٤] ويكون قوله: (أو عين حاسد من باب التوكيد بلفظ مختلف)[٥] ومن الأدلة أيضاً أن عائشة – رضي الله عنها – قالت: (كان رسول الله – ﷺ – إذا اشتكى منا إنسان، مسحه بيمينه ثم قال: (أذهب الباس، رب الناس، واشف أنت الشافي، لا شفاء إلا شفاؤك، شفاء لا يُغادر سقما)[٦]، وتقول أيضاً: (أن رسول الله – ﷺ –كان إذا عاد مريضاً يقول: (أذهب البأس، رب الناس، اشف أنت الشافي، لا شفاء إلا شفاؤك شفاء لا يغادر سقماً)[٧] وعنها أيضاً قالت: (كان رسول الله – ﷺ – إذا مرض أحد من أهله نفث عليه بالمعوذات، فلما مرض مرضه الذي مات فيه، جعلت أنفث عليه وأمسحه بيد نفسه، لأنها كانت أعظم بركة من يدي)[٨] وعنها أيضاً أن رسول الله – ﷺ – إذا اشتكى الإنسان الشيء منه، أو كانت به قرحة أو جرح، قال النبي – ﷺ – بإصبعه هكذا، ووضع سفيان سبابته بالأرض ثم رفعها: (ويقول باسم الله، تربة أرضنا بريقة بعضنا ليُشفى به سقيمنا بإذن ربنا)[٩] يقول النووي – يرحمه الله –: (قال جمهور العلماء: المراد بأرضنا هنا جملة الأرض، وقيل: أرض المدينة خاصة لبركتها، والريقة أقل من الريق، ومعنى الحديث أنه يأخذ من ريق نفسه على أصبعه السبابة ثم

---

(١) مسلم كتاب السلام – باب رقية المريض بالمعوذات والنفث (١٤/ ١٥٥).

(٢) البخاري كتاب الطب – باب النفث في الرقية (٧/١٢٠).

(٣) مسلم كتاب السلام – باب الطب والمرض والرقى (١٤/ ١٤٣).

(٤) مسلم كتاب السلام – باب الطب والمرض والرقى (١٤/ ١٤٣).

(٥) شرح النووي (١٤/ ١٤٣).

(٦) البخاري كتاب الطب – باب مسح الراقي الوجع بيده اليمنى (٧/ ١٠٢)، ومسلم كتاب السلام – باب الطب والمرض والرقى (١٤/ ١٥١).

(٧) مسلم كتاب السلام – باب الطب والمرض والرقى (١٤/ ١٥١).

(٨) مسلم كتاب السلام – باب رقية المريض بالمعوذات والنفث (١٤/ ١٥٢– ١٥٣).

(٩) مسلم كتاب السلام – باب رقية المريض بالمعوذات والنفث (١٤/ ١٥٤).

يضعها على التراب فيعلق بها منه شيء، فيمسح به على الموضع الجريح أو العليل، ويقول هذا الكلام في حال المسح)[١] ولعل من أظهر الأدلة على جواز الاسترقاء أن أم سلمة زوج النبي – ﷺ – أن رسول الله – ﷺ – قال لجارية في بيت أم سلمة زوج النبي – ﷺ – رأى بوجهها سفعة فقال: (بها نظرة فاسترقوا لها)[٢] يعني بوجهها صفرة، والمراد بالنظرة هي العين أي أصابتها عين، قيل: هي المس أي مس الشيطان[٣].

المبحث الأول: حديث السبعين ألفاً الذين يدخلون الجنة بغير حساب وموقف أهل السنة والجماعة منه وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف العقيدة في اللغة والاصطلاح:

العقيدة في اللغة: فعيلة بمعنى مفعوله، أي معقودة فهي مأخوذة من العقد وهو الجمع بين أطراف الشيء على سبيل الربط، والإلزام، والإحكام، والتوثيق، ويستعمل ذلك في الأجسام المادية كعقد الحبل ثم توسع في معنى العقد فاستعمل في الأمور المعنوية كعقد البيع وعقد النكاح.

فمعاني العقيدة في اللغة تدور حول الشدة، والوثوق، والإبرام، والوجوب، والثبات، والصلابة، والدين، والحكم الذي لا يقبل الشك[٤].

العقيدة في الاصطلاح:

عُرفت العقيدة بعدد من التعاريف منها:

١. هي الأمر الذي تُصدق به النفس، ويطمئن إليه القلب، ويكون يقيناً عند صاحبه لا يمازجه شك، ولا يخالطه ريب.[٥]
٢. هي ما يدين به الإنسان من تصور لما وراء عالم الشهادة كمسائل الألوهية، والعوالم الغيبية، وبدء الكون ومصيره ونحوها.
٣. هي العلم بالأحكام الشرعية العقدية المكتسب من الأدلة اليقينية، ورد الشبهات وقوادح الأدلة الخلافية.
٤. هي الإيمان الجازم الذي لا يحتمل النقيض.
٥. هي دراسات علماء المسلمين على المباحث المتعلقة بالله من حيث وجوده، وربوبيته، وإلهيته، وأسماؤه وصفاته، والأنبياء، ورسالاتهم، والكتب المنزلة، والسمعيات كالملائكة والقدر والحياة البرزخية والآخروية وأمثالها.

---

(١) شرح النووي (١٤/ ١٥٤).

(٢) مسلم كتاب السلام – باب استحباب الرقية من العين والنملة والحمة والنظرة (١٤/ ١٥٥).

(٣) شرح النووي (١٤/ ١٥٥).

(٤) معجم مقاييس اللغة (٤/ ٨٦-٨٧)، لسان العرب (٣/ ٢٩٦- ٣٠٠)، الصحاح (٢/ ٥١٠)، القاموس المحيط (٣٨٣).

(٥) مجموعة الرسائل والمسائل (٤٢٩)، مجموعة الرسائل المنيرية لمجموعة من العلماء (٣٧٩).

٦. هي الحكم الذهني الجازم فإن طابق الواقع فصحيح وإلا ففاسد.[١]

الترجيح بين التعاريف:[٢]

إن أفضل التعاريف هو التعريف الرابع (الإيمان الجازم الذي لا يحتمل النقيض) حيث إن الإيمان في المعنى الاصطلاحي عند أهل السنة والجماعة هو: (تصديق بالجنان، وإقرار باللسان، وعمل بالجوارح أو الأركان) فإذا صدَّق العبد بقلبه، وأقر بلسانه وعمل بجوارحه بإخلاص ومتابعة، يكون قد تمسك بالعقيدة الإسلامية، أما التعريف الأول فهو غير دقيق حيث إن العبد قد يصَّدق بأمر ما، ويطمئن إليه دون شك أو ريبة ومع ذلك قد يكون على الضلال، أما التعريف الثاني فهو قاصر حيث جعل العقيدة تصور لعالم الغيب وبدء الكون ومصيره، والصحيح أن العقيدة الإسلامية لا تعتمد على التصورات وإنما على الوحي الصادق، كما أن العقيدة لا تقتصر على عالم الغيب وبدء الكون ومصيره فقط، بل إن هناك أموراً عقدية لا تقتصر على عالم الغيب فقط كالإيمان بالرسل، فقد رأى الصحابة –رضي الله عنهم – الرسول – ﷺ –، وكذلك رأت الأمم السابقة أنبيائها ورسلها – صلى الله عليهم وسلم –، وكذلك الإيمان بالكتب لا يقتصر على الغيب فقط حيث إن الناس قد أطلعوا عليها وقاموا بتفسيرها وتوضيحها، فلذا فليس كل الأمور العقدية تعتمد على الغيبيات، وبذلك يتضح خطأ تسمية العقيدة الإسلامية بعلم الغيبيات.

أما التعريف الثالث فعرَّف العقيدة بالعلم بالأحكام الشرعية العقدية المكتسب من الأدلة اليقينية، ورد الشبهات وقوادح الأدلة الخلافية، والصحيح أن العقيدة الإسلامية لا تقتصر على العلم فقط، بل العلم والعمل، ولا تحتاج العقيدة الإسلامية للرد على الشبهات وقوادح الأدلة الخلافية، حيث إنها سالمة من الشبهات والأهواء والخرافات والخلافات، ولا تحتوي على أدلة مختلفة، فهي سليمة من النقص والعيوب كما قال الله – تعالى –: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلامَ دِينًا فَمَنِ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِّإِثْمٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [المائدة: ٣].

أما التعريف الخامس فيظهر فيه الخلل حيث إن العقيدة لا تعتمد على دراسات العلماء المسلمين فقط، بل إن العقيدة جاءت مؤكدة بالوحي من القرآن الكريم والسنة النبوية، ثم قام العلماء والمجتهدون باستخراج ودراسة بعض الأمور الفرعية، ومن الخلل أيضاً أن التعريف جعل العلماء يقومون بدراسة وجود الله – تعالى–، والصحيح عند أهل الحق أن وجود الله – تعالى – أعظم الحقائق وأجلاها، وحقيقة وجوده فطرة مغروزة في النفوس فلا يخفى وجوده على عاقل ولا يشك في هذه الحقيقة إنسان، يقول الله – تعالى– مقرراً هذا المعنى : ﴿أَفِي اللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ﴾ [إبراهيم: ١٠] ويقول الله – تعالى – في الحديث القدسي: (خلقت عبادي حنفاء كلهم، وإنهم أتتهم الشياطين فاجتالتهم عن دينهم)[٣] ويقول الرسول –

(١) المعجم الفلسفي (٢ / ٩٢).

(٢) المراد بالعقيدة هنا العقيدة الإسلامية.

(٣) مسلم كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها – باب الصفات التي يُعرف بها في الدنيا أهل الجنة والنار (١٩٨/١٩٧/١٧).

ﷺ -: (ما من مولود إلا ويولد على الفطرة فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه)[1] فوجود الله - تعالى - لا يحتاج إلى إثبات.

أما التعريف السادس ففيه خلل واضح حيث إن الإنسان إذا حكم بذهنه شيئاً معيناً فقد يتخيل أن الواقع موافق له، فيستمر على معتقده مع كونه غير صحيح.

لذا فإن من الأولى والأفضل عدم استخدام لفظ العقيدة منفرداً حيث إن في العصر الحاضر وفي ظل التفاعل الفكري مع الثقافة الغربية أصبحت لفظة العقيدة تستعمل تعريباً للفظة الإنجليزية (DOCMA) والفرنسية (DOGMA) ومعنى هذين اللفظين في الثقافة الغربية الحديثة هو: المبدأ أو المسائل التي يؤمن صاحبها بصوابها ويستسلم لها، وربما يحاول فرضها على الآخرين دون الاستناد إلى بينة أو دليل أو تمحيص علمي كاف، ولذا من الأفضل أن يُستخدم مصطلح العقيدة مقيداً بالإسلامية أو بالتوحيد حتى يصبح المقصود بها العقيدة المستمدة من الكتاب والسنة.[2]

ومن خلال ما سبق يتضح معنى العقيدة الإسلامية في الاصطلاح:

هي الإيمان الجازم بالله من حيث وجوده، وربوبيته، وألوهيته، وأسمائه وصفاته، والإيمان بملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، والقدر خيره وشره، وبكل ما جاءت به النصوص الصحيحة في أصول الدين، وأمور الغيب والشرع ولرسوله - صلى الله عليه وسلم - بالطاعة والتحكيم والاتباع.[3]

المطلب الثاني: تعريف أهل السنة والجماعة:

أولاً: تعريف الأهل: أهل الشيء هم أخص الناس به، يُقال في اللغة: أهل الرجل أخص الناس به، وأهل البيت سكانه، وأهل الإسلام من يدين به، وأهل المذهب من يعتقد به[4].

ثانياً: تعريف السنة: السنة في اللغة: الرعاية، والقيام على الشيء، والحكم، والأمر، والنهي كما جاء في قوله - تعالى-: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا﴾ [الحشر: ٧] ﴿أَطِيعُواْ اللّهَ وَأَطِيعُواْ الرَّسُولَ﴾ [النساء: ٥٩]، ومن معانيها الطريق والسيرة حسنة كانت أو سيئة، وقد جاء تفسيرها في قوله - تعالى - : ﴿سُنَّةَ مَن قَدْ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِن رُّسُلِنَا وَلاَ تَجِدُ لِسُنَّتِنَا تَحْوِيلاً﴾ [الإسراء: ٧٧]، ومن معانيها الابتداء بالأمر سواءً كان حسناً أو سيئاً[5] ويظهر من قول الرسول - ﷺ -: (من سن في الإسلام سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها من بعده من غير أن ينقص من أجورهم

---

(١) البخاري كتاب الجنائز - باب ما قيل في أولاد المشركين (٣ / ١٩٣ - ١٩٤) ومسلم كتاب القدر - باب معنى كل مولود يولد على الفطرة (٢٠٧/١٦ - ٢١٠).

(٢) كتاب التوحيد لمختار (٣٢ - ٣٣).

(٣) التمهيد لشرح كتاب التوحيد لآل الشيخ (٩ - ٢٠).

(٤) معجم مقاييس اللغة (١/ ١٥٠- ١٥١) ، معجم المقاييس في اللغة (١٩٥) ، الكليات (٢١٠) ، القاموس المحيط (١٢٤٥) .

(٥) لسان العرب (٦/ ٣٩٩-٤٠١) .

شيئاً، ومن سن في الإسلام سنة سيئة كان عليه وزرها ووزر من عمل بها من بعده من غير أن ينقص من أجورهم شيئاً)[١]، فمعانيها في اللغة تدول حول الطريقة، والسيرة، والاتباع، والأمر، والنهي، والرعاية، والتهذيب.[٢]

السنة في الاصطلاح: يختلف معنى السنة في الاصطلاح عند كل من المحدثين والأصوليين والفقهاء، وعلماء الوعظ، وأصول الدين، وإن كان الجميع يتفق على أنها سنة النبي – ﷺ –، وإنما وقع الاختلاف عند التحديد والتفصيل، ومرجع هذا الاختلاف في المعنى الاصطلاحي للسنة، إلى اختلافهم في الأغراض التي يُعنى بها كل فئة من أهل العلم[٣]

السنة عند المحدثين: هي ما أُثر عن النبي – ﷺ – من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خَلقية أو خُلقية أو سيرة سواءً كان قبل البعثة أم بعدها، إذ غرضهم معرفة ما كان عليه – ﷺ – في أحواله كلها، سواءً أفاد حكماً شرعياً أم لم يفد[٤]، فالسنة عند جمهور المحدثين ترادف الخبر وكذا الحديث[٥]، وبعضهم جعل الخبر أعم[٦]، والأثر يطلق على المرفوع والموقوف والمقطوع.

السنة عند الأصوليين: ما صدر عن الرسول – ﷺ – من الأدلة الشرعية مما ليس بمتلو، ولا هو معجز، ولا داخل في المعجز، ويدخل في ذلك أقوال الرسول – ﷺ – وأفعاله وتقاريره[٧]، حيث إنهم عنوا بمصادر الشريعة ومناهج استنباط الأحكام، وأخذها من النصوص، فنظروا إلى السنة من جهة كونها مصدراً أو دليلاً، ولهذا يطلقون عليها اسم الدليل.

السنة عند الفقهاء: ما ثبت عن الرسول –ﷺ– من غير افتراض ولا وجوب[٨]، يقول الحافظ ابن حجر – يرحمه الله – في تعريف السنة عند الفقهاء: (وفي اصطلاح بعض الفقهاء ما يرادف المستحب)[٩].

السنة عند السلف الصالح: هي موافقة الكتاب والسنة والصحابة – رضي الله عنهم – سواءً في أمور الاعتقادات أو العبادات، فالسنة تُطلق عندهم ويُراد بها عمل الصحابة – رضي الله عنهم –، ولا سيما عند الاتفاق، يقول الشاطبي – يرحمه الله –: (ويُطلق – أي لفظ السنة – أيضاً في مقابلة البدعة فيقال: فلان على سنة، إذا عمل وفق ما عمل عليه الرسول – ﷺ –، كان ذلك مما نصَّ عليه الكتاب أو لا)[١٠]، ويقول شيخ الإسلام – يرحمه الله –: (لفظ السنة في كلام السلف يتناول السنة في العبادات والاعتقادات)[١١]، وإن كان كثير من علماء السلف الصالح خص السنة بالاعتقادات[١]،

---

(١) مسلم كتاب الزكاة – باب الحث على الصدقة وأنواعها (٧/ ١٠٤) .

(٢) النهاية في غريب الحديث والأثر (٢/ ٤٠٩) ، مجمل اللغة (٢/ ٤٥٥).

(٣) السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي (٤٨– ٤٩) .

(٤) قواعد التحديث (٤٦)، الحديث والمحدثون (١٠– ٤٨).

(٥) النظر إلى أصول الأثر (٢– ٤).

(٦) تدريب الراوي (١/ ٤٢– ٤٣) ، نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر (١٦– ١٧).

(٧) الإحكام في أصول الأحكام (١/ ٢٦٩) ، فواتح الرحموت (٢/ ٩٧).

(٨) إرشاد الفحول (٣٣) ، العدة في أصول الفقه (١/ ١٦٦) .

(٩) فتح الباري (٣/ ٣٤٥)

(١٠) الموافقات في أصول الشريعة (٤/ ٣– ٦).

(١١) الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (٧٧).

فالسلف الصالح في العموم يقصدون بالسنة معنى زائداً على الحديث، فإنهم يريدون موافقة الكتاب والسنة والصحابة – رضي الله عنهم – سواءً في أمور الاعتقادات أو العبادات وغيرها.

ومن خلال التعاريف السابقة تظهر المناسبة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي، فسنة الرسول – ﷺ – هي الطريقة المحمودة، وهي الأمر الواضح البين.

ثالثاً: تعريف الجماعة: الجماعة في اللغة: من الاجتماع والجمع هو تأليف المتفرق، فالجماعة تعني الاجتماع وضدها الفُرقة، ثم أطلقت الكلمة على أنها اسم لطائفة من الناس يجمعهم غرض واحد[٢].

الجماعة في الاصطلاح: إن كلمات أهل العلم فيها تدور على ستة معان[٣].

١. السواد الأعظم من أهل الإسلام[٤].
٢. جماعة العلماء المجتهدين[٥].
٣. الصحابة على الخصوص[٦].
٤. جماعة أهل الإسلام إذا أجمعوا على أمر
٥. جماعة المسلمين إذا اجتمعوا على أمير[٧].
٦. جماعة الحق وأهله[٨].

وكل تلك المعاني التي ذكرها أهل العلم لا تعارض بينها، لأن بعض من قال بأحد تلك الأقوال، إذا أراد أن يفسر ما اختاره يفسره بقول يكون قولاً آخر من الأقوال الستة، ومن ذلك البربهاري – يرحمه الله – فسر السواد الأعظم بقوله: (الحق وأهله)[٩] فالقول الأول يوافق القول السادس، وقال أيضاً: (والأساس الذي بينّا عليه الجماعة، هم أصحاب محمد – ﷺ –

---

(١) من السلف الذين قصروا السنة على الاعتقادات ابن مسعود، أبي بن كعب، أبو الدرداء – رضي الله عنهم – ، والإمام الشافعي، والإمام أحمد، وسهل بن عبد الله التستري، وأبو داود السجستاني، وابن أبي عاصم، وابن حاتم الرازي، وأبو القاسم الطبراني، والأصبهاني. انظر شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/ ١٥٥– ١٥٦، ١٦٦– ١٨٣).

(٢) لسان العرب (٨/ ٥٣) ، المعجم الوسيط (١/ ١٣٥) ، القاموس المحيط (٩١٧).

(٣) الاعتصام (٢/ ٢٦٠– ٢٦٦) ، تنبيه أولي الأبصار إلى كمال الدين (٢٦٩– ٢٧٢).

(٤) الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية (٢/ ٢٨٢).

(٥) الاعتصام (٢/ ٢٦٠– ٢٦٦)، تنبيه أولى الأبصار (٢٦٩– ٢٧٢).

(٦) انظر المصادر السابقة.

(٧) فتح الباري (١٣/ ١٠٤– ١٠٥) ، النهاية في غريب الحديث (٢/ ٤١٩).

(٨) شرح السنة للبربهاري (٢٢).

(٩) انظر المصدر السابق.

رحمهم الله – أجمعين، وهم أهل السنة والجماعة، وهم السواد الأعظم)[1] فعَرَّف الجماعة بالسواد الأعظم، وبأهل الحق وبالصحابة رضي الله عنهم.

رابعاً: تعريف أهل السنة والجماعة: هذا اللفظ أصبح مصطلحاً يُطلق ويُراد به أحد معنيين:

١. معنى عام يدخل فيه جميع المنتسبين إلى الإسلام عدا الرافضة، فيقال: هذا رافضي وهذا سُني، وهذا اصطلاح العامة، فهم لا يعرفون ضد السُني إلا الرافضي[2].

٢. معنى أخص وأضيق من المعنى العام ويُراد به أهل السنة المحضة الخالصة من البدع، ويُخرج به سائر أهل الأهواء والبدع الذين خالفوا السلف الصالح كالخوارج، والجهمية، والمرجئة، والشيعة وغيرهم من أهل البدع، وهذا ما وضحه شيخ الإسلام – يرحمه الله – بقوله: (وأهل السنة والجماعة بأنهم المتمسكون بكتاب الله وسنة رسوله – ﷺ –، وما اتفق عليه السابقون والأولون من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان)[3]، ويقول أيضاً: (أهل الحديث والسنة المحضة فلا يدخل فيه إلا من يثبت الصفات لله – تعالى – ويقول: القرآن غير مخلوق وإن الله يُرى في الآخرة، ويثبت القدر، وغير ذلك من الأمور المعروفة عند أهل الحديث والسنة)[4] وبذلك يتضح من قوله – يرحمه الله –: أن من خالف شيئاً من ذلك عُد من أصحاب البدع ولم يكن سُنياً[5].

ومما تقدم يُمكن أن يُقال قول جامع: وهو أن أهل السنة والجماعة أو الفرقة الناجية: هم الصحابة – رضي الله عنهم– والتابعون ومن تبعهم بإحسان من العلماء والمجتهدين السائرين على منهج الكتاب والسنة، ومن تبعهم في ذلك إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، فيكون مدار التعريف على أنها الحق وأهله[6].

المطلب الثالث: موقف أهل السنة والجماعة من حديث السبعين ألفاً الذين يدخلون الجنة بغير حساب:

قبل أن نتعرض لموقف أهل السنة والجماعة من حديث السبعين ألفاً الذين يدخلون الجنة بغير حساب لابد من توضيح المصادر التي يستقي أهل السنة والجماعة منها مسائل العقيدة[7]، حيث إن مصادر التلقي عندهم تنقسم إلى قسمين:

١. مصادر رئيسية: وهي الكتاب والسنة والإجماع، أما القياس فهو وإن كان من جملة أدلة التشريع، إلا أن الفرق بينه وبين هذه المصادر، أن القياس الأصولي لا يصح في مسائل الاعتقاد، ثم إن هذه المصادر يؤخذ الحكم منها مباشرة،

---

(١) انظر المصدر السابق.

(٢) الفتاوى (٣/ ٣٥٦).

(٣) انظر المصدر السابق (٣/ ٣٧٥).

(٤) منهاج السنة (٢/ ٢٢١).

(٥) إن كثيراً من الفرق الضالة تسمي نفسها باسم أهل السنة والجماعة، ومنهم الشيعة، والمعتزلة، والأشاعرة، والماتريدية، بل نجد أن بعض المؤلفين كمصطفى الشكعة يقول: (وهكذا نجد أن لقب أهل السنة أُطلق أول ما أُطلق على جماعة الأشاعرة، ومن نحا نحوهم ثم اتسعت دائرته فشملت أصحاب المذاهب والفقهاء من أمثال الشافعي ومالك وأبي حنيفة وابن حنبل والأوزاعي وأهل الرأي والقياس) وقوله غير صحيح حث إن هؤلاء الأئمة قد توفوا قبل الأشعري والأشاعرة. انظر تبين كذب المفتري (٤٣)، منهاج السنة – مطبعة المدني (٣/ ٤٦٠– ٤٦)، الفتاوى (٤/ ١٣٧).

(٦) تنبيه أولي الأبصار (٧٢٧)

(٧) الرد على الجهمية والزنادقة للإمام أحمد (٨٥)، الفتاوى (٣/ ٢٩٦– ٢٩٧) ، وعلم أصول الفقه لخلاف (٢٢).

أما القياس فإنه إلحاق واقعة لا نص على حكمها بواقعة ورد نص بحكمها في الحكم الذي ورد به النص لتساوي الواقعتين في علة هذا الحكم، فالقياس لا يؤخذ منه الحكم، بل يؤخذ بواسطته الحكم الشرعي، فهو مصدر غير مباشر للتلقي.

٢. مصادر ثانوية: وهي العقل الصحيح والفطرة السليمة وهي تابعة للقرآن والسنة، فلذا يتضح أن المصادر الأصلية لأهل السنة والجماعة هي: القرآن الكريم، والسنة النبوية، والإجماع المبني عليهما.

فأهل السنة والجماعة يجعلون كلام الله وكلام رسوله – ﷺ – هو الأصل الذي يُعتمد عليه، وإليه يُرد ما تنازع الناس فيه، فما وافقهما كان حقاً، وما خالفهما كان باطلاً[١]، يقول ابن حزم – يرحمه الله –: (فلم يسع لمن يقر بالتوحيد أن يرجع عند التنازع إلى غير القرآن والخبر عن رسول الله – ﷺ – ولا أن يأبى عما وجد فيهما، فإن فعل ذلك بعد قيام الحجة عليه فهو فاسق، وأما من فعله مستحلاً للخروج عن أمرهما وموجباً لطاعة أحد دونهما فهو كافر)[٢]، ويقول أبو العز الحنفي – يرحمه الله –: (فالواجب كمال التسليم للرسول – ﷺ – والانقياد لأمره، وتلقي خبره بالقبول والتصديق دون أن يعارضه بخيال باطل يسميه معقولاً، أو يحمّله شبُهة أو شكاً، أو يقّدم عليه آراء الرجال وزبالة أذهانهم، فيوّحده بالتحكيم والتسليم والانقياد والإذعان)[٣]، فالسنة عند أهل السنة والجماعة وحي لا يعارض القرآن الكريم أبداً، كما قال الله – تعالى –: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَى * إِنْ هُوَ إِلاَّ وَحْيٌ يُوحَى﴾ [النجم: ٣-٤]، ويعتقدون أنها محفوظة واجبة الاتباع كالقرآن، كما يعتقدون أنه لا اختلاف بين السنة والقرآن بل كل منهما يُصدق الآخر، والسنة مُبينة للقرآن، ومفصله لما أُجمل من أحكامه[٤]، يقول ابن القيم – يرحمه الله –: (ونحن نقول قولاً كلياً نُشهد الله – تعالى – عليه وملائكته، أنه ليس في حديث رسول الله –ﷺ– ما يخالف القرآن، ولا يخالف العقل الصريح[٥] بل كلامه بيان للقرآن وتفسير له وتفصيل لما أجمله)[٦]، فلذا يقول – يرحمه الله–: (وأصل كل فتنة إنما هو من تقديم الرأي على الشرع، والهوى على العقل)[٧]، فهذا موقف أهل السنة والجماعة من السنة الشريفة، وأما موقفهم من الصحابة – رضي الله عنهم – الذين نقلوا لنا السنة النبوية، فإن جميعهم متفقون على معرفة حقهم وفضلهم، وتوقيرهم والترضي عنهم لا خلاف بينهم، وأن الحق لا يخرج عنهم قط، وكل ما اجتمعوا عليه فهو مما جاء به الرسول –ﷺ– ولذا يقول شيخ الإسلام –يرحمه الله–: (وكل من خالفهم من خارجي ورافضي ومعتزلي وجهمي وغيرهم من أهل البدع، فإنما يخالف رسول الله – ﷺ –)[٨]، فلذا فإنهم يرددون أن من توقير محمد – ﷺ – توقير وبر صحابته – رضي الله عنهم – ومعرفة حقهم، والاقتداء بهم، وحُسن الثناء عليهم، والاستغفار لهم، والإمساك عما شجر بينهم ومعاداة من

---

(١) درء تعارض العقل والنقل (١/ ٢٧٧).

(٢) الإحكام في أصول الأحكام (٩٩٨).

(٣) شرح العقيدة الطحاوية (١/ ٢٢٨).

(٤) الإحكام لابن حزم (١/ ٨٨- ١٠٠).

(٥) هنا يظهر زعم من يقول: بتقديم العقل على الدليل النقلي عند التعارض كالمعتزلة وغيرهم . انظر فضل الاعتزال (١٣٩).

(٦) مختصر الصواعق المرسلة (٢/ ٤٤١).

(٧) إغاثة اللهفان (٢/ ١٦٧).

(٨) شرح العقيدة الواسطية (١٤٢).

عآداهم، والإضراب عن المؤرخين وجهلة الرواة، وضُلاَّل الشيعة والمبتدعين، والأقوال القادحة في أحد منهم، وأن نلتمس لهم فيما نُقل عنهم من مثل ذلك فيما كان بينهم من الفتن أحسن التأويلات ونخَّرج لهم أصوب المخارج إذ هم أهل لذلك، ولا يذكر أحد منهم بسوء، بل تذُكر حسناتهم وفضائلهم وحميد سيرتهم ونسكت عما وراء ذلك[١]، فهم أناس قد اختارهم الله وشرَّفهم بصحبة نبيه — ﷺ — وخصهم في الحياة الدنيا بالنظر إليه وسماع حديثه من فمه الشريف وتلقي الشريعة وأمور الدين عنه، وتبليغ ما بعث الله به رسوله — ﷺ — من النور والهدى على أكمل الوجوه وأتمها، يقول النووي — يرحمه الله —: (الصحابة كلهم عدول من لابس الفتن وغيرهم بإجماع من يُعتد به)[٢]، ويقول ابن حجر — يرحمه الله —: (اتفق أهل السنة على أن الجميع عدول ولم يخالف في ذلك إلا شذاذ من المبتدعة)[٣]، ويقول أبو زرعة — يرحمه الله —: (إذا رأيت الرجل ينتقص أحداً من أصحاب رسول الله — ﷺ — فاعلم أنه زنديق، وذلك أن رسول الله — ﷺ — عندنا حق، والقرآن حق، وإنما أدى إلينا هذا القرآن والسنة أصحاب رسول الله — ﷺ —، وإنما يريدون أن يجرحوا شهودنا ليبطلوا الكتاب والسنة والجرح بهم أولى وهم زنادقة)[٤] فلذا فإن أهل السنة والجماعة يعضَّون بالنواجذ على سنة الرسول — ﷺ — وهذا ما أكده ابن حجر — يرحمه الله — حول حادثة شق صدر الرسول — ﷺ — وغسل قلبه بكلام يحدد مذهبهم تجاه ما ثبت في هذا الصدد وهو التسليم والتصديق بذلك، وأن هذه من الآيات والمعجزات[٥] التي اختص بها رسولنا محمد — ﷺ — فجميع ما ورد عن شق الصدر واستخراج القلب وغير ذلك من الأمور الخارقة للعادة مما يجب التسليم له دون التعرض لصرفه عن حقيقته لصلاحية القدرة فلا يستحيل شيء من ذلك[٦]، وكذلك هذا الحديث يخبر عن هذه الأمور، ورؤية الرسول — ﷺ — لأمته وأمة موسى — ﷺ — في السماء وهي من الأمور الخارقة للعادة، فيجب علينا الإيمان بها وتصديقها دون التعرض للتحريف والتأويل.

المبحث الثاني: موقف أهل الأهواء والبدع من حديث السبعين ألفاً الذين يدخلون الجنة بغير حساب وفيه سبعة مطالب:

(١) الشفا بتعريف حقوق المصطفى (٢/ ٦١– ٦٢).

(٢) تدريب الراوي (٢/ ٢١٤).

(٣) الإصابة (١/ ١١٠).

(٤) الخطيب البغدادي في الكفاية (٩٧)، والإمام أحمد في المسائل والرسائل (١/ ٣٩٧)

(٥) لقد فسر الحافظ — يرحمه الله — الآيات بالمعجزات والخوارق، وفي ذلك نظر لأن الآيات أعم من المعجزات، فهي مرادفة للعلامات، وقد بوب الإمام البخاري — يرحمه الله — في صحيحه: (باب علامات النبوة في الإسلام) وذكر الحافظ في شرح هذا الباب أن العلامات أعم من المعجزة والكرامة، وأن المعجزة أخص، وسميت المعجزة بالمعجزة لعجز من يقع عندهم ذلك عن معارضتها، والهاء فيها للمبالغة، أو هي صفة لمحذوف، فالمعجزة تُعم كل خارق للعادة في اللغة، وفي عرف الأئمة المتقدمين والإمام أحمد وغيره، يسمونها الآيات كما بين ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية. انظر صحيح البخاري كتاب المنافقين — باب المعراج (٦/ ٢٥٨)، وفتح الباري (٦/ ٢٥٨)، والفتاوى (١١/ ٣١١).

(٦) فتح الباري (٧/ ٢٠٤).

المطلب الأول: تعريف أهل الأهواء والبدع في اللغة والاصطلاح:

تعريف الهوى لغة: الأهواء لغة[١]: جمع هوى، وهوى يهوي بمعنى سقط، وأهويته إذا ألقيته من فوق، يقول الله – تعالى –: ﴿وَالْمُؤْتَفِكَةَ أَهْوَى﴾ [النجم: ٥٣] أي أسقطها الله فهوى، وهوى السهم هوياً: سقط، وهوت الناقة إذا عدت مسرعة[٢]، وقال اللغويون: الهوى محبة الإنسان الشيء وغلبته على قلبه حتى يصل إلى العشق لشدة شهوته وميله، لذا يقال: استهوته الشياطين، أي ذهبت بهواه وعقله، وقيل استهامته وحيَّرته، يقول الله – تعالى –: ﴿كَالَّذِي اسْتَهْوَتْهُ الشَّيَاطِينُ فِي الأَرْضِ حَيْرَانَ﴾ [الأنعام: ٧١]، فكلمة الهوى أكثر ما تستخدم في الحب المذموم، كما قال الله – تعالى–: ﴿وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَى * فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى﴾ [النازعات: ٤٠– ٤١] فلذا سُمي الهوى بالهوى لأنه يهوي بصاحبه[٣] فلذا يُستعمل الهوى مقيداً[٤]، فالهوى في الجملة يدور حول السقوط، والميل عن الحق، والميل إلى رغبة النفس وشهواتها، ومحبة الشيء وغلبته على القلب، واستحواذ الشياطين، والحيرة والضلال، والفجور والظلم.

الهوى اصطلاحاً: خلاف الهدى، فهو ميل النفس إلى ما ترغبه وميل القلب إلى ما يحبه إذا خرج ذلك عن حد الاعتدال، ويكون ذلك في الشهوات والعقائد والآراء والمذاهب، يقول شيخ الإسلام – يرحمه الله –: (ولهذا كان ممن خرج عن موجب الكتاب والسنة من المنسوبين إلى العلماء والعبَّاد يُجعل من أهل الأهواء، كما كان السلف يسمونهم أهل الأهواء وذلك أن كل من لم يتبع العلم فقد اتبع هواه، والعلم بالدين لا يكون إلا بهدي الله الذي بعث به رسوله – ﷺ –)[٥]، ويقول أيضاً: (والبدعة التي يُعد بها الرجل من أهل الأهواء ما اشتهر عند أهل العلم بالسنة مخالفتها للكتاب والسنة)[٦]، ويقول الإمام أبو محمد اليمني – يرحمه الله –: (فإن أهل البدع والأهواء سموا بهذا الاسم لابتداعهم لأشياء ليست من الشريعة، وهوايتهم لأمور استحسنوها فدعوا الناس إلى الدخول فيها وهي بعيدة عن الحق الأنور والشرع الأطهر)[٧].

وأما الإمام الشاطبي – يرحمه الله – فيقول: (إن لفظ أهل الأهواء وعبارة أهل البدع إنما تُطلق حقيقة على الذين ابتدعوها وقدموا فيها شريعة الهوى بالاستنباط، والنصر لها والاستدلال على صحتها في زعمهم حتى عُد خلافهم خلافاً، وشبهتهم منظوراً فيها، ومحتاجاً إلى ردها والجواب عنها، كما نقول في ألقاب الفرق من المعتزلة والقدرية والمرجئة والخوارج والباطنية ومن أشبههم، فإنها ألقاب لمن قام بتلك النحل ما بين مستنبط لها، وناصر لها وذاب عنها، ويرشح ذلك أن قوله –

---

(١) لسان العرب (١٥/ ١٧٠– ١٧٣)، المعجم الوسيط (٢/ ١٠٠١– ١٠٠٢).

(٢) روضة المحبين ونزهة المشتاقين (٢٣).

(٣) هذا قول: ابن عباس، والشعبي ، والحسن البصري، ومجاهد. انظر سنن الدارمي (١/ ١٠٩)، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/ ١٣٠– ١٣١).

(٤) كما جاء في حديث عائشة – رضي الله عنها – قالت: (كنت أغار على اللآتي وهبن أنفسهن لرسول الله – ﷺ – وأقول: تهب المرأة نفسها؟ فلما أنزل الله – تعالى –: ﴿ تُرْجِي مَن تَشَاء مِنْهُنَّ وَتُؤْوِي إِلَيْكَ مَن تَشَاء وَمَنِ ابْتَغَيْتَ مِمَّنْ عَزَلْتَ فَلا جُنَاحَ عَلَيْكَ ﴾ [الأحزاب: ٥١] قلت: ما أرى ربك إلا يُسارع في هواك). انظر صحيح البخاري كتاب التفسير – باب قوله –تعالى–: ﴿تُرْجِي مَن تَشَاء ﴾ (٨/ ٤٢٦).

(٥) الاستقامة (٢/ ٢٢٤– ٢٢٥)، الفتاوى (٣٥/ ٤١٤) .

(٦) انظر المصادر السابقة.

(٧) عقائد الثلاثة والسبعين فرقة (١٠)

تعالى —: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمْ وَكَانُواْ شِيَعًا﴾ [الأنعام: ١٥٩] تشعر بإطلاق اللفظ على من جعل ذلك الفعل الذي هو التفريق، وليس إلا المخترع أو من قام مقامه)[١].

فالضابط في التعريف الاصطلاحي لأهل الأهواء هو مخالفة الكتاب والسنة وهذا ما نوه به شيخ الإسلام — يرحمه الله — فقال: (البدعة التي يُعد بها الرجل من أهل الأهواء، ما اشتهر عند أهل العلم بالسنة مخالفتها للكتاب والسنة كبدعة الخوارج والروافض والقدرية والمرجئة)[٢] وهذا الضابط دقيق في تمييز أهل الأهواء والبدع، لأن الهوى ضد اتباع النص كما قال الله — تعالى —: ﴿فَإِن لَّمْ يَسْتَجِيبُوا لَكَ فَاعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَاءهُمْ﴾ [القصص: ٥٠] فقد جعل الله — تعالى — في مقابل اتباع أمره اتباع الهوى، ولما كان أهل المتابعة لأوامر الله أهل الموافقة للكتاب والسنة، دل على أن اتباع الهوى أهل المخالفة للكتاب والسنة[٣] فلذا نجد أن لفظ الهوى إنما جاء في القرآن على جهة الذم، فالإعراض عما جاء به المرسلون هوى، يقول الله — تعالى —: ﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَقَفَّيْنَا مِن بَعْدِهِ بِالرُّسُلِ وَآتَيْنَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ الْبَيِّنَاتِ وَأَيَّدْنَاهُ بِرُوحِ الْقُدُسِ أَفَكُلَّمَا جَاءكُمْ رَسُولٌ بِمَا لاَ تَهْوَى أَنفُسُكُمُ اسْتَكْبَرْتُمْ فَفَرِيقاً كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ﴾ [البقرة: ٨٧] ﴿ فَلاَ يَصُدَّنَّكَ عَنْهَا مَنْ لاَ يُؤْمِنُ بِهَا وَاتَّبَعَ هَوَاهُ فَتَرْدَى﴾ [طه: ٣٦] والغفلة عن ذكر الله واتباع شهوات النفس هوى، يقول الله — تعالى —: ﴿ وَلا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَن ذِكْرِنَا وَاتَّبَعَ هَوَاهُ وَكَانَ أَمْرُهُ فُرُطًا﴾ [الكهف: ٢٨] فكُل من نهى نفسه عن الهوى فقد فاز الفوز المبين، يقول الله — تعالى —: ﴿ وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَى * فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى﴾ [النازعات: ٤٠- ٤١]، وأما من أعرض عن دين الله أو زاد فيه أو انقص منه، أو بدل فهو صاحب هوى مبتدع، فأهل الأهواء والبدع سموا بذلك لأنهم قدموا أهواءهم ورجحوا آراءهم وجعلوها مساوية للنصوص الشرعية أو أعلى منها درجة ودلالة، بل ربما جعلوا عقولهم وأذواقهم[٤] هي الأساس، والأدلة الشرعية للتعضيد والاستئناس، ومن هنا يظهر أن أهل الأهواء والبدع مناهجهم وأصولهم وسماتهم قديماً وحديثاً واحدة، وإنما قد تختلف الشعارات والأساليب والوسائل على اختلاف الزمان والمكان، حتى أن أصول الانحراف في جميع الأمم والديانات قديماً قبل الإسلام وبعده متشابهة، يدل على ذلك قول الرسول — ﷺ —: (لتتبعن سنن من كان قبلكم شبراً بشبر وذراعاً بذراع)[٥] فقوله — ﷺ —: (شبراً بشبر وذراعاً بذراع) يدل على تطابق الوصف وتوافق المناهج، واتفاق الأصول في الانحراف والضلال في الأمم كلها[٦]، فيدخل ضمن أهل الأهواء والبدع:

---

(١) الاعتصام (١/ ١٦٢- ١٦٣).

(٢) الفتاوى (٣٥/ ٤١٤).

(٣) انظر المصدر السابق (١٢/ ٤٩٠- ٤٩١) (١٩/ ٢٠٧).

(٤) الذوق في اللغة: وجود الطعم في الفم، وأصله فيما يقل تناوله دون ما يكثر، فإن ما يكثر يقال له: الأكل، يُقال: ذقت الشيء: جربته، ويطلق الذوق على المعرفة، ولذة المباشرة، والذوق اصطلاحاً: عبارة عن نور عرفاني يقذفه الحق بتجليه في قلوب أوليائه، فيفرقون به بين الحق والباطل من غير أن ينقلوا ذلك من كتاب أو غيره، وعرَّفة ابن العربي: بأنه أول التجليات الإلهية، وعرَّفه أهل الأهواء والبدع بقولهم: هو تلقي الأرواح للأسرار الطاهرة من الكرامات وخوارق العادات، فأهل البدع يزعمون أنهم عن طريق الذوق أو التذوق في معرفة الله — تعالى — يستطيعون الاطلاع على اللوح المحفوظ ومعرفة مقادير الخلائق حسبما هو مدون فيه. انظر النهاية في غريب الحديث (٣/ ٢٣٧)، التعريفات (١١٢)، الكليات (٤٦٢)، المعجم الوسيط (١/ ٣١٨)، التعرف لمذهب أهل التصوف (١٢٥- ١٧٦)، الفتوحات المكية (١٣٩- ١٤٠) (فقرة: ٥٦)، معجم مصطلحات الصوفية (١٠٤) ، المنقذ من الضلال (٦٧- ٧١)، مدارج السالكين (٣/ ٨٦).

(٥) البخاري كتاب الاعتصام — باب قول النبي — ﷺ — : (لتتبعن سنن من كان قبلكم) (١٣/ ٢٥٥- ٢٥٦)، ومسلم كتاب العلم — باب اتباع سنن اليهود والنصارى) (١٦/ ٢١٩- ٢٢٠).

(٦) مناهج الأهواء والافتراق والبدع (٦).

١. أصحاب السيف الخارجين على أئمة المسلمين وجماعتهم كالخوارج والبغاة المعارضين المنازعين.
٢. أهل الكلام والبدع والجدل والخصومات، كالخوارج والشيعة والقدرية والمرجئة والمعتزلة والجهمية والمشبهة والمتصوفة والباطنية والفلاسفة ومتكلمة الكلابية والكرامية والأشاعرة والماتريدية، كما يدخل في مسمى الأهواء كل من سار على نهج هذه الفرق وأصولها، أو أحدث مناهج تخالف السنة والجماعة، كأصحاب الاتجاهات الحديثة المنحرفة من قوميين وعلمانيين وحداثيين، وغيرهم من الفرق الحديثة التي تظهر بين الحين والآخر كالقاديانية والبهائية والبريلوية ونحوها، فإنها سائرة على أصول الفرق[١].

تعريف البدع لغة واصطلاحاً:

البدع لغة: البدعة اسم هيئة من الابتداع كالرفعة من الارتفاع، وهي ما أحدث على غير مثال سابق سواء كان محموداً أو مذموماً، والبدع بكسر الباء: الأمر الأول، ومنه قوله – تعالى –: ﴿قُلْ مَا كُنتُ بِدْعًا مِّنْ الرُّسُلِ﴾ [الأحقاف: ٩] أي لست أول من جاء بالوحي من عند الله – تعالى – وحمل الرسالة إلى الناس، بل قد أُرسل قبلي مبشرون ومنذرون، فلست مبتدعاً (اسم مفعول) أي لم يتقدمني رسول، ويجوز أن يكون بمعنى مبتدع اسم فاعل فيكون معنى الآية ما كنت مبتدعاً فيما أقوله وأدعوا إليه من الرسالة، ولست مخترعاً لها، بل هي من عند الله، والبدع بكسر الباء تستعمل في الخير والشر، وفلان بدع في هذا الأمر: أي هو أول من فعله لم يسبقه إليه أحد، فبدع هنا بمعنى مبتدع، ورجل بدع وإمراة بدعة: إذا كان غاية في كل شيء علماً أو شرفاً أو شجاعة، وشيء بدع: أي مبتدع بفتح الدال، وجمعه أبداع وبدع، والبديع من أسمائه – سبحانه وتعالى – لإبداعه الأشياء وإحداثه إياها، فيكون بمعنى مبدع، أي من بدع الخلق أي: بدأه، والبديع: المبتدع أو المبدع بفتح الدال، يقال: جئت بأمر بديع أي بحدث عجيب لم يُعرف من قبل، فمعاني البدعة في اللغة تدور حول معاني: البدء والنشأة الأولى والحدث والخلق والاختراع والجديد والانقطاع وعدم النظير[٢]، عُرفت البدع في الاصطلاح بعدد من التعاريف منها:

عرَّفها شيخ الإسلام – يرحمه الله –: (البدعة في الدين هي مالم يشرعه الله ورسوله – ﷺ –، وهو مالم يأمر به أمر إيجاب ولا استحباب)[٣][٤] وقال أيضاً: (فإن البدعة مالم يشرعه الله في الدين، فكل من دان بشيء لم يشرعه الله فذاك بدعة، وإن كان متأولاً فيه)[٥]، وقال في تعريفها أيضاً: (والبدعة ما خالفت الكتاب والسنة أو إجماع سلف الأمة من الاعتقادات

(١) مقدمات في الأهواء والافتراق والبدع (٢٤).
(٢) لسان العرب – ط دار صادر – بيروت (٨/ ٦– ٧)، الصحاح (٣/ ١٨٣)، معجم مقاييس اللغة – ط دار الكتب العلمية – إيران (١/ ٢٠٩) ، القاموس المحيط (٣/٣)، الكليات (٢٩).
(٣) الفتاوى (٤/ ١٠٧– ١٠٨).
(٤) إن تعريف ابن تيمية – يرحمه الله – يوافق تعريف ابن رجب – يرحمه الله – حيث عرَّف البدعة بقوله: (المراد بالبدعة ما أُحدث مما لا أصل له في الشريعة يدل عليه، وأما ما كان له من أصل الشرع يدل عليه فليس ببدعة شرعاً وإن كان بدعة لغة) . انظر جامع العلوم والحكم (٢٦٥).
(٥) الاستقامة (١/ ٤٢).

والعبادات كأقوال الخوارج والروافض والقدرية والجهمية وكالذين يتعبدون بالرقص والغناء في المساجد[١]، والذين يتعبدون بحلق اللحى وأكل الحشيشة وأنواع ذلك من البدع التي يتعبد بها طوائف من المخالفين للكتاب والسنة)[٢] وعرَّفها الشاطبي – يرحمه الله – بقوله: (طريقة في الدين مخترعة تضاهي الشريعة يقُصد بالسلوك عليها المبالغة في التعبد لله)[٣]، وعرَّفها أيضاً بقوله: (طريقة في الدين مخترعة تضاهي الشريعة يقُصد بالسلوك عليها، ما يقُصد بالطريقة الشرعية)[٤] وعرَّفها السيوطي – يرحمه الله – بقوله: (البدعة عبارة عن فعلة تصادم الشريعة بالمخالفة أو توجب التعاطي عليها بزيادة أو نقصان)[٥]، وعرَّفها الشيخ محمد بن صالح العثيمين –يرحمه الله– بقوله: (ما أُحدث في الدين خلاف ما كان عليه النبي – ﷺ– من عقيدة أو عمل)[٦].

وبذلك يظهر خطأ من عرَّف البدعة بالبدعة المندوبة والمحرمة كعز الدين بن عبد السلام – يرحمه الله – الذي عرَّفها بقوله: (البدعة فعل مالم يُعهد في عصر رسول الله – ﷺ – وهي منقسمة إلى بدعة واجبة، وبدعة محرمة، وبدعة مندوبة، وبدعة مكروهة، وبدعة مباحة)[٧] [٨].

فالبدعة عنده في معرفتها، أن تُعرض على قواعد الشريعة فإن دخلت في الإيجاب فهي واجبة، وإن دخلت في التحريم فهي محرمة، وإن دخلت في قواعد المندوب فهي مندوبة، وإن دخلت في قواعد المباح فهي مباحة، فتعريفه لا يؤخذ به لكونه صار عمدة لأهل الأهواء والبدع الذين يرون أن في البدع ما هو حسن ومقبول.

وبتأمل هذه التعريفات تظهر المعالم الرئيسية لحد البدعة الشرعية وهي كما يأتي:

١. إن البدعة تكون في الدين فيخرج بذلك ما أحُدث ولم يقصد به الدين، وإنما لتحقيق مصلحة دنيوية كالصناعات والآلات من أجل تحقيق مصالح الناس.

٢. إن البدعة ليس لها أصل في الشرع يدل عليها، أما ما دلت عليه قواعد الشريعة فليست ببدعة[٩]، وإن لم ينص الشارع عليه بعينه، كصنع الآت حربية لقتال الكفار والذب عن المسلمين، فهذا لا يسمى بدعة، مع أن الشرع لم ينص على عينه، ولم يستخدم الرسول – ﷺ – مثل هذه الآلات في قتال الكفار، لكن صناعة مثل هذه الآلات

---

(١) يقصد شيخ الإسلام – يرحمه الله – بقوله فرقة الصوفية التي تجعل من الغناء والسماع له من مقامات التصوف ووسائله في الارتقاء والوصول إلى الله – تعالى – بل إن بعض المتصوفة يفضل الغناء وسماعه على تلاوة القرآن الكريم. انظر إحياء علوم الدين (٢/ ١٥٦) ، المنتقى النفيس من تلبيس إبليس (٢٠٩– ٣٠١)، الصاعقة المحرقة على المتصوفة الراقصة المتزندقة (٦– ٧).

(٢) الفتاوى (١١/ ٥٥٥) (١٨/ ٣٤٦).

(٣) الاعتصام (١/ ٣٧).

(٤) انظر المصدر السابق .

(٥) الأمر بالاتباع والنهي عن الابتداع (٨٨).

(٦) شرح لمعة الاعتقاد (٤٠) .

(٧) قواعد الأحكام (٢/ ١٧٢– ١٧٤) .

(٨) إن تعريفه قد أخذ به طائفة من بعده كالزركشي والنووي والهيتمي والسخاوي، ومحمد علوي مالكي، وهي تعاريف باطلة لا أساس لها من الصحة حيث لا يوجد بدعة واجبة ولا مندوبة بل إن البدع كلها محرمة. انظر الفتاوى الحديثية للهيتمي (١٥٠)، فتح المغيث (٢/ ٣٢٧)، المنثور في القواعد (١/ ٢١٧)، مفاهيم يجب أن تُصحح (١٠٤– ١٠٥).

(٩) قواعد الأحكام (٢/ ١٧٢– ١٧٤).

داخل تحت عموم قوله – تعالى –: ﴿وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا اسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ الْخَيْلِ﴾ [الأنفال: ٦٠]، وهكذا بقية الأفعال، فكل ماله أصل في الشرع فهو من الشرع وليس ببدعة.

٣. إن البدع كلها مذمومة[١] فلا يوجد بدعة حسنة كما يزعم محسنّو البدع، لكونها مصادمة للشريعة مضادة لها، فهي مكروهة على كل حال، فلذا جاء تعريفات السلف الصالح بتوضيح هذا الجانب المهم[٢].

٤. البدعة في الدين قد تكون بالنقص فيه كما تكون بالزيادة فيه[٣]، غير أنه يحتاج إلى تقييد بأن يكون الباعث على النقص هو التدين، أما إذا كان الباعث عليه غير التدين فليس ببدعة[٤]، كترك أمر واجب لغير عذر فإنه معصية لا بدعة، فالضابط لأهل البدع أنهم لم يقفوا عند ماوقف عليه الصحابة – رضي الله عنهم –، بل أخذوا بالشبهات والشهوات، يقول شيخ الإسلام – يرحمه الله –: (فقوله – تعالى –: ﴿فَاسْتَمْتَعْتُم بِخَلاقِكُمْ﴾ [التوبة: ٦٩] إشارة إلى اتباع الشهوات، وهو داء العصاة، وقوله: ﴿وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُواْ﴾ [التوبة: ٦٩] إشارة إلى اتباع الشبهات، وهو داء المبتدعة وأهل الأهواء والخصومات، وكثيراً ما يجتمعان)[٥].

المطلب الثاني: موقف الخوارج من حديث السبعين ألفاً الذين يدخلون الجنة بغير حساب:

لابد من بيان موقف الخوارج من سنة الرسول – ﷺ – حتى يتضح الأمر: إن المذهب الحق الإيمان بالرسل، وأنهم بلغوا الرسالة، وأدوا الأمانة، ونصحوا الأمة، وأن الله عصمهم ونزههم عن الكذب والخيانة وكتمان الوحي والتقصير، وأما الإيمان بالرسول – ﷺ – تصديقه فيما أخبر وطاعته فيما أمر واجتناب ما نهى عنه وزجر وأن لا يُعبد الله إلا بما شرع، حتى يكون المسلم مطبقاً لشهادة أن محمداً رسول الله – ﷺ – فالخوارج لم يطبقوا هذه الشهادة حيث ردوا السنة التي لا توافق القرآن الكريم، وزاد الغلو عندهم فكفَّروا كثيراً من الصحابة –رضي الله عنهم– وبالتالي أدى ذلك إلى رد سنة الرسول – ﷺ– وإلى عدم تحقيق الشهادة، لأنهم كذَّبوا بالسنة، ولم يطيعوا الرسول – ﷺ – فيما أمر، ولم ينتهوا عما نهاهم عنه، ولم يعبدوا الله – تعالى – بما شرعه عن طريق سنته القولية والفعلية، وهذا ما فعلوه في الرجم والسرقة حيث لم يطبقوا الحدود التي جاءت في السنة، وبذلك وقعوا في الخلل في الإيمان بركن الرسول – ﷺ –، وقد بلغت الجرأة بهم أن فرقة الفضلية أصحاب الفضل أحد شيوخهم ومصنفي كتبهم يقولون: من قال لا إله إلا الله بلسانه وهو يعني بقلبه صنماً، أو غير ذلك فهو مسلم، وكذا إن قال بلسانه: محمد رسول الله ونوى بقلبه إنساناً غيره حياً أو ميتاً أنه مسلم لا يضره ما قاله بلسانه واعتقد بقلبه خلافه[٦]، ولم يقف الحال عندهم عند ذلك بل اشتطوا في ذلك، فقالت فرقة اليزيدية منهم: إن شريعة الإسلام ينسخها نبي من العجم[٧]،

---

(١) انظر المصدر السابق.

(٢) الفتاوى (١١/ ٥٥٥) (١٨/ ٣٤٦)، الاستقامة (١/ ٤٢).

(٣) إيثار الحق على الخلق (٨٤– ٨٨).

(٤) موقف أهل السنة والجماعة من أهل الأهواء (٩١– ٩٢).

(٥) اقتضاء الصراط المستقيم (١/ ١٠٧).

(٦) انظر المقالات (١/ ١٩٧)، البرهان (٢٤) ، عقائد الثلاث والسبعين فرقة (١/ ٣٠)، ذكر مذاهب الفرق (٤١– ٤٢).

(٧) الفرق بين الفرق (٢١٠– ٢١١)، البرهان (٢٩)، عقائد الثلاث والسبعين فرقة (١/ ٣٠).

يأتي بدين الصابئين وبقرآن غير هذا القرآن، ومع ذلك يزعمون تحكيمهم لكتاب الله — تعالى — القائل فيه: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَكِن رَّسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ﴾ [الأحزاب: ٤٠] فأين هذا التطبيق المزعوم؟ فهم في الواقع قد خالفوا المنهج الحق في مسألة الإيمان بالرسول — ﷺ— ولم يكتف الخوارج بذلك بل طعنوا في الصحابة — رضي الله عنهم — حيث إنهم كانوا مع علي — رضي الله عنه—، ثم خرجوا عن طاعته وقالوا: كفر علي لعدم استمرار مقاتلته لمعاوية، فخرجوا عليه يوم الحكمين حيث كرهوا الحكم والتحكيم وقالوا: لا حكم إلا لله[١] وخرجوا عن قبضته وحوزته، وقالوا شككت في أمرك وحكَّمت عدوك في نفسك، ومضوا عنه ونزلوا بأرض يقال لها: حروراء[٢]، ثم أرسل علي بن أبي طالب —رضي الله عنه— ابن عباس — رضي الله عنهما — إليهم ليحاورهم فتاب بعضهم واستمر بعضهم على الخروج وأجمعوا رأيهم على البيعة لعبد الله بن وهب الراسبي، فبايعوه وخرج معهم إلى النهروان فاتبعهم علي — رضي الله عنه — فتقاتلوا هناك، وهم الذين قال فيهم الرسول — ﷺ —: (تمرق مارقة على حين فرقة من المسلمين فتقتلها أولى الطائفتين إلى الحق)[٣]، ولذلك فرح علي —رضي الله عنه — بقتاله لهم[٤]، يقول السفاريني — يرحمه الله —: (فقتلهم علي — رضي الله عنه — وفرح بقتالهم بخلاف وقعة الجمل وغيرها، فإنه كان يظهر عليه الحزن والأسف والكآبة)[٥].

فالخوارج كان موقفهم من الصحابة — رضي الله عنهم — في البداية سليماً حيث قالوا: بإمامة أبي بكر ابتداءً وعمر بعده وعثمان إلى وقت الحدث، وعلي إلى وقت التحكيم، وتولوهم وأثنوا عليهم خيراً، وقبلوا أقوالهم وأعمالهم بأحسن قبول، وذكروهم بأحسن ذكر، وأمسكوا عن عثمان من وقت الحدث، ورفضوا إمامة علي من وقت التحكيم وقالوا: حكمتم الرجال في دين الله — تعالى — وتبرؤوا منه وذكروه بأقبح ذكر وقالوا: شك في دينه وهو الحيران الذي ذكره الله — تعالى — في كتابه بقوله — تعالى —: ﴿كَالَّذِي اسْتَهْوَتْهُ الشَّيَاطِينُ فِي الأَرْضِ حَيْرَانَ﴾ [الأنعام: ٧١] وحملوا قوله وحكمه على البطلان، ومن بعدها تمادى الخوارج في موقفهم من الصحابة — رضي الله عنهم — من الإيذاء والشتم والتكفير والتفسيق، فالخوارج يتأولون النصوص ولا شك أنه تأويل باطل، فينبغي أن يُعلم أن الخوارج عموماً أهل تأويل وتحريف للنصوص الشرعية، حيث استعملوا هذا السلاح لطعن المسلمين، وقد نبه العلماء إلى ذلك، يقول الإمام الجليل ابن القيم — يرحمه الله — مبيناً تناقضهم وذمهم للتحريف ثم الأخذ به:

هذا وأصل بلية الإسلام من	تأويل ذي التحريف والبطلان
وهو الذي قد فرق السبعين بل	زادت ثلاثاً قول ذي البرهان

---

(١) تاريخ الطبري (٥/ ٣٢- ٧٣)، الكامل في التاريخ (٣/ ٣٣٤- ٣٣٥)، البداية والنهاية (١/ ٢٩٥- ٢٩٦).

(٢) حروراء: بفتحتين وسكون الواو وراء أخرى وألف ممدودة، مشتقة من الريح الحرور وهي الحارة، وهي بالليل كالسموم بالنهار، كأنه أنث نظراً إلى أنها بقعة، قيل: قرية بظاهر الكوفة، وقيل: موضع على ميلين منها نزل بها الخوارج الذين خالفوا علياً رضي الله عنه. انظر معجم البلدان (١/ ٢٨٩).

(٣) مسلم كتاب الزكاة — باب ذكر الخوارج وصفاتهم (٢/ ٦٩١- ١٧٤).

(٤) دل ذلك على أن طائفة علي — رضي الله عنه — أقرب إلى الحق من طائفة معاوية، ويدلل على ذلك قوله — ﷺ - لعمار: (تقتلك الفئة الباغية) وهو حديث متفق عليه، يقول شيخ الإسلام — يرحمه الله —: (وهذا الحديث قد ضَّعف فيه طائفة من أهل العلم لكن رواه مسلم في صحيحه وهو في بعض نسخ البخاري). انظر الفتاوى (٣٥/ ٧٤).

(٥) لوامع الأنوار السنية (٢/ ٤٠)، والفتاوى (٣/ ٥٥).

وهو الذي قتل الخليفة جامع القرآن ذا النورين والإحسان[1]

فهم قد وقعوا بين التأويل الباطل والغلو المجحف البعيد عن الحق، فقد قالوا عن علي: إنه الشكاك، والصحيح أن المتشككين من الصحابة – رضي الله عنهم – في تلك الفترة هم الذين لم يتبين لهم رأياً ولم يرجحوا طرفاً فيوالوه فآثروا مسالمة الفريقين المتقاتلين، والركون إلى الحياد ولا حيلة لهم في قبوله، فهؤلاء كانوا يُسمون الشكاك من أهل الحيرة والتردد، وكانوا يقولون: كلهم عندنا ثقة[2] ونحن لا نتبرأ منهما ولا نلعنهما ولا نشهد عليهم[3]، وأما كذبهم بوصف علي – رضي الله عنه – بالحيرة فهو مخالف لشهادة الرسول – ﷺ – له بالخير والفضائل، وشهادته له بالجنة، فالمقصود من الآية أنه مثل ضربه الله – تعالى – للآلهة المعبودة من دونه، ومن يدعو إليها، والدعاة الذين يدعون إلى هدى الله عز وجل[4].

وموقف الخوارج سابقاً يمثله الآن فرقة الأباضية، فهم متفقون على الترضي التام والولاء والاحترام للخليفتين الراشدين أبي بكر وعمر – رضي الله عنهما – أما عثمان وعلي – رضوان الله عنهما – فقد ذموهما مما برأهما الله منه، وقد بلغ من جرأتهم أنهم حكموا على عثمان بالردة والكفر، ويتبجحون بتسمية قتلة عثمان بأنهم أهل الاستقامة، فموقفهم مع عدد من أجلاء الصحابة – رضي الله عنهم – الطعن والسب والشتم، كعثمان وعلي وعمرو بن العاص ومعاوية وطلحة والزبير وأصحاب الجمل، ويقولون: نترضى عنهم إلا من أحدث ثم يعدون جملة من خيار الصحابة – رضي الله عنهم – على أنهم أحدثوا وحاشاهم ذلك، ولا غرابة في ذلك فهذا هو رأي رئيسهم وزعيمهم – عبد الله بن أباض – قد أجمع هو وفرقته على إمامته[5]، وأن مخالفهم كفار، وهو الذي يقول بل وكتب ذلك: (بأنا نُشهد الله وملائكته أنا بُراء منهم وأعداء لهم بأيدينا وألسنتنا وقلوبنا نعيش على ذلك وكفى بهذا خروجاً)[6]، ومع ذلك يحاول الأباضيون أن ينفوا عن أنفسهم تهمة التقليل والازدراء للصحابة – رضي الله عنهم – عن أنفسهم ولكن الثابت هو عكس ذلك[7]، ولعل موقفهم من الخلفاء مرتبط باعتقادهم حيث إنهم لا يوجبون الخلافة أو الإمامة اكتفاءً بمقولتهم: (لا حكم إلا لله) وإذا وجُد الإمام فلا يشترطون فيه إلا العلم بالدين والزهد عن الدنيا، ولا يجعلون الإمامة في فئة معينة كما قال بذلك أهل السنة والجماعة[8]، ويجَّوز بعضهم إمامة المرأة[9]، وبذلك يتضح موقف الخوارج ويمثلهم الآن في الوقت الحاضر الأباضية فهم يقفون من الأمة الإسلامية موقف العداء، فيقولون عن كل من يخالفهم في الاعتقاد (إنهم ليسوا بمؤمنين ولا مشركين ولكنهم كفار)[10]، وقد ذهب الأباضية إلى إنكار

---

(١) شرح القصيدة النونية (١/ ٢٨٥).

(٢) إن التردد والحيرة التي اتصف بها هؤلاء الصحابة – رضي الله عنهم –كان من باب الاجتهاد المأجور.

(٣) ظاهرة الإرجاء في الفكر الإسلامي (١٦٣– ٢٥٥).

(٤) تفسير ابن كثير (٢/ ١٦٢– ١٦٣).

(٥) انظر مروج الذهب (٣/ ٢٥٨) ، الأعلام (٤/ ١٨٢)، المقالات (١/ ١٨٣– ١٨٧)، الفرق بين الفرق (٧٠).

(٦) الأباضية في موكب التاريخ (٣٧)، المقالات (١/ ١٨٣– ١٨٩)، التبصير في الدين (١٥٨) ، الأباضية بين الفرق الإسلامية (٢/ ٣٩– ٥٢).

(٧) الملل والنحل (١/ ١١٦)، نهاية الإقدام (٤٨١)، تلبيس إبليس (١٥)، الفرق بين الفرق (٧٨)، التبصير في الدين (٦٢).

(٨) انظر المصادر السابقة.

(٩) التبصير في الدين (٦٠– ٦٢).

(١٠) الفرق بين الفرق (٧٠– ٧٥)، الملل والنحل (١/ ١٣٤)، الأباضية بين الفرق الإسلامية (٣/ ١١٧– ١١٩).

رؤية الله – تعالى – في الآخرة لآن العقل كما يزعمون يحيل ذلك ويستبعده وشابهوا بذلك المعتزلة[١]، ونفوا إثبات عذاب القبر والشفاعة للرسول – ﷺ –، ونفوا كذلك الميزان والصراط لاستحالة العقل قبول ذلك[٢]، ولا يحتجون بأحاديث الآحاد وبذلك يوافقون المعتزلة، ويطعنون في الصحابة – رضي الله عنهم – مع كونهم خير الأمة بعد الرسل والأنبياء[٣]، فإذا كانوا يحيلون الأمور السابقة لاستحالة العقل قبول ذلك، ولكونهم لا يأخذون بأحاديث الآحاد، ويطعنون في أصح الكتب بعد كتاب الله – تعالى – كتاب البخاري ومسلم ويعتمدون على كتب شيوخهم[٤]، فمن ثم لا بد أن ينفوا حديث السبعين ألفاً الذين يدخلون الجنة بغير حساب لأن الحديث جاء في الأحاديث الآحادية، ولزعمهم بأن هذا الأمر يحيله العقل.

المطلب الثالث: موقف الشيعة من حديث السبعين ألفاً الذين يدخلون الجنة بغير حساب:

لابد من بيان موقف الشيعة من سنة الرسول – ﷺ – حتى يتضح الموقف:

إن المدقق في عقيدة الشيعة بالنسبة لسنة الرسول – ﷺ – يجدها مملوءة بالمخالفات العقدية، فهم يجعلون الولي أفضل من النبي – ﷺ – بل بلغ الغلو بهم إلى أن جعلوا الأئمة كالإله المعبود، يعلمون الغيب وبيدهم النفع والضر، ويتصفون بالصفات التي يتصف بها الإله لأنه على حسب زعمهم أن روح الإله تحل فيهم كما حلت في علي – رضي الله عنه –[٥]، وإن كانت الشيعة تتبرأ من مقالة تأليه الأولياء فالحقيقة أن ذلك من باب التقية والكذب، فإن المعاصرين منهم يثبتون القول بتفضيل الأئمة على غيرهم، يقول الخميني: (فإن للإمام مقاماً محموداً، ودرجة سامية، وخلافة تكوينية تخضع لولايتها جميع ذرات الكون، وإن من ضروريات مذهبنا أن لأئمتنا مقاماً لا يبلغه ملك مقرب ولا نبي مرسل)[٦] فما هو الذي فوق النبوة والرسالة والملائكة إلا الألوهية والربوبية؟ فالإمامة عند الشيعة أفضل من الشهادتين، وهي الشغل الشاغل عندهم حيث يعتقدون أنها منصب مثبت من عند الله – تعالى – وأنه هو الذي يختار الإمام كما يختار الأنبياء والمرسلين، فصرفوا آيات القرآن الكريم ونصوص التوحيد لهذا المعتقد لديهم، ومن تحريفهم لآيات الله – عز وجل – قولهم في قوله – تعالى –: ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾ [الزمر: ٦٥][٧] يعني إن أشركت يا محمد في الولاية غير علي من بعدك ليحبطن عملك، وكقوله – تعالى –: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلاَّ نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلاَّ أَنَا فَاعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٢٥][٨] فيقولون: ما بعث الله نبياً قط إلا بولايتنا والبراءة من أعدائنا، فرفعوا الولاة فوق الرسل والأنبياء وجعلوهم آلهة تُعبد من دون الله – تعالى –، وفي المقابل يصفون محمداً – ﷺ – بالغراب، فالغرابية[٩] منهم تقول: إن محمداً – ﷺ – أشبه الناس بعلي – رضي الله عنه – من

---

(١) انظر المصادر السابقة .

(٢) انظر المصادر السابقة.

(٣) الأباضية بين الفرق الإسلامية (٢/ ١٤)، الموجز للأباضي (٢/ ١٩٩– ٢٠٢).

(٤) انظر المصادر السابقة.

(٥) التنبيه والرد (٢٨)، الفرق بين الفرق (٢٠١– ٢٠٤)، الملل والنحل (١/ ١٧٤)، التبصير في الدين (١٢٣– ١٢٤) ، البرهان (٦٧).

(٦) الحكومة الإسلامية (٥٢– ٥٣)، لطائف المنن والأخلاق للشعراني (١/ ٧٠).

(٧) أصول الكافي (١/ ٤٢٧).

(٨) البرهان (٢/ ٣٦٧).

(٩) التنبيه والرد (٣٤) ، التبصير في الدين (١٢٨) ، البرهان (٧٣– ٧٤).

الغراب بالغراب، وهذه الفرقة تقول لأتباعها: العنوا صاحب الريش يعنون جبريل – عليه السلام ويقولون: بوجوب النبوة بعد النبي – ﷺ–[١]، فالشيعة ترد كل السنة النبوية لزعمهم بكفر الصحابة – رضي الله عنهم – يقول الكشي وهو أحد صناديد الشيعة راوياً عن أبي جعفر أنه قال: (كان الناس أهل الردة بعد النبي إلا ثلاث المقداد بن الأسود، وأبو ذر الغفاري، وسلمان الفارسي)[٢]، وبذلك لا تأخذ الشيعة بالسنة ولا تطبقها، وفي المقابل يضعون الأحاديث كذباً وزوراً على الرسول ﷺ .

لقد اتضح موقف الشيعة من سنة الرسول – ﷺ– ومن ثم لابد من معرفة موقفهم من الصحابة – رضي الله عنهم– يقول شيخ الإسلام – يرحمه الله – مبيناً السبب في موقفهم المجانب للحق: (فجاءوا ببدعة النص وزعموا أن النبي – ﷺ– نص على إمامة علي بن أبي طالب – رضي الله عنه – نصاً قاطعاً للعذر، وأنه معصوم ومن خالفه كفر، ورتبوا على ذلك تكفير كل الصحابة إلا نفراً قليلاً منهم لزعمهم أنهم كتموا النص وبدلوا الدين، وأصبحوا يتقربون إلى الله في زعمهم بسب الصحابة – رضوان الله عليهم – ولعنهم، ونال أبو بكر وعمر – رضي الله عنهما – النصيب الأوفر من ظلمهم وبهتانهم)[٣]، وهذا ما ذكره ابن حزم – يرحمه الله – بقوله عنهم: (وهم الذين شايعوا علياً – رضي الله عنه – على الخصوص وقالوا: إن علياً أفضل الناس بعد رسول الله – ﷺ– وأحقهم بالإمامة وولده من بعده، وقالوا: بإمامته وخلافته نصاً ووصاية[٤]، واعتقدوا أن الإمامة لا تخرج من أولاده وإن خرجت فبظلم يكون من غيره، أو بتقية من عنده، وقالوا: ليس الإمامة قضية مصلحة تُناط باختيار العامة وتنصيب الإمام بتنصيبهم، بل هي قضية أصولية، وهو ركن الدين، لا يجوز للرسول – ﷺ– إغفاله وإهماله، ولا تفويضه إلى العامة... ويجمعهم القول بوجوب التعيين والتنصيص وثبوت عصمة الأئمة وجوباً من الكبائر والصغائر، والقول بالتولي والتبري قولاً وفعلاً وعقداً، إلا في حالة التقية)[٥]، ويقول هشام بن الحكم وهو شيخ الإمامية من الشيعة: (إن الأمة بأسرها من الطبقة الأولى بايعوا أبا بكر فارتدوا وزاغوا عن الدين، وإن القرآن نُسخ، وصُعد به إلى السماء، وإن السنة لا تثبت بنقلهم إذ هم كُفار)[٦] وفي الحقيقة أنه هو الكافر حيث يقول عنه المطلي – يرحمه الله –: (كان ملحداً دهرياً ثم انتقل إلى الثنوية المانوية، ثم غُلب عليه الإسلام فدخل في الإسلام كارهاً)[٧]، فالشيعة يطعنون في الصحابة – رضي الله عنهم– ويزعمون بردتهم وكفرهم بعد موت الرسول– ﷺ –[٨]، فهم لا يعتمدون على القرآن الكريم حيث يزعمون تحريفه وتبديله وتغييره من الصحابة – رضي الله عنهم – ولا يعتمدون على السنة المحمدية لعدم ثقتهم بالصحابة الناقلين لها، فإذا كان

---

(١) الملل والنحل (٤/ ١٨٣) ، التبصير في الدين (١٢٦) ، البرهان (٧٣– ٧٤).

(٢) رجال الكشي (١٢– ١٥)، الشيعة وآل البيت (١٨٨).

(٣) الفتاوى (٣/ ٣٥٦).

(٤) إن أول من قال بالوصايا لعلي هو عبد الله بن سبأ حيث استدل عليها بقوله: (إنه وجد في التوراة أن لكل نبي وصياً، وإن علياً وصي محمد – ﷺ – وأنه خير الأوصياء، كما أن محمداً خير الأنبياء) . انظر المقالات (١/ ٨٦– ٩)، الفتاوى (٣/ ١٥٤– ١٨٦) (٤/ ٤٣٥).

(٥) الملل والأهواء (٢/ ١١٣)، الملل والنحل (١/ ١٤٦).

(٦) الكافي (٣٣٢– ٣٣٣)، الفتاوى (٣/ ١٥٤– ١٨٦) (٤/ ٤٣٥) (١٣/ ٣٥)، منهاج السنة (١/ ١٠).

(٧) التنبيه والرد (١٨، ٢٤، ٣٥) ، المنية والأمل (٣٧)، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين (١٢١– ١٢٢)، عقائد الثلاث والسبعين فرقة (٢/ ٧٣٩).

(٨) الكافي (١/ ٢٣٩) ، الأصول من الكافي (١/ ٢٤)، الأنوار النعمانية (١/ ٨٠– ١١٠)، فهرست أسماء الشيعة(٧٠)، أوائل المقالات (٥٢– ٩٠) ، بحار الأنوار (١٣/ ٢٢٥)، الأنوار النعمانية (٢/ ٢١، ٤٦، ١٠٣)، رسائل الشيعة (٢٠/ ٣٩، ٣٢٣).

موقفهم واضحاً من القرآن والسنة، فيظهر من ذلك أنهم ينكرون حديث السبعين ألفاً الذين يدخلون الجنة بغير حساب لأن الصحابة – رضي الله عنهم – هم الذين نقلوا إلينا هذا الحدث العظيم، والصحابة عندهم كفار لا يُثق بقولهم.

ومع موقفهم المشين من السنة والصحابة – رضي الله عنهم – فقد أدخلوا على الدين ما ليس منه، ولم يسمعه الناس من الصحابة – رضي الله عنهم – والسلف الصالح، ولا يعرفه المسلمون مما جاء به الدين الحق، فبالإضافة إلى الافتراءات السابقة زعموا أن علياً، اختصه رسول الله – ﷺ – بعلوم دون غيره من الصحابة، وأنه كان عنده علم باطن امتاز به على أبي بكر وعمر وغيرهما، وأن عنده علوماً وأسراراً وحقائق ورثها من آل البيت[1] وضاهاهُم في ذلك الكذب المدعو (محمد عيسى داود) الذي زعم أن علياً تلقى العلوم الظاهرة والباطنة من النبي – ﷺ –، وكذا الأسرار الغيبية المتعلقة بكل ما يحدُث في العالم حتى يوم القيامة، ثم إن علياً (لغَّز) هذه العلوم بالرموز والحروف المقطعة والأشكال الخاصة، وادعَّى أن ذلك لا يطَّلع عليه إلا ورثة علم سيدنا علي من آل البيت الشريف[2]، وهذه الأمور من الأكاذيب التي وضعها الشيعة وأطلقوا عليها (علم أسرار الحروف) وأهم مؤلف فيه عندهم (كتاب الجفر) المنسوب كذباً إلى جعفر الصادق، ونسبته إليه كذب عليه باتفاق أهل العلم، والجفر من أولاد الماعز ما بلغ أربعة أشهر، والمراد به هنا جلد الماعز الذي كُتب فيه، وهذا الكتاب يزعم الإمامية أن جعفر الصادق – يرحمه الله – كتب لهم فيه كل ما يحتاجون إليه، وكل ما سيقع ويكون إلى يوم القيامة، وكان مكتوباً عنده في جلد ماعز، فكتبه عنه هارون بن سعد العجلي – وهو من غُلاة الرافضة – وسمَّاه (الجفر) باسم الجلد الذي كُتب فيه[3] ويتشبثون بما رواه الكليني عن أبي عبد الله جعفر الصادق أنه قال: (وإن عندنا الجفر، وما يدريهم ما الجفر؟ فقيل له: ما الجفر؟ قال: وعاء من آدم فيه علم النبيين والوصيِّين، وعلم العلماء الذين مضوا من بني إسرائيل)[4].

المطلب الرابع: موقف المعتزلة من حديث السبعين ألفاً الذين يدخلون الجنة بغير حساب:

لابد من بيان موقفهم من السنة حتى يتضح الأمر:

إن المعتزلة وقفت موقفاً متناقضاً من الإيمان بالرسول – ﷺ – فبعض الأحيان تأخذ بالسنة وفي البعض الآخر تردها زاعمة وجوب الأخذ بالأحاديث المتواترة دون الآحاد، وعند التطبيق نجدهم يردون كثيراً من الأحاديث المتواترة ويأخذون بأحاديث الآحاد، وما ذلك إلا وقوع في نقيض المعتقد، ومع ذلك يقولون: إن الصحابة أو معظمهم لا يوثق بقولهم والأخذ منهم بعد حصول الفتنة، فلذلك يردون الرواية التي لا تروق لهم بهذه الحجة الفاسدة الواهية، فمرة بقولون: بالتأويل ومرة بالمجاز، ومرة بمخالفة المنقول لصريح المعقول، يقول ابن القيم – يرحمه الله –: (ولما أصلت القدرية أن الله – سبحانه – لم يخلق أفعال عباده ولم يقدرها عليهم أولوا كل ما خالف أصولهم)[5]، وبذلك جعلوا سنة الرسول – ﷺ– خاضعة لهم

(١) الفتاوى (٤/ ٧٧، ٤١٢– ٤١٣).

(٢) المفاجأة (٥٨– ٥٩)، فقه أشراط الساعة (١٢٣).

(٣) الفتاوى (٤/ ٧٨– ٨٩)، الفتاوى الكبرى (١/ ٣٣٢)، أبجد العلوم (٢/ ٢١٤– ٢١٦)، مجلة المنار (٤/ ٦٠) للسيد رشيد رضا .

(٤) الأصول من الكافي (١/ ١٨٦) .

(٥) الصواعق المرسلة (١/ ٢٣١).

ولمعتقداتهم، ومن الخلل عندهم في هذا الركن أن المعتزلة ينفون كرامات الأولياء بحجة أنه لو جاز ظهور الخوارق على أيديهم لالتبس النبي بغيره، إذ الفرق بين النبي وغيره هو المعجزة التي هي الخارق للعادة، والصحيح أن قولهم مردود حيث إن الولي لا يأتي بالخارق لإدعاء النبوة(١)، ولو ادعَّى النبوة لم يكن ولياً بل كاذباً مبتدعاً، فانظر إلى مدى التقليل من الأنبياء والرسل – عليهم الصلاة والسلام – فالميزة الوحيد لهم الإتيان بالمعجزات حتى يتضح أنهم رُسل وأنبياء، مع أن الله – عزوجل – أعطاهم مميزات لم يعطها لغيرهم، فهم أكمل الخلق علماً وعملاً، وأصدقهم وأكملهم خُلقاً، وأن الله – جل وعلا – خصهم بفضائل لا يلحقهم فيها أحد، وأن الله عصمهم ونزههم عن الكذب والخيانة وكتمان الوحي والتقصير(٢) فأين المعتزلة من هذه المميزات؟ ولم يقف المعتزلة عند ذلك، بل أنكروا معجزات الرسول – ﷺ –(٣) التي تؤدي إلى إنكار نبوته، وإلى إنكار نبوة ورسالة باقي الرسل والأنبياء.

لقد اتضح موقف المعتزلة من سنة الرسول – ﷺ – ولابد من بيان موقفهم من الصحابة – رضي الله عنهم – إن جمهورهم يقولون: بإمامة وخلافة أبي بكر الصديق وعمر بن الخطاب – رضي الله عنهما–، ويفسقون عثمان – رضي الله عنه – وقاتليه وخاذليه(٤)، وجملة من خيار الصحابة – رضي الله عنهم – وفضلائهم منهم طلحة بن عبيد الله، والزبير بن العوام، وعائشة أم المؤمنين، وعمرو بن العاص، وأبي موسى الأشعري، وقد قال أستاذهم عمرو بن عبيد الله: قد حرم على إمام المسلمين أن يقبل شهادة علي – رضي الله عنه – على درهم ولو كان معه شاهد غيره، وخالفه أستاذهم الآخر واصل بن عطاء وأصحابه فقالوا: بل تجوز شهادته مع شاهد إلا طلحة والزبير لأنه ابن عمهم شاك في إيمانه، لا ندري لعله انسلخ من إيمانه وصار فاجراً فاسقاً مستحقاً للتخليد في النار، فواصل يشك في عدالة علي وبنيه، وابن عباس، وطلحة والزبير وعائشة، وكل من شهد الجمل من الفريقين، ويقول: (لو شهد عندي علي وطلحة على باقة بقل(٥) لم أحكم بشهادتهما لعلمي بأن أحدهما فاسق ولا أعرفه بعينه)(٦) وأما عمرو بن عبيد يقطع بفسق كل فرقة من الفرقتين فيقول: (لو أن علياً وطلحة والزبير شهدوا عندي على شراك نعل ما أجزته)(٧).

ومن رؤوس المعتزلة النظَّام الذي جعل الأمة تجتمع على خطأ، فقال: إن أبا بكر وعمر قد أخطئا في الأحكام، واتهم ابن مسعود بالكذب وشتم زيد بن ثابت، وعاب عثمان بن عفان، وطعن بأبي هريرة – رضي الله عنهم–، فموقف المعتزلة ورؤسائهم من الصحابة معروف مشهور لا يستطيع أحد إنكاره، فالنظَّام وهو من أهم شيوخهم، الصحابة عنده إما جهال وإما منافقون، والجاهل بأحكام الدين عنده كافر، والمتعمد للخلاف بلا حجة عنده منافق كافر، أو فاسق فاجر، وكلاهما من

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية – ط المكتب الإسلامي – ط٥/١٣٩٩هـ (٥٦٣).

(٢) الفتاوى (٤/ ٣١٩)، النبوات – ط دار الكتب العلمية (٢٥٥– ٢٥٦)، الصفدية (٢/ ٣١١)، الفرق بين الفرق (٩٣).

(٣) شرح الأصول الخمسة (٥٦٧– ٥٦٨) ، مختصر أصول الدين (ضمن رسائل العدل والتوحيد) (٢٣٥)

(٤) كيف يفسقون قاتليه وخاذليه فهذا جمع بين المتناقضات، فهم قد فسقوا الخاذل والقاتل والقاعد، وهل الناس إلا هؤلاء؟

(٥) البقل: ما يخرج من الأرض من النبات الذي ليس له أصل ثابت في الأرض. انظر ترتيب القاموس (١/ ٢٤٨).

(٦) الفرق بين الفرق (٨٣)، الملل والنحل (١/ ٤٩) ، تاريخ بغداد (١٢/ ١٧٨).

(٧) انظر المصادر السابقة .

أهل النار والخلود فيها، فأوجب بزعمه على أفضل الصحابة الخلود في النار[1] فهو الذي يقول عنهم: (إنه ليس في جملة أصحاب رسول الله – ﷺ – إلا من قد أخطأ في الفتية وقال في الدين برأيه فأحل ما حرّم الله وحرَّم ما أحل الله)[2] وفاعل ذلك منسَّلخ الإيمان عنده، فهؤلاء المعتزلة هذه بعض مواقفهم من الصحابة الكرام الذين – رضي الله عنهم – وزكاهم، فهو موقف الغمز والسب والشتم والتفسيق، ومن المعلوم أن الفاسق عندهم مخلد في النار، فيكون الصحابة الذين هم أفضل الخلق بعد الرسل والأنبياء عندهم مخلدون في النار، فالمعتزلة وموقفهم من الصحابة – رضي الله عنهم – ما بين شاك بين عدالة الصحابة ومُفسق لهم وطاعن في أعلامهم ومتهم لهم بالكذب والجهل والنفاق، ومن الغريب أن المعتزلة ترد السنة الصحيحة، ومع ذلك تستدل بأحاديث موضوعة لتقرير قواعدها، ومن الأحاديث التي وضعتها حديث: (إذا كان يوم القيامة جمع الله الأولين والآخرين في صعيد واحد، فالسعيد من وجد لقدمه موضعاً فينادي مناد من تحت العرش إلا من برأ ربه من ذنبه فليدخل الجنة)[3] فالمعتزلة تستدل بالروايات الضعيفة المنكرة، ثم ترد الأحاديث الصحيحة مثل أخذ العهد على ذرية آدم – ﷺ – واستقبال القبلة ببول أو غائط، خير القرون قرني، غسل اليدين عند الاستيقاظ من النوم، ونزول عيسى – ﷺ – في آخر الزمان، وأحاديث الدجال والجساسة، وموسى – ﷺ– وملك الموت، وعدم مس الشيطان لعيسى ابن مريم – ﷺ – وسحر النبي – ﷺ –، ووقوع الذباب في الإناء، وكذلك حديث السبعين ألفاً الذين يدخلون الجنة بغير حساب[4]، وما زال منهج المعتزلة وموقفهم تجاه الصحابة – رضي الله عنهم – موجوداً بمسميات أخرى براقة جذابة ولكنها نفسها تمثل منهج المعتزلة وموقفهم، ومن هؤلاء العقلانيون.

المطلب الخامس: موقف العقلانيين من حديث السبعين ألفاً الذين يدخلون الجنة بغير حساب:

إن العقلانيين قد جعلوا العقل من أصول الدين وجعلوا الوحي تابعاً له، بل حكَّموه في نصوص الوحي فلا يُقبل منها إلا ما أيده العقل ووافقه، ويدفع عنها ما عارضه وخالفه[5]، فهؤلاء عظَّموا عقولهم وقدسوها وأخضعوا لها نصوص الوحي فالحق عندهم ما جاءت به، والباطل ما رفضته، وجردوا كتاب الله وسنة رسوله – ﷺ – من الدلائل العقلية، بل جعلوا الشرع والعقل ضدين استحكمت بينهم العداوة والتنافر، فالعقلانيون هنا ضاهوا إبليس حيث اعترض على الله – عزوجل – فلم يسلم لأمره بالسجود وعارض بعقله فقال كما أخبرنا الله – تعالى – عنه: ﴿أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْتَنِي مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُ مِن طِينٍ﴾ [الأعراف: ١٢] فكان العاقبة الطرد من رحمة الله –تعالى– والخلود في جهنم، يقول الله –تعالى–: ﴿قَالَ اخْرُجْ مِنْهَا مَذْءُومًا مَّدْحُورًا لَّمَن تَبِعَكَ مِنْهُمْ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الأعراف: ١٨]، وشابهوا الكفار في اعتراضهم على الشرع في أكثر من موضع بل ذلك من أخص صفاتهم التي وضحها الله – تعالى – في القرآن الكريم، ومن ذلك معارضتهم لنبوة رسول الله –

(١) تأويل مختلف الحديث – ط المكتب الإسلامي (٢٠- ٤٦)، الفرق بين الفرق (١٠٧- ١٠٨).

(٢) الانتصار والرد ط – دار الندوة الإسلامية – ١٩٨٨م (١٠٩)، الفرق بين الفرق (١٠٧- ١٠٩).

(٣) الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة (٢٠٩)، واللآلئ (١/ ٢٨- ٣١)، الموضوعات الكبرى لابن الجوزي (١/ ١٣١، ٢٧٢، ٢٧٤)، تنزيه الشريعة (٢/ ١٣).

(٤) انظر تأويل مختلف الحديث (٩٧، ١٣٠، ٣٣٣) ، الشفا (٢/ ١١٠- ١٨٣)، أضواء على السنة المحمدية (١٩٩- ٢٥١)، مشكلات الأحاديث (١٦٧، ١٦٨، ١٨١، ١٨٢) .

(٥) الصواعق المرسلة (٣/ ٨٩٥- ٨٩٧).

ﷺ -[1]: ﴿ وَقَالُوا لَوْلا نُزِّلَ هَذَا الْقُرْآنُ عَلَى رَجُلٍ مِّنَ الْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ﴾ [الزخرف: ٣١] وعارضوا تحريم الربا بعقولهم بتسويته بالبيع، قال الله – تعالى -: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُواْ إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [البقرة: ٢٧٥]، فالعقلانيون بقولهم هذا لزمهم تكذيب الرسول – ﷺ – وتخطئته وإبطالهم دلالة السمع وسد طريق العلم بما أخبر به الأنبياء والمرسلون، ومنع الاستدلال بخبر الرسول – ﷺ – على شيء، فأدى قولهم إلى رد أقوال الصحابة – رضي الله عنهم – فوقعوا في جفائهم[2] زاعمين أن الصحابة لم يحيطوا بأمهات أصول الدين، ولم يشغلوا أنفسهم بعلم الكلام لانشغالهم بالجهاد وفتح البلاد وحماية الدين فهم عاجزون بسبب قلة بضاعتهم[3] وقد بلغت الجراءة ببعض العقلانيين أن ينسبوا ما هم عليه من ضلال للعلماء كالإمام أحمد بن حنبل – يرحمه الله – يقول أحمد أمين: (فقد رُوي عن الإمام أحمد بن حنبل: ثلاثة ليس لها أصل التفسير، والملاحم، والمغازي وظاهر هذه الجملة أن الأحاديث التي وردت في التفسير لا أصل لها وليست صحيحة، والظاهر كما قال بعضهم أنه يرد الأحاديث المرفوعة إلى النبي – ﷺ – في التفسير، أما الأحاديث المنقولة عن الصحابة والتابعين فلا وجه لإنكاره، وقد اعترف هو نفسه ببعضها)[4]، وهذا قول غير صحيح وذلك أن الإمام أحمد – يرحمه الله – أورد كثيراً من أحاديث التفسير في مسنده، فكيف يعقل أن يذكر تلك الأحاديث ويثبتها في مسنده ثم يزعم بأنه لم يثبت شيء منها؟ فيلزم من عبارته أن يكون كل ما رُوي من أخبار العرب ومغازي المسلمين مكذوباً، ولا أحد يقول بذلك، وعلى فرض صحته لا يلزم من نفي الصحة الوضع، فقد تنتفي الصحة ولا ينتفي الحسن، وقد عُرف عنه – يرحمه الله – أنه نفى الصحة عن أحاديث وهي مقبولة، وقيل: إن هذا اصطلاح خاص به، ولم يقل الإمام أحمد لم يصح في التفسير شيء، وإنما قال: ثلاثة ليس لها أصل، والظاهر أنه يريد كتباً خاصة بهذه العلوم، وقد جاء مصرحاً في رواية: (ثلاثة كتب) وقد يحتمل أنه يريد بذلك أن الذي صح في التفسير من الأحاديث قليل بالنسبة لما لم يصح[5]، يقول الميموني – يرحمه الله -: (سمعت أحمد بن حنبل يقول: ثلاثة كتب ليس لها أصول: المغازي والملاحم والتفسير)[6] وقد قال المحققون من أصحابه: (ومراده أن الغالب أنها ليس لها أسانيد صحاح متصلة، وإلا قد صح من ذلك الكثير)[7] وبذلك يتضح أن العقلانيين أخذوا نهج المتكلمين أتباع المنطق اليوناني الذين كانت عمدتهم تحكيم العقل ابتداءً وانتهاءً في جميع المسائل العقدية بمعزل عن النقل، واعتبار النظر والقصد إلى النظر أو الشك أول واجب على المكلف وليس الإيمان الذي هو مقتضى الشرع والفطرة والعقل الصريح، فغلا هؤلاء في العقل وقدموه على النقل وجعلوا النقل تابعاً لا متبوعاً، فما وافق عقولهم من النصوص قبلوه، وما خالف عقولهم ردوه أو حرفوه، ويزيد بهم الغلو في تعظيم العقل فيستدلون بأحاديث موضوعة منها: (لما خلق الله العقل قال له: أقبل فأقبل ثم قال له: أدبر فأدبر، فقال: ما خلقت خلقاً أكرم علي منك بك أخذ وبك أعطي) و (إن الرجل ليكون من أهل الصلاة والجهاد وما

---

(١) الصواعق المرسلة (٣/ ١٠٥١)، الأصول الفكرية للمناهج السلفية عند ابن تيمية (١٢٠)، مجلة جامعة أم القرى للبحوث العلمية – العدد (١٦) ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م (٥٢).

(٢) انظر المصادر السابقة (٢/ ١٤١)

(٣) ضحى الإسلام (٢/ ١٤١).

(٤) انظر المصدر السابق.

(٥) السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي (٥٤٤– ٥٤٥).

(٦) سير أعلام النبلاء (١٢/ ٨٩– ٩٠)، تذكرة الحفاظ (٢/ ٦٠٣– ٦٠٤).

(٧) البرهان في علوم القرآن (٢/ ١٠٦).

يُجزى إلا على قدر عقله) وقد وضح شيخ الإسلام وتلميذه ابن القيم – يرحمهما الله– وضع تلك الأحاديث المتصلة بالعقل كلها وبصيغها المختلفة لا يثبت منها شيء، ويتعجب شيخ الإسلام – يرحمه الله – من هؤلاء الذين استهدفوا الجمع بين الشريعة الإلهية والفلسفة اليونانية لأنهم لم يجعلوا عمدتهم في مذاهبهم على هذه الأحاديث الثابت وضعها فحسب وإنما غيروا صيغتها وعَّدلوا فيها فأصبح: (أول ما خلق الله العقل قال له أقبل) فجعلوا هذا حجة موافق لما يقوله الفلاسفة المشاؤون أتباع أرسطو من قولهم أول الصادرات عن واجب الوجود هو العقل الأول، وقد تتبع العلماء أحاديث العقل فوجدوها كلها لا أساس لها[1]، فهم يردون الأحاديث الصحيحة، ويأخذون بالأحاديث الموضوعة والمنكرة، فاعتماد أهل الأهواء والبدع على الروايات الضعيفة أو الموضوعة أمر ظاهر، ويبالغ بعضهم فيجعل من الأثر الضعيف دليلاً لا يصل إليه أدنى شك، بل قد يحارب دليلاً صحيحاً بآخر لا أصل له، ويجعلون من الروايات التي لا أصل لها ولا سند مصدراً للأحكام الشرعية والأمور الفقهية، ومعرفة الراجح من المسائل التي وقع الخلاف فيها بين الأئمة، فكان لذلك المصدر أخطر الآثار على العقيدة الإسلامية لاشتهار الرواية المنكرة عند العامة واعتقادهم بصحتها وسلامتها من الأخطاء.

وبذلك يتضح أن العقلانيين يأخذون بالسنة مرة ويردونها مرة، ويعتقدون بصحتها مرة وبسقمها مرة أخرى ويسمون أنفسهم بالعقلانيين، ويعني هذا المفهوم التفسير العقلاني لكل شيء في الوجود أو تمرير كل شيء في الوجود من قناة العقل لإثباته أو نفيه أو تحديد خصائصه، فالعقلانية في حقيقتها إلغاء النص أمام النظر العقلي المجرد أو الهوى المجرد الذي يستقبح اليوم ما كان حسناً بالأمس، ويستقبح في وقت ما كان حسناً في وقت سابق، ومن الذين يقفون من السنة موقف الإنكار المجددون والعصرانيون، والصحيح أنهم ليسوا بمجددين، وإنما ابتدعوا أموراً جديدة فأطلقوا على أنفسهم هذا اللقب وهو في الحقيقة تجديد بدعي، حيث إن المراد عندهم هو التلفيق بين ما جاء به الإسلام وبين الأفكار البشرية المنحرفة المتمثلة عند قدماء المبتدعة المتكلمين (الجهمية، والمعتزلة، والأشاعرة) في الفلسفة والمنطق اليوناني والروماني ونحوهما، وأما العصرانيون فحقيقة أمرهم التلفيق بين الدين وبين الحضارة المادية الحديثة أو التوفيق بين الدين والعصر الحديث، بإعادة تأويل الدين وتفسير تعاليمه في ضوء متطلبات العصر[2]، فالعصرانية حركة تجديد واسعة نشطت في داخل الأديان الكبرى داخل اليهودية والنصرانية والإسلام، وقد عُرفت هذه الحركة في الفكر العربي باسم العصرانية، وكلمة عصرانية هنا لا تعني مجرد الانتماء إلى هذا العصر ولكنها مصطلح خاص، فالعصرانية في الدين هي وجهة نظر في الدين مبنية على الاعتقاد بأن التقدم العلمي، والثقافة المعاصرة يستلزمان إعادة تأويل التعاليم الدينية التقليدية على ضوء المفاهيم الفلسفية والعلمية السائدة، ولعل من أكثر المعاصرين مناقضة للسنة وللوحي الدكتور محمد أركون الذي يحيل الوحي على مناهج كثيرة فيقول: (إن ظاهرة الوحي لم تعد تخص علماء اللاهوت.. فحسب، وإنما هي أصبحت تخص المؤرخ وعلم اللسانيات والدلالات، وعالم الاجتماع، وعالم

---

(١) انظر تاريخ بغداد (٨/ ٣٦٠) ، المنار المنيف في الصحيح والضعيف (٦٦– ٦٧).

(٢) العقلانية هداية أم غواية (٩– ١٠) ، مذاهب فكرية معاصرة (٥٠٠– ٥٥٤) ، العصرانيون بين مزاعم التجديد وميادين التغريب (٧٥– ٩١)، العصرانية في حياتنا الاجتماعية (٩– ١٥).

النفس، ورجل القانون، وعالم الانثروبولوجيا[1])[2] فهو لا يعتبر الوحي حقائق موضوعية وإنما هو تعبير مجازي أخآذ ومؤثر فهو يقول حول موقف المسلمين من قرآنهم: (بالتالي فلا يمكن أن يحتوي على معرفة خيالية أو قصصية بالمعنى المثالي للكلمة، ولكن الدراسة الألسنية المتأنية للقرآن تكشف عن امتلائه بالمجازات الرائعة التي تخلب العقول، والمجاز هو أداة المعرفة الخيالية أو الشعرية أو القصصية، ولكن المسلم التقليدي ينكر وجوده، لأنه يقرأ القرآن قراءة حرفية ويرفض أن يحتوي كتاب الله على أي لغة مجازية أو شعرية، وهذا موقف لاهوتي وليس علمياً أو ألسنياً)[3] فأركون قد حول الوحي لظاهرة لغوية وثقافية، أي بصريح العبارة إلى ظاهرة بشرية، يقول مُترجمه عنه: (أركون يعتبر الوحي ظاهرة مثله في ذلك مثل الظواهر الطبيعية كسقوط المطر، أو هبوب الرياح، أو أية ظاهرة أخرى)[4] وهكذا توصل أركون بمنهجه العقلي إلى إنكار الوحي، لأن مناهج البشر الحسية لا تنطبق إلا على المجالات المحسوسة، وأمور الغيب ليست محسوسة، ومن هنا حاول تحويل الوحي لفكرة محسوسة أو التكذيب بحقيقته الغيبية وتحويله لمجاز وأساطير حتى يمكن تطبيق المناهج العلمية عليه، ومن أشهر العقلانيين في الوقت الحاضر: شبلي شميل الذي يعتبر أن كثيراً من مفردات القاموس الديني تنهل من ينابيع الخيال والأوهام، فالوحي والبعث والخلود والثواب والعقاب وعالم الروح كلها مفاهيم ذات مصدر غير مادي، ومن ثم فهي تنتمي إلى عالم الإسلام والأوهام[5]، والدكتور غيبة الذي جعل النبوة والرسالة نوع من الإلهام وليس وحياً بالمعنى الوارد في الكتاب والسنة[6]، ودكتور لويس عوض الذي يقول عن الكتب السماوية: هي أشياء بعضها جيد وبعضها رديء[7]، وممن بدل مفهوم الوحي ليتسع لمقولاته الدكتور: حسن حنفي، ومن أقواله: (عندما نتحدث عن الوحي كمقصد من الله إلى الإنسان فإننا لا نستعمل لفظة الله للدلالة على شخص أو ذات أو قدرة شخصية أو غيرها، بل نتحدث عن واقعة الوحي ذاتها ولفظة (الله) ليس إلا لفظاً عرفياً استعمله الناس للدلالة على معنى عام، ويمكن استعماله مبدئياً نظراً لسهولة استخدامه في إيصال المعاني)[8] ويقول أيضاً: (نصوص الوحي نشأت في الشعور، إما في الشعور العام الشامل وهو ذات الله أو في الشعور المُرسل إليه والمُعلن فيه، وهو شعور الرسول أو شعور المُتلقي للرسالة، وهو شعور الإنسان العادي الذي قد يشعر بأزمة فينادي على عجل ثم يأتي الوحي مصدقاً لما طلب)[9] ثم يقول: (ونصوص الوحي ليست كتاباً أُنُزل مرة واحدة مفروضاً من عقل إلهي ليتقبله جميع البشر، بل مجموعة من الحلول لبعض المشكلات اليومية التي تزخر بها حياة الفرد والجماعة)[10] فهو قد توصل إلى إلغاء المفهوم الحقيقي لمعنى الوحي

---

(١) الانثروبولوجيا: (علم الإنسان) يدرس أصل النوع الإنساني وكل الظواهر المتعلقة به، كما يدرس الثقافة، وتنقسم الانثروبولوجيا إلى فرعين كبيرين هما: الانثروبولوجيا الطبيعية، والأنثروبولوجيا الثقافية، وتشمل الانثروبولوجيا الثقافية: الاركيولوجيا: وهي دراسة الثقافات البائدة، بينما تتناول الانثروبولوجيا الطبيعية دراسة المشكلات الخاصة بالتطور الإنساني، وهذه العلوم بسبب نشأتها في بيئات علمانية ووضعية فقد وقعت في مشكلات كثيرة حول أصل الإنسان، وأصل الدين، وأصول اللغات وغيرها من الأمور. انظر الموسوعة الميسرة (٢/ ٩٧٦)، ومقدمة في الإنسانيات والعلوم الاجتماعية (٧٩).

(٢) انظر الفكر الإسلامي نقد واجتهاد لمحمد أركون (١٩٤)، الإسلام وأوروبا الغرب له أيضاً (١٩٦).

(٣) معارك من أجل الأنسنة (٢٩٣).

(٤) انظر المصدر السابق.

(٥) الفلسفة النشوئية (١٨١).

(٦) هكذا تكلم العقل لحيدر غيبة (٨٩) .

(٧) لويس عوض الأسطورة الحقيقية (٦١).

(٨) من العقيدة إلى الثورة (٢/ ٦٠٦).

(٩) التراث والتجديد لحنفي (١٣٦).

(١٠) انظر المصدر السابق.

الوارد في الكتاب والسنة، وتحويله إلى معاني غامضة، وإهمال مصدر الوحي، وهو الرب – سبحانه وتعالى – وهو بهذا الإهمال يلغي مفهوم الوحي تماماً، وبعد تعديل مفهوم الوحي من معناه الحقيقي وإغفال مصدره، حوَّله إلى معطى للشعور، بأنه انبثاق من الشعور الفردي والجماعي، أو هو بعبارات الماديين مُعطى تاريخي، ظهر في الأرض من الناس واستجابة لحاجاتهم، وهذا ما يؤكده مبحث أسباب النزول في كتابه التراث والتجديد[1]، وإذا كان الأمر كذلك، فلا بأس من تحويل معناه ليتناسب مع الحاجات الجديدة، فإذا كان هؤلاء ينكرون الوحي كله برمته، فمن ثم ينكرون حديث السبعين ألفاً الذين يدخلون الجنة بغير حساب.

المطلب السادس: موقف المرجئة من حديث السبعين ألفاً الذين يدخلون الجنة بغير حساب:

إن موقف المرجئة من سنة الرسول – ﷺ – موقف المتناقض المتذبذب، فما وافق أصولها تمسكت به، وعضت عليه بالنواجذ، وما ناقضها ضربت به عرض الحائط، يقول ابن القيم – يرحمه الله –: (ولما أصلت المرجئة أن الإيمان هو المعرفة[2] وأنها لا تزيد ولا تنقص أولوا ما خالف أصولهم، ولما أصلت الكلابية أن الله – سبحانه – لا يقوم به ما يتعلق بقدرته ومشيئته وسموا ذلك حلول الحوادث أولوا كل ما خالف هذا الأصل)[3] وفي المقابل يزعمون محبة الرسول – ﷺ – ويفسرون هذه المحبة بالشرك، فعندما يمر المار بقبور الأنبياء كما يزعمون في بعض الدول الإسلامية نجد الزائرين يتوضؤون وضوءاً سابغاً ويصلون بخشوع واستحضار ثم يتوجهون إلى الأنبياء على حسب زعمهم ويسلمون عليهم ثم يتفوهون بعبارات لا يستطيع العاقل الحق أن يتفوه بها مثال: يا صاحب الثقلين أغني وأمدني بقضاء حاجتي وتفريج كربي، أغثني يامحيي الدين، أغثني يا سلطان إلى غير ذلك من العبارات المخرجة من الدين، ويتفوهون بها في مسجد الرسول – ﷺ – وأمام قبره، زاعمين أن هذه التصرفات تدل على محبته وتكريمه، وفي المقابل يسبون الرسول – ﷺ – ويشتمونه زاعمين أن ذلك لا يضر مع التصديق، فماذا بعد الهدى إلا الضلال والتمسك بالمتناقضات؟ فقد اتضح موقف المرجئة من الرسول – ﷺ– أما موقفهم من الصحابة – رضي الله عنهم– فهو الآتي: إن موقف الأشاعرة من الصحابة – رضي الله عنهم–: إن رؤوس الأشاعرة يقفون من الحديث الآحادي موقف الظن وعلى رأسهم الرازي حيث وضع القانون الذي جعل به دلالة الكتاب والسنة ظنية، وتبعه في ذلك الإيجي والشاطبي والجرجاني، ويقررون ذلك بقولهم: (إن هذا من مذهب المعتزلة وجمهور الأشاعرة)[4]، يقول الرازي: (إن أخبار الآحاد مظنونة فلا يجوز التمسك بها في معرفة الله – تعالى – وصفاته وإنما قلنا: إنها مظنونة وذلك لأنا أجمعنا على أن الرواة ليسوا معصومين، وكيف والروافض لما اتفقوا على عصمة علي – رضي الله عنه – وحده هؤلاء المحدثون كفروهم[5] وإذا كان

---

(١) انظر المصدر السابق (١٥١).

(٢) إن الإيمان عند أهل السنة والجماعة: تصديق بالجنان، وعمل بالجوارح، وإقرار باللسان، وهو قول الخوارج والمعتزلة، وبأنه تصديق بالقلب وإقرار باللسان وهو قول مرجئة الفقهاء، وأنه باللسان والجوارح فقط وهو قول الغسانية من المرجئة، وأنه بالقلب فقط وهو قول الجهمية والمريسية والصالحية والأشعرية والماتريدية، وأنه باللسان فقط وهو قول الكرامية وقد انقرض مذهبهم . انظر أصول الدين (١٤٩) ، والمسائل والرسائل (١/ ١٠٢)، الفقه الأكبر على شرحه للقاري (٣٠٤)، المقالات (١/ ٢٢١) ، الفرق بين الفرق (١٥٢)، التبصير في الدين (٩٨)، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين (٨٣– ٩٤)، البرهان (٢٦)، الإيمان لابن تيمية (٧/ ١٤١) ضمن الفتاوى.

(٣) الصواعق المرسلة (١/ ٢٣١) .

(٤) المواقف في علم الكلام (٤٠) .

(٥) أهل السنة والجماعة لم يكفَّروا الرافضة لقولهم بعصمة علي – رضي الله عنه – وإنما لأمور أخرى تخُرج من الملة .

القول بعصمة علي – كرمَّ الله وجهه –[١] يوجب عليهم تكفير القائلين بعصمة علي فكيف يمكنهم القول بعصمة هؤلاء الرواة؟ وإذا لم يكونوا معصومين كان الخطأ عليهم جائزاً والكذب عليهم جائزاً وحينئذ لا يكون صدقهم معلوماً بل مظنوناً فيثبت أن خبر الواحد مظنون فوجب أن لا يجوز التمسك به)[٢] ثم يقول: (إن أجل طبقات الرواة قدراً وأعلاهم منصباً الصحابة – رضي الله عنهم – ثم إنا نعلم أن رواياتهم لا تفيد القطع واليقين والدليل عليه أن هؤلاء المحدثين رووا عنهم: أن كل واحد منهم طعن في الآخر ونسبه إلى مالا ينبغي)[٣] ثم ذكر أجلاء الصحابة – رضي الله عنهم – وزعم كذباً وزوراً أن بعضهم طعن في بعض ثم يتجرأ الحال به فيقول: (إنه اشتهر فيما بين الأمة أن جماعة من الملاحدة وضعوا أخباراً منكرة واحتالوا في ترويجها على المحدثين، والمحدثون لسلامة قلوبهم ما عرفوها بل قبلوها)[٤].

فقولهم بأن خبر الآحاد يفيد الظن ليس هو قول كل الأشاعرة بل أن أكثرهم في بداية أمرهم كانوا يقولون بقول أهل السنة والجماعة كأبي إسحاق الإسفرائيني، وابن فورك والغزالي، وأما الباقلاني والجويني والآمدي فيقولون: بعدم حجية خبر الآحاد، وقد أخذ الأشاعرة هذا القول من القدرية الذين كان غرضهم منه رد الأحاديث ورفضها لأنها حجة عليهم[٥]، ثم أخذ معظم الأشاعرة بهذا القول وبذلك اتضح موقف الأشاعرة من الصحابة – رضي الله عنهم– موقف يعلوه الشك والظن، مع عدم الثقة بهم وبأقوالهم وأثارهم وبالتالي عدم اعتبارهم حجة.

أما موقف الماتريدية من الصحابة – رضي الله عنهم – فهو لا يختلف عن موقف الأشاعرة فهم يقولون: إن أفضل البشر بعد نبينا محمد – ﷺ – الخلفاء الأربعة بالترتيب، وإن ما وقع بين الصحابة من حروب كان خطأ عن اجتهاد فيجب الكف عن الطعن فيهم وجعلوا الطعن فيهم كفراً أو بدعة أو فسقاً[٦]، يقول النسفي – يرحمه الله –: (وأفضل البشر بعد نبينا أبو بكر الصديق ثم عمر الفاروق، ثم عثمان ذو النورين، ثم علي – رضي الله عنهم – وخلافتهم ثابتة على هذا الترتيب)[٧]، ولكنهم يقفون من حديث الآحاد نفس موقف الأشاعرة، فقالوا: بأن أحاديث الآحاد تفيد الظن دون العلم اليقيني لعدم الأمن من وضع الأحاديث على الرسول – ﷺ – وذكر الماتريدي – يرحمه الله –: (إن خبر الآحاد لا يوجب العلم لأنه لا يبلغ مرتبة الخبر المتواتر في إيجاب العلم والشهادة ولكنه يجب العمل به)[٨]، ومن التناقض الواضح البين عندهم في تلك المسألة أنهم يزعمون الاحتجاج بالأحاديث الصحيحة في الأحكام العملية مطلقاً، وعند التحقيق والتنقيب تجدهم لا يحتجون بها حتى تكون مقبولة موافقة لأصولهم وقواعدهم ولو حتى كان الحديث متواتراً، ثم يتشددون في انتسابهم لأبي حنيفة – يرحمه الله – وأبو حنيفة لم يقدم الأدلة العقلية على النقلية، ولم يقل إنها قاطعة لا تقبل التأويل ولا أن نصوص الشرع ظنية غير قطعية كما

---

(١) علي –كرمَّ الله وجهه – لا أصل له لتخصيص ذلك لعلي – رضي الله عنه – وإنما هو من غلو الشيعة. انظر فتاوى اللجنة الدائمة (٣/ ٦٩ – ٧٠) .

(٢) أساس التقديس (٢١٥ – ٢١٦) ط مكتبة الكليات الأزهرية.

(٣) انظر المصدر السابق.

(٤) انظر المصدر السابق (٢١٨) .

(٥) مناقب الشافعي للبيهقي (١/ ٢١١، ٢١٢، ٩٠٤)، صون المنطق (١٦١).

(٦) شرح العقائد النسفية (٩٩، ١٠١، ١٤٨، ١٦٣)، أصول الدين (٥٧ – ١٧٨).

(٧) العقائد النسفية (١٩٦).

(٨) التوحيد للماتريدي (٨ – ٩).

أنه لم يقل إن أخبار الآحاد الصحيحة لا تثبت بها العقيدة، بل ثبت عنه عكس ذلك، فهو القائل – يرحمه الله–: (إذا جاء الحديث عن النبي – ﷺ – لم نحد عنه إلى غيره وأخذنا به)، فمصادر التلقي عنده – يرحمه الله – الكتاب والسنة والفطرة، وكان يستدل بأخبار الآحاد على الأمور العقدية ومن ذلك استدلاله بحديث الجارية[١]، والماتريدية أنفسهم يتمسكون به تمسكاً قوياً في مسألة إثبات أن الإيمان هو التصديق، فكيف يحتجون بأحاديث الآحاد في بعض الأمور العقدية ويتركونها في أمور أخرى، وما هذا إلا دليل على تناقض مذهبهم وموقفهم مع انتسابهم إلى أبي حنيفة – يرحمه الله –، فهم قد عارضوه في أساس المنهج، ألا وهو منهج التلقي ومصدره، حيث إن مصدر التلقي الأول عند الماتريدية في أبواب العقيدة العقل دون النقل، لأن الأدلة العقلية عندهم قطعية أما السمعية فهي ظنية[٢]، وعند التعارض بين الأدلة العقلية والسمعية يقدمون العقلية لكونها قطعية عندهم، يقول الماتريدي – يرحمه الله –: (فثبت أن التقليد[٣] ليس مما يُعذر صاحبه لإصابة مثله ضده على أنه ليس فيه سوى كثرة العدد، اللهم إلا أن يكن لأحد ممن ينتهي القول إليه حجة عقل يُعلم بها صدقه فيما يدعي، وبرهان يقهر المنصفين على إصابة الحق، فمن إليه مرجعه في الدين بما يوجب تحقيقه عنه فهو الحق، وعلى كل واحد منهم معرفة الحق فيما يدين هو به)[٤] فهم بعكس الإمام الذين يزعمون النسبة إليه، فهو لا يعتمد إلا على الكتاب والسنة، وبعكسه في موقفه من الصحابة – رضي الله عنهم – فهو يقف منهم موقف المحب المقُتدي بهم، أما هم فيقفون منهم موقف المشكك الظان، والظن لا يغني من الحق شيئاً

فالمرجئة تقدم العقل على النقل، فعندهم العقل أساس لمعرفة العقيدة، فهم يعولون على معقولاتهم ويعرضون عن نصوص الكتاب والسنة، أو يجعلونها تابعة خاضعة لما ظنوه معقولاً، وجعلوا العقل أساس المنهج وقاعدته التي ينطلق منها، وذلك دفعهم إلى أن يعدوا العقل أساساً لفهم النصوص الشرعية ففسروها على حسب ما يفهمه العقل، وحكَّموه في كل شيء، فعندما يجدون من الأدلة ما يعارض معقولاتهم يجعلون العقل هو الفيصل فيها، فيؤولون النصوص التي لا تتفق مع ما يتوصلون إليه بارآئهم وعقولهم حتى صار التأويل طريقاً ومنهجاً لهم، يقول ابن قتيبة – يرحمه الله –: (وإن المتكلمين يعتنقون الآراء التي يذهبون إليها بعقولهم ثم ينظرون في كتاب الله – تعالى – فإذا وجدوه ينقض ما قاسوا ويبطل ما أسسوا، طلبوا له التأويلات المستكرهة والمخارج البعيدة، وجعلوه عويصاً وألغازاً، وإن كانوا لم يقدروا من تلك الحيل على ما يصح في النظر ولا في اللغة)[٥]، فالمرجئة يرون أن الخبر المتواتر يفيد العلم واليقين، أما الأحاديث الآحادية فإنها ظنية لا ترفع إلى درجة اليقين[٦] وفي الحقيقة إن موقفهم حتى مع الأحاديث المتواترة ليس ثابتاً، فعندهم وجوب عدم معارضة النص للعقل، فلو صدف وخالف

---

(١) عن معاوية بن الحكم السلمي – رضي الله عنه – قال: (أتيت رسول الله – ﷺ – فقلت يا رسول الله إن جارية كانت لي ترعى غنماً فجئتها، وقد فقدت شاة من الغنم فسألتها عنها؟ فقالت: أكلها الذئب، فأسفت عليها وكنت من بني آدم، فلطمت وجهها، وعليَّ رقبة، أفأعتقها؟ فقال لها رسول الله – ﷺ – أين الله؟ فقالت: في السماء، فقال: من أنا؟ فقالت: أنت رسول الله ، فقال رسول الله – ﷺ – أعتقها فإنها مؤمنة). أخرجه مسلم في المساجد – باب تحريم الكلام في الصلاة (٥/ ٢٣- ٢٤).

(٢) شرح العقائد النسفية (ص/ ٩٨).

(٣) يقول: إن التقليد لا يُعذر صاحبه، وهو يقُلد الأشاعرة في كثير من الأمور، فهذا يدل على التناقض عنده.

(٤) التوحيد للماتريدي (٢٧) ط دار الجامعات المصرية

(٥) تأويل مختلف الحديث (١٨- ١٩).

(٦) الصواعق المرسلة (٣/ ١٠٣٦- ١٠٣٧).

النص العقل أو الأصول المؤسسة عندهم فعند ذلك يلجؤون إلى التأويل ولي النصوص حتى يصلوا إلى ما يريدون، وبذلك يتضح أن المرجئة ترد حديث السبعين ألفاً الذين يدخلون الجنة بغير حساب لأنه لا يوافق العقل عندهم.

المطلب السابع: موقف الجهمية من حديث السبعين ألفاً الذين يدخلون الجنة بغير حساب :

إن موقف الجهمية من الإيمان بالرسول –ﷺ– كباقي الفرق يظهر فيه التذبذب، فمرة يأخذون بسنة الرسول – ﷺ– ومرة أخرى يضربون بها عرض الحائط على حسب أصولهم ومعتقداتهم يقول ابن القيم – يرحمه الله –: (ولما أصلت الجبرية[١] أن قدرة العبد لا تأثير لها في الفعل بوجه من الوجوه، وأن حركات العباد بمنزلة هبوب الرياح وحركات الأشجار، أولوا كل ما جاء بخلاف ذلك، فهذا في الحقيقة هو عيار التأويل عند الفرق كلها)[٢]، وعن طريق قولهم: إن العبد مجبور وإنه كالريشة في مهب الريح[٣] ردوا السنة القولية والفعلية بتلك الحجة حيث إن الفاعل الحقيقي هو الله – تعالى –، ففي حالة عدم قيامهم بالمأمورات وانتهائهم عن المنهيات يزعمون أن السبب الأول والأخير أن العبد مجبور وليس بيده الاختيار، وفي المقابل يذهبون إلى قبور الأنبياء والأولياء والصالحين طالبين منهم المدد والعون، فكيف يجمع بين الأمرين؟ فإذا كان العبد مجبوراً لا يستطيع القيام بأي عمل من الأعمال فكيف يستغاث ويستعان به؟ فالموضوع واضح كما أعلنه ابن القيم – يرحمه الله –: (إن الكتاب والسنة والدين عندهم خاضع لأصولهم ومعتقداتهم، فما وافقها أخذوا به وما ناقضها ردوه)[٤] وهذا الموقف الحائر المتردد من الرسول – ﷺ – وسنته منتشر سائد بين أهل الأهواء والبدع، فمرة يأخذون بالسنة، ومرة يردونها، ومرة يعتقدون بصحتها، ومرة بسقمها، فموقف الجهمية هو نفس موقف المرجئة من تقديم العقل على النقل، وجعل العقل هو الأساس المعتمد، يقول شيخ الإسلام – يرحمه الله –: (وتزعم الجهمية ومن اتبعهم من بعض الأشعرية وغيرهم أنه لا يصح الاستدلال بذلك على علم الله وقدرته وعبادته وأنه مستو على العرش)[٥]، فالجهمية تزعم أن الحديث المتواتر يفيد اليقين، أما الحديث الآحادي فهو ظني لا يفيد العلم مطلقاً، وموقفهم يظهر فيه التذبذب حيث يرددون حتى المتواتر، إذا لم يوافق قواعدهم[٦] فالجهمية تغالي في جفاء الرسل – صلوات الله وسلامه عليهم – يقول ثمامة بن الأشرس من رؤوساء الجهمية: (ثلاثة من الأنبياء مشبهة)[٧] فالجهمية تلقب أهل السنة والجماعة بلقب مشبهة لإثباتهم أسماء الله الحسنى وصفاته العليا، يقول اللالكائي – يرحمه الله –: (علامة جهم وأصحابه دعواهم على أهل السنة والجماعة وما أولعوا به من الكذب أنهم مشبهة)[٨]

---

(١) تُسمى الجهمية بالجبرية لأن الجهم يقول: إن العبد مجبور على فعل نفسه ، وإنه كالريشة في مهب الريح.
(٢) الصواعق المرسلة (١/ ٢٣٢).
(٣) الرد على الجهمية لابن منده (٩).
(٤) الصواعق المرسلة (١/ ٢٣٢) .
(٥) قاعدة في المعجزات والكرامات ضمن مجموعة الرسائل والمسائل (١٨– ١٩).
(٦) تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل (٤٤١).
(٧) الفتاوى (٥/ ١١٠).
(٨) شرح أصول اعتقاد أهل السنة (١/ ١٧٩).

وقد بلغت الجرأة بالجهم أقصاها فوصف أهل السنة والجماعة بالكفر والتشبيه، يقول الإمام أحمد – يرحمه الله –: (إنه زعم أن من وصف الله بشيء بما وصف به نفسه في كتابه أو حدَّث عنه رسول الله – ﷺ – كان كافراً وكان من المشبهة)[١].

أما موقف الجهمية من الصحابة – رضي الله عنهم – هو عينه موقف الأشاعرة والماتريدية ألا وهو عدم التيقن من روايات الصحابة – رضي الله عنهم – لاحتمال الخطأ والكذب عليهم، وهذا فيه تقليل لشأنهم وفضلهم –رضي الله عنهم– ولا غرابة في ذلك، فإن الجهم مؤسس فرقة الجهمية لا يأبه ولا يُصدِّق بكلام الله – عز وجل –، فمن باب أولى أن يظن السوء بكلام الصحابة – رضي الله عنهم –، فقد جاء عنه كما قال الإمام البخاري – يرحمه الله – في أية سورة طه: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى ﴾ [طه: ٥] قال: (أما والله لوجدت إلى حكها سبيلاً لحككتها من المصحف، وقال عن سورة القصص، وذكرها عن قصة موسى ما هذا؟ ذكر قصة موسى في موضع فلم يتمها، ثم ذكرها ههنا فلم يتمها!! ثم رمى بالمصحف من حجره برجليه فوثب عليه)[٢] فالجهمية لا يوجد في قلوبهم حرمة لكلام الله وكلام رسوله – ﷺ – فمن باب أولى ألا يكون لديهم أدنى حرمة لمن بعدهما من الصحابة والتابعين، فلذلك كان قول المعتزلة والأشاعرة والماتريدية والجهمية بأن خبر الآحاد يفيد الظن قول مبتدع، ومن ثم يظهر زعمهم بأن الإجماع قد حصل على أن أحاديث الآحاد تفيد الظن وأن العقيدة لا تؤخذ بالظن، وهذا ما نوه به الباقلاني والبغدادي[٣] وهذه الأقاويل غير صحيحة حيث إن جمهور أهل العلم من جميع الطوائف على أن خبر الواحد إذا تلقته الأمة بالقبول تصديقاً له أو عملاً به أنه يوجب العلم وهذا ما ذكره المصنفون في أصول الفقه من أصحاب أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد إلا فرقة قليلة من المتأخرين اتبعوا في ذلك طائفة من أهل الكلام، يقول شيخ الإسلام – يرحمه الله –: (وإذا كان الإجماع على تصديق الخبر موجباً للقطع به فالاعتبار في ذلك بإجماع أهل العلم والحديث كما أن الاعتبار في الإجماع على الأحكام بإجماع أهل العلم بالأمر والنهي والإباحة)[٤].

ولا يزال جهمية اليوم ينسبون القبائح والرذائل إلى الصحابة الكرام – رضي الله عنهم – وأئمة أهل السنة والجماعة، ولعل أبرز من يمثل بغض الجهمية للسلف الصالح في الوقت الحاضر هو الكوثري الذي يقول عن الصحابة الكرام – رضي الله عنهم –: (ومن رأي أبي حنيفة أن الصحابة – رضي الله عنهم – مع كونهم عدولاً ليسوا بمعصومين[٥] من مثل قلة الضبط الناشئة عن الأمية[٦] أو كبر السن[٧]، فيرجح رواية غير الهرم منهم على رواية الهرم)[٨] وأما أئمة السلف الصالح فلم يسلموا

---

(١) الرد على الجهمية والزنادقة (١٠٤).

(٢) البخاري في خلق أفعال العباد (١٢٨– ١٢٩) ، والإمام عبد الله بن أحمد في السنة (١/ ١٦٧)، وصحح إسناده في مختصر العلو الإمام الذهبي (١٦٣).

(٣) التمهيد للباقلاني (٣٨١– ٣٨٦)، أصول الدين للبغدادي (١٢– ١٨)، الإرشاد للجويني (١٦١، ٣٥٩، ٤١٦) ، الفتاوى (١٣/ ٣٥١– ٣٥٢).

(٤) الفتاوى (١٣/ ٣٥١ – ٣٥٢).

(٥) يقول الكوثري نفسه: (أما الصحابة كلهم عدول لا يؤثر فيهم جرح مطلقاً عند الجمهور، والتابعون أيضاً مشهود لهم بالخيرية عدول) فكَّذب نفسه بنفسه كالتي نقضت غزلها من بعد قوة أنكاثاً . انظر المقالات للكوثري (٦١).

(٦) يلمز الصحابة – رضي الله عنهم – بالجهل وعدم المعرفة مع أنهم نقله الكتاب والسنة لنا.

(٧) يقصد بقوله أنس بن مالك – رضي الله عنه – حيث يقول عنه: (وأما حديث الرضخ فمروى عن أنس .. وفيه القتل بقول المقتول من غير بينة، وهذا غير معروف في الشرع) مع أن الحديث جاء في البخاري وهو حديث صحيح، يقول أنس بن مالك –رضي الله عنه –: (إن يهودياً رض رأس جارية بين حجرين فقيل لها من فعل بك هذا؟ أفلان أو فلان، حتى سُمي اليهودي فَّاتى به النبي –ﷺ– فلم يزل به حتى أقر به، فرض رأسه بالحجارة) رواه البخاري في الديات – باب سؤال القاتل حتى يقر والإقرار في الحدود (١٢/ ١٦٧– ١٦٨). انظر طليعة التنكيل (٦٣– ٦٥) .

(٨) طليعة التنكيل (٦٨).

منه فيصف الإمام الشافعي بالبدع والتبرك بأصحاب القبور فيقول عنه زاعماً أنه يقول[1]: (إني لأتبرك بأبي حنيفة وأجيء إلى قبره في كل يوم، يعني زائراً، فإذا عرضت لي حاجة صليت ركعتين وجئت إلى قبره وسألت الله – تعالى – الحاجة عنده فما تبعد عني حتى تُقضى)[2] فهو يحاول التملق إلى أبي حنيفة فيلمز الشافعي بالبدع والخرافات والضلالات وما دفعه إلى هذا القول إلا الهوى والتعصب المقيت للمذهب الذي يؤيده من جواز التبرك بالصالحين فيكذب ويحرف ويؤول، من أجل تنصير معتقده، فهو تجنى على أئمة الحديث ورواته، ورماهم بالتجسيم والتشبيه وطعنهم بالهوى والعصبية والمذهبية، حتى لقد تجاوز طعنه إلى بعض الصحابة – رضي الله عنهم – مصرحاً بأن أبا حنيفة – يرحمه الله – رغب عن أحاديثهم وأن قياسه مُقدم عليها، وفي المقابل يوثق الضعفاء والكذابين إذا رووا ما يوافق هواه، وبذلك يتبين للناس ما كان خافياً عليهم من حقيقته، وأنه كان يجمع في نفسه بين صنفين متناقضين، فهو في الفقهيات وعلم الكلام مقلد جامد، وفي التجريح والتعديل والتوثيق والتضعيف وتصحيح الحديث وتوهينه ينحى منحى المجتهد المطلق، غير أنه لا يلتزم في ذلك قواعد أصولية ولا منهجاً علمياً ، فهو مطلق عن كل قيد وشرط، لذلك فهو يوثق من شاء من الرواة ولو أجمع أئمة الحديث على تكذيبه، ويُضعف من شاء ممن اجتمعوا على توثيقه، بل ويضعف من الحديث ما اتفقوا على تصحيحه ولو كان ما خرجه الشيخان في صحيحهما، ولا علة فادحة فيه، ويصحح ما يعلم كل عارف بهذا العلم أنه ضعيف بل موضوع، ولم يسلم أحد من أئمة السلف في السابق واللاحق منه، ولعل من أبرز من كال لهم الكوثري النصيب الأوفر من القبائح والرذائل الإمام: عبد الله بن أحمد فقد وصفه بالجهل والوثنية، وكذلك الإمام الدارمي جعله يُصرح بالكفر الناقل من الملة، وشيخ الإسلام ابن تيمية – يرحمهم الله – جميعاً، يقول الشيخ بكر أبو زيد عنه – يرحمه الله –: (تراه واقفاً بالمرصاد لأي نص يخالف داعية تعصبه الذميم، فكلما أوجس من نص خيفة على مشاربه في التجهم، والتمشعر والتصوف المنحرف، والقبورية، والعصبية للمذهبية الحنفية جمع له نفسه وأقبل عليه بسطو عظيم من التحريف والتبديل والميل... وهذا غاية في ضياع الأمانة)[3]، ومن تلاميذ الكوثري في الوقت الحاضر عبد الفتاح أبو غدة فلم يترك إماماً من الأئمة المشهورين بالورع والتقوى إلا واتهمه بسيل من الاتهامات كعلماء الحديث، وابن خزيمة، والإمام أحمد، والدارمي، وابن حجر والشافعي، وابن تيمية، وابن القيم – يرحمهم الله – جميعاً، ومن أمثلة رجال الجهمية في الوقت الحاضر أيضاً عبد الله الحبشي الذي يرجح الأحاديث الضعيفة والموضوعة ولا يتورع عن تكفير كثير من العلماء قديمهم وحديثهم كابن تيمية وابن القيم والذهبي والألباني، ويطعن في الصحابة – رضي الله عنهم – وبذلك يظهر موقف الجهمية من السنة النبوية، فهم يكرهون الصحابة ويردون أحاديثهم التي لا توافق عقولهم، وحديث السبعين ألفاً الذين يدخلون الجنة بغير حساب لا يتفق مع عقولهم وأصولهم، وهذا ما أكده شيخ الإسلام – يرحمه الله – عن عدم استدلالهم بأحاديث الآحاد: (وتزعم الجهمية ومن اتبعهم من بعض الأشاعرة وغيرهم أنه لا يصح الاستدلال بذلك على علم الله وقدرته

---

(١) الصحيح أن القائل لهذا القول: هو مكرم بن أحمد في كتابه مناقب أبي حنيفة، وعندما سئل الدار قطني عنه وعن كتابه قال: موضوع كله كذب، وضعه أحمد بن المقلس الحمائي . انظر طليعة التنكيل (٦١– ٦٢).

(٢) انظر سلسلة الأحاديث الضعيفة (١/ ٧٦– ٧٩)، وقد جزم الألباني على بطلان القصة. انظر طليعة التنكيل (٦٨).

(٣) تبديد الظلام المخيم عن نونية ابن القيم للكوثري (٢٨)، الردود لبكر أبي زيد (١٥٨).

وعبادته وأنه مستو على عرشه)[١]، وهذا الحديث تناول علم الله وقدرته وعبادته وعلوه فلذا فإن الجهمية ترده بناءً على معتقدها.

المبحث الثالث: دلالة حديث السبعين ألفاً الذين يدخلون الجنة بغير حساب على أركان الإيمان الستة وفيه أحد عشر مطلباً:

المطلب الأول: تعريف الركن في اللغة والاصطلاح:

الركن في اللغة: الميل والسكون إلى الشيء، قال – تعالى –: ﴿ وَلاَ تَرْكَنُواْ إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ [هود: ١١٣] وعدم المفارقة للشيء، والركن الناحية القوية وما تقوى به من ملك وجند وغيره، قال – تعالى –: ﴿فَتَوَلَّى بِرُكْنِهِ﴾ [الذاريات: ٣٩]، والجمع أركان وركن الإنسان قوته وشدته، وركن الجبل والقصر جانبه، وركن الرجل قومه وعدَّته ومادته. قال – تعالى –: ﴿لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةً أَوْ آوِي إِلَى رُكْنٍ شَدِيدٍ﴾ [هود: ٨٠] وهو الأمر العظيم، ويطلق الركن على الشرف والعزة والمنعة والعظمة والوقار والرزانة، والأركان تطلق على الجوارح، وأركان كل شيء جوانبه التي يستند عليها[٢].

الركن في الاصطلاح: ما يتوقف وجود الشيء على وجوده ولكنه جزء من حقيقة الشيء، فما جعله الشارع ركناً لشيء يكون جزءاً من ذلك الشيء، وينعدم وجوده شرعاً إذا انعدم الركن، فلا تحقق له بدونه فقراءة القرآن ركن في الصلاة والركوع ركن فيها تنعدم الصلاة بانعدام أحدهما ولا وجود لها بدونه[٣].

المطلب الثاني: تعريف الإيمان في اللغة والاصطلاح:

الإيمان في اللغة :

الإيمان مصدر آمن يؤمن إيماناً، والإيمان في اللغة له استعمالان[٤].

١. تارة يتعدى بنفسه فيكون معناه التأمين أي إعطاء الأمان ، قال – تعالى –: ﴿الَّذِي أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَآمَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ﴾ [قريش: ٤]، فالأمن: ضد الخوف.
٢. تارة يتعدى بالباء أو اللام فيكون معناه التصديق[٥]، قال – تعالى –: ﴿وَمَا أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا﴾ [يوسف: ١٧]، أي: بمصدق .

---

(١) قاعدة في المعجزات والكرامات ضمن مجموعة الرسائل والمسائل (١٨- ١٩).

(٢) لسان العرب (١/ ١١- ١٢) ، المصباح المنير (١/ ٣٢٣) ، مختار الصحاح (٢٥٥)، تيسير العزيز الحميد لسليمان بن عبد الوهاب (٧٣).

(٣) الموافقات للشاطبي (١/ ١٧٨- ١٧٩).

(٤) الصحاح (٥ /٢٠٧١) ، لسان العرب (١٣ /١٢) ، المفردات (٢٦).

(٥) النهاية في غريب الحديث (١/ ٦٩- ٧١).

الإيمان في الاصطلاح:

عرَّف أهل السنة والجماعة الإيمان بأنه اعتقاد وقول وعمل[١]، وهو قول الصحابة والتابعين من بعدهم فقالوا الإيمان[٢]: (تصديق بالجنان وإقرار باللسان وعمل بالأركان)[٣].

فالإيمان عند أهل السنة والجماعة تصديق بالجنان وإقرار باللسان وعمل بالأركان، وأنه يزيد وينقص فيدخل تحت هذا الأصل الإيمان بربوبيته – سبحانه وتعالى – وبألوهيته وأسمائه وصفاته فيعتقدون اعتقاداً جازماً بأن الله رب كل شيء ومليكه وأنه الخالق، الرازق، المحيي، المميت وأنه المستحق للعبادة دون ما سواه، وأن يُفرَدَ بالعبادة والتذلل، والخضوع، وجميع أنواع العبادات، وأن الله هو المتصف بصفات الكمال والعظمة والجلال، المنزه عن كل عيب ونقص.

فالإيمان بالله – تعالى – يشتمل على أربعة أمور[٤]:

١. الإيمان بوجوده سبحانه وتعالى .
٢. الإيمان بربوبيته.
٣. الإيمان بألوهيته.
٤. الإيمان بأسمائه وصفاته.

المطلب الثالث: الإيمان بوجود الله تعالى:

إن منهج أهل السنة والجماعة – يرحمهم الله – الإعراض عن مبحث الوجود والاستدلال عليه لأنه أمر مسلَّم به مركوز في فطر البشر لا يكاد أحد ينازع فيه إلا شرذمة قليلة من البشر كالدهرية[٥] في القديم والشيوعية ومن سايرهما من ملاحدة العصر[٦].

---

(١) مناقب الشافعي للبيهقي (١/ ٣٨٥) .

(٢) من الذين قالوا بهذا القول الشافعي، مالك، أحمد، الثوري، الأوزعي، الحسن البصري، سفيان بن عيينه، طاووس، مجاهد، ابن المبارك، الفضيل بن عياض. انظر السنة للإمام عبد الله (١/ ٣١٠- ٣٤٧)، الإيمان لابن أبي شيبة (٤٦)، شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٥/ ٨٨٦)، شرح السنة للبغوي (١/ ٣٨- ٣٩).

(٣) اختلف الناس في مسمى الإيمان على أقوال: ١) إنه مجرد معرفة القلب وهو قول الجهمية. ٢) إنه قول باللسان وهو قول الكرامية. ٣) إنه التصديق وهو قول الأشاعرة والماتريدية. ٤)إنه التصديق والإقرار وهو قول أبي حنيفة – يرحمه الله – ومن تبعه من مرجئة الفقهاء. ٥) إنه العمل والنطق والاعتقاد وهو قول الخوارج والمعتزلة، وخالفوا أهل السنة بجعلهم الإيمان لا يزيد ولا ينقص فإذا ذهب بعضه ذهب كله. انظر مقالات الإسلاميين (١/ ٢١٣)، التبصير في الدين (١٠٧- ١٠٨) ، الملل والنحل (١/ ١٠٨- ١١٣) ، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين (٨٧- ٩٤) ، مشارق أنوار العقول للسالمي (٢/ ١٩٧) ، المسائل والرسائل للإمام أحمد (١/ ٨٠).

(٤) شرح العقيدة الطحاوية (٣٣٥) ، الروضة الندية شرح العقيدة الواسطية (١٥) ، الأجوبة الأصولية (١٦).

(٥) الدهرية: نسبة إلى الدهر قد عطلوا المخلوقات عن خالقها وقالوا ما أخبر به الله عنهم ﴿ وَقَالُوا مَا هِيَ إِلاَّ حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَا إِلاَّ الدَّهْرُ ﴾ [الجاثية: ٢٤]، فهم ينكرون الربوبية، ويجعلون الأمر والنهي والرسالة مستحيلاً من الله – تعالى – ، ويقولون: هذا مستحيل في العقول، ويقولون: يقدم العالم وينكرون الثواب والعقاب، ولا يفرقون بين الحلال والحرام، وينفون أن يكون في العالم دليل على صانع ومصنوع وخالق ومخلوق وينسبون الأمر إلى الدهر وبنكرون المعاد والجزاء والحساب وهم فرقتان، فرقة قالت: إن الخالق لما خلق الأفلاك متحركة لم يقدر على ضبطها وفرقة قالت: إن الأشياء ليس لها أول، انظر الفصل في الملل والنحل (١/ ٢٤٧) ، الملل والنحل (٢/ ٦١)، البرهان (٨٨) ، إغاثة اللهفان (٢/ ٦١٢).

(٦) شرح الفقه الأكبر للقاري (١٧).

ومع أن الإقرار بوجود الله – تعالى – فطري ضروري إلا أنه يمكن إقامة الأدلة عليه، وهي كثيرة ومتنوعة ولا يلزم أن تكون واحدة ومن أنواع الأدلة على وجود الله تعالى:

أولاً: دليل الفطرة: إن دليل الفطرة راسخ في نفوس البشر إلا ما غُيِّر منها مصداقاً لقوله – تعالى –: ﴿ قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِي اللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ﴾ [إبراهيم: ١٠] وقوله: ﴿ فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا﴾ [الروم: ٣٠] فوجود الحق ثابت في فطر الخلق كما يشير إليه قوله – سبحانه وتعالى – ويوضحه حديث الرسول – ﷺ –: (كل مولود يولد عل الفطرة)[١] على فطرة الإسلام، وإنما جاء الأنبياء – عليهم الصلاة والسلام – لبيان التوحيد وتبيان التفريد، فدليل الفطرة أصل لكل الأدلة الأخرى الدالة على الإقرار بوجود الرب – سبحانه وتعالى–، فهي مؤيدة له ومثبتة للإقرار، ولتقرير أصل هذا الدليل وإليك بعض الأدلة على ذلك:

أ. لجوء الإنسان وفزعه إلى خالقه عند الشدة والحاجة: إن بني آدم جميعاً يشعرون بحاجتهم وفقرهم، وهذا الشعور أمر ضروري فطري، إذ الفقر وصف ذاتي لهم[٢] إذا ألمت بالإنسان – حتى المشرك – مصيبة فزع إلى خالقه –سبحانه – والتجأ إليه وحده، وشعور هذا الإنسان بحاجته وفقره إلى ربه تابع لشعوره بوجوده وإقراره يقول الله – تعالى –: ﴿وَإِذَا مَسَّ الإِنسَانَ الضُّرُّ دَعَانَا لِجَنبِهِ أَوْ قَاعِدًا أَوْ قَائِمًا فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُ ضُرَّهُ مَرَّ كَأَن لَّمْ يَدْعُنَا إِلَى ضُرٍّ مَّسَّهُ كَذَلِكَ زُيِّنَ لِلْمُسْرِفِينَ مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ﴾ [يونس: ١٢] فرجوع الإنسان وإنابته إلى ربه عند الشدائد دليل على أنه بفطرته يقر بخالقه وربه سبحانه وتعالى.

ب. ورود التكليف بتوحيد العبادة أولاً: إن أول واجب عند أهل السنة والجماعة هو الشهادتان[٣] وهي عبادة الله – تعالى – وحده، ومما يؤكد تلك الحقيقة هو أن الله – تعالى – نص على محل النزاع بين الرسل وأقوامهم بقوله: ﴿ذَلِكُم بِأَنَّهُ إِذَا دُعِيَ اللَّهُ وَحْدَهُ كَفَرْتُمْ وَإِن يُشْرَكْ بِهِ تُؤْمِنُوا فَالْحُكْمُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْكَبِيرِ﴾ [غافر: ١٢] وعلى هذا يكون تقرير هذه الحجة بأنه لو لم يكن الإقرار بالله – تعالى – وربوبيته فطرياً لدعاهم إليه أولاً، إذاً الأمر بتوحيده في عبادته فرع الإقرار به وبربوبيته فيكون بعده[٤]، فلو لم يكن الإقرار بالله – تعالى – وبربوبيته فطرياً لساغ لمعارضي الرسل عند دعوتهم لهم يقول الله – تعالى– : ﴿فَاعْبُدُونِ﴾ أن يقولوا: نحن لم نعرفه أصلاً فكيف يأمرنا، فلما لم يحدث ذلك دل على أن المعرفة كانت مستقرة في فطرهم.

ج. إلزام المشركين بتوحيد الربوبية ليقروا بتوحيد الألوهية: قد تقرر في القرآن الكريم أن الخالق هو الذي يستحق أن يُعبد، وأن المتفرد بالنعم الظاهرة والباطنة هو الذي يستحق أن يُعبد دون ما سواه، يقول الله – تعالى –: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُواْ رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ * الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الأَرْضَ فِرَاشاً وَالسَّمَاء بِنَاء وَأَنزَلَ مِنَ

---

(١) البخاري كتاب الجنائز – باب إذا أسلم الصبي فمات هل يُصلى عليه (٣/ ٢١٩) ، ومسلم كتاب القدر – باب معنى كل مولود يولد على الفطرة (٤/ ٢٠٤٧).

(٢) انظر درء تعارض العقل والنقل (٨/ ٥٣٢– ٥٣٣).

(٣) درء تعارض العقل والنقل (٨/ ١١) ، شرح العقيدة الطحاوية (٥٧).

(٤) درء تعارض العقل والنقل (٣/ ١٣٠) ، (٨/ ٤٩١).

السَّمَاء مَاء فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَّكُمْ فَلاَ تَجْعَلُواْ لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢١- ٢٢] فالله – تعالى– ينهاهم أن يشركوا به شيئاً وأن يعبدوا غيره أو يتخذوا له نداً أو عدلاً في الطاعة فقال: كما لا شريك لي في خلقكم وفي رزقكم الذي أرزقكم وملكي إياكم ونعمتي التي أنعمتها عليكم فكذلك أفردوا لي الطاعة وأخلصوا لي العبادة ولا تجعلوا لي شريكاً ونداً من خلقي فإنكم تعلمون أن كل نعمة عليكم مني(١).

وبذلك يتضح أن المشركين لو لم يكونوا مقرين بربوبية الله – تعالى – لما قررهم به ولهذا كانت تقول الرسل لقومها: ﴿أَفِي اللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ﴾ [إبراهيم: ١٠] يقول شيخ الإسلام – يرحمه الله –: (فدل ذلك على أنه ليس في الله شك عند الخلق المخاطبين وهذا يبين أنهم مفطورون على الإقرار)(٢).

د. التصريح بأن الفطرة مقتضية للإقرار بالرب وتوحيده وحبه في الأدلة النقلية: يقول الرسول – ﷺ –: (ما من مولود إلا يولد على الفطرة فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه)(٣) فالمراد بالحديث أن فطرته مقتضية وموجبة لدين الإسلام ولمعرفة الخالق والإقرار به ومحبته وقد جاءت الروايات الصحيحة التي فسرت الفطرة على أنها الملة(٤)، وقد أكد الرسول – ﷺ – بالحديث نفسه ولم يذكر عند تغيير الفطرة بمؤثر خارجي فلم يقل (أو يمسلمانه) مما يدل على أن المراد بالفطرة معرفة الله والإقرار به بمعنى أن ذلك هو مقتضى فطرتهم، وأن حصولها لا يتوقف على وجود شرط وإنما على انتفاء الموانع(٥).

ثانياً: الأدلة العقلية: من الأدلة العقلية التي تثبت وجود الرب سبحانه وتعالى:

١. من المعلوم أن النفوس إذا حصل لها معلّم ومحضّض حصل لها من العلم والإرادة بحسب ذلك، ومن المعلوم أن كل نفس قابلة للعلم وإرادة الحق، ومعلوم أن مجرد التعليم والتحضيض لا يوجب العلم والإرادة، لولا أن في النفس قوة تقبل ذلك، وإلا فلو عُلّم البهائم والجمادات وحضّضها، لم يحصل لها ما يحصل لبني آدم والسبب في الموضعين واحد فعُلم أن ذلك لاختلاف القوابل، والقابل هو مقتضى الفطرة فدل ذلك على أن في النفس قوة ترجح الدين الحق على غيره(٦).

٢. من الأدلة العقلية قوله – تعالى –: ﴿أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ ﴾ [الطور: ٣٥] ففي هذا المقام إثبات وجود الرب وإثبات توحيد الألوهية فيسألهم الرب أوجدوا من غير موجد؟ أم هم أوجدوا أنفسهم؟ والإجابة لا هذا ولا هذا بل الله هو الذي خلقهم وأنشأهم بعد أن لم يكونوا شيئاً مذكوراً، ثم وجه الله – سبحانه – سؤالاً آخر أهم

---

(١) القواعد الحسان لتفسير القرآن للسعدي (١٩٣).

(٢) درء تعارض العقل والنقل (٨/ ٤٤١).

(٣) البخاري كتاب الجنائز – باب ما قيل في أولاد المشركين (٣/ ١٩٢- ١٩٣) ، ومسلم كتاب القدر – باب معنى كل مولود يولد على الفطرة (١٦/ ٢٠٧- ٢١٠).

(٤) شرح صحيح مسلم (٤/ ٢٠٤٨) ، درء تعارض العقل والنقل (٨/ ٣٨٣) ، جامع البيان للطبري (١١/ ٢١- ٤٠).

(٥) انظر درء تعارض العقل والنقل (٨/ ٤٥٤- ٤٦٠).

(٦) انظر المصدر السابق (٨/ ٤٥٦- ٤٦٨).

خلقوا السماوات والأرض؟ وهذا إنكار عليهم في شركهم بالله، وهم يعلمون أنه الخالق وحده لا شريك له، ولكن عدم إيقانهم هو الذي يحملهم على ذلك، ولو كانوا غير مقرين بوجود الرب لأجابوا الله – تعالى –، ولكنهم لم يستطيعوا الرد لأنهم مفطورون على وجود الرب والإيمان به[1] والقران الكريم يفيض بمثل هذه الأدلة العقلية التي تثبت وجود الرب وأن الإنسان مفطور على الإيمان بوجوده سبحانه وتعالى.

المطلب الرابع: دلالة حديث السبعين ألفاً الذين يدخلون الجنة بغير حساب على توحيد الربوبية وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: تعريف توحيد الربوبية في اللغة والاصطلاح:

أولاً: التوحيد في اللغة: من وحَّد الشيء، أي جعله واحداً، ووحدَّ الله – تعالى – أقر وآمن بأنه واحد، فمعنى وحَّدت الله: نسبت إليه الوحدانية، لا جعلته واحداً، فإن وحدانية الله – تعالى – ذاتية له، ليست بجعل جاعل، والتشديد في الفعل للمبالغة[2].

التوحيد في الاصطلاح: عُرف التوحيد في الاصطلاح بعدد من التعاريف منها:

١. هو إفراد الله – تعالى – بالربوبية والألوهية والأسماء والصفات.

٢. هو إفراد الله – سبحانه وتعالى – بالربوبية والطاعة أو العبادة، ويشمل ذلك أنواع التوحيد الثلاثة الألوهية، والربوبية، والأسماء والصفات، وهي متلازمة مترابطة لا يصح إيمان المرء ولا توحيده مالم يأت بها كاملة، فالله – سبحانه وتعالى– المتفرد بالخلق والإحياء والإماتة والتدبير، وله صفات الكمال والعظمة والجلال، وهو المتفرد كذلك بالأمر والنهي والطاعة[3].

٣. إن الله – تعالى – واحد لا من طريق العدد ولكن من طريق أنه لا شريك له، ولا يشبهه شيء من خلقه، ولم يزل بأسمائه وصفاته الذاتية والفعلية[4].

٤. إنه علم يبحث عن وجود الله ، وما يجب[5] أن يُنسب إليه من صفاته وما يجوز[1] أن يُوصف به، وما يجب أن يُنفى عنه، ويبحث عن الرسل لإثبات رسالتهم وما يجب أن يكونوا عليه، وما يجوز أن يُنسب إليهم وما يمتنع أن يُلحق بهم[2].

---

(١) تفسير القرآن العظيم لابن كثير (٤/ ٢٥٧) .

(٢) القاموس المحيط (٤١٤) ، المعجم الوسيط (٢/ ١٠١٦)، معجم مقاييس اللغة (٦/ ٩٠) ، الحجة في بيان المحجة (١/ ٣٠٥– ٣٠٦)، لوامع الأنوار (١/ ١٠).

(٣) القول المفيد على كتاب التوحيد (١/ ٨)، التحفة المهدية للمهدي (٢٥٤)، فتح رب البرية (٥٤– ٥٥).

(٤) يُنسب هذا التعريف للإمام أبي حنيفة – يرحمه الله – في كتاب الفقه الأكبر . انظر الفقه الأكبر بشرح علي القاري (١٣) .

(٥) الواجب: الواجب لذاته هو الموجود الذي يمتنع عدمه امتناعاً، وليس الوجود له من غيره، بل من نفس ذاته، فإن كان وجوب الوجود لذاته يُسمى واجباً لذاته وإن كان لغيره يُسمى واجباً لغيره، ويقصد الفلاسفة بواجب الوجود هو الذي يكون وجوده من ذاته ولا يحتاج إلى شيء أصلاً . انظر التعريفات (٣٩٩)، الفتاوى (٢/ ٢٩٥)، معجم ألفاظ العقيدة (٤٢٥).

٥. إنه واحد في ذاته، وواحد في صفاته، وخالق لمصنوعاته[٣].

٦. هو إثبات الوحدة لله في الذات، والفعل في خلق الأكوان، وأنه وحده مرجع كل كون ومنتهى كل قصد[٤].

٧. هو نفي التقسيم لذاته، ونفي التشبيه في حقه وصفاته، ونفي التشريك معه في أفعاله ومصنوعاته[٥].

والذي أراه أن التعريفين الأول والثاني هما تعريفان صحيحان للتوحيد، لأن العبد إذا أفرد الله – عزوجل – بالربوبية فتيقن بأن الله هو الرازق، والنافع، والمحيي والمميت، بيده كل شيء، ثم عبده بالإخلاص والمتابعة، مع اعتقاده الجازم بأسمائه الحسنى وصفاته العلى، مع قيامه بما تضمنتها تلك الأسماء والصفات صار موحداً لله عزوجل.

أما التعريف الثالث وإن كان منسوباً للإمام أبي حنيفة – يرحمه الله –، فالراجح أن هذا التعريف لم يقل به، فالتعريف بيّن أن الله – تعالى – واحد لا عن طريق العدد، ولكن من طريق أنه لا شريك له، والواحد من أسماء الله – تعالى– يُراد به معنيان على الوجه الصحيح، المعنى الأول: هو الفرد الذي لا ثاني له، وهذا من ناحية العدد، يقول الطبري – يرحمه الله – في تفسير قول الله – تعالى –: ﴿أَأَرْبَابٌ مُّتَفَرِّقُونَ خَيْرٌ أَمِ اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ﴾ [يوسف: ٣٩] (الواحد الذي لا ثاني له)[٦]، والمعنى الثاني: أن الواحد هو الذي لا شريك له ولا مثيل له ولا شبيه، يقول الطبري – يرحمه الله – في تفسير قول الله – تعالى –: ﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلاَّ اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ﴾ [ص: ٦٥] (والواحد الذي لا ينبغي أن يكون له في ملكه شريك وهو الواحد الذي لا شريك له في ملكه وسلطانه، والواحد الذي لا مثيل له ولا شبيه)[٧] فمما تقدم يظهر أن الواحد من أسماء الله – تعالى – يُراد به معنيان (فمن ناحية العدد: فالله واحد لا ثاني له، ومن ناحية المثلية والمشاركة فالله واحد لا مثيل له ولا شريك)[٨] أما التعريف المنقول من كتاب الفقه الأكبر، فإنه يظهر فيه قصر معنى الواحد على معنى أنه لا شريك له فحسب ونفى أن يكون واحداً من ناحية العدد وهو الذي لا ثاني له، وهذا خلاف معنى الواحد لغة وشرعاً، ويستحيل أن يكون أبو حنيفة – يرحمه الله – وهو إمام من أئمة أهل السنة والجماعة ممن له باع طويل في اللغة العربية أن يجهل تلك المعاني، ومما يؤكد أن هذا التعريف لم يقُل به أبو حنيفة – يرحمه الله – أن التعريف قد قسم صفات الله – عزوجل – إلى قسمين ذاتية وفعليه، والمدقق في كلام السلف الصالح في الصفات خلال الفترة التي عاش فيها أبو حنيفة – يرحمه الله – والفترة السابقة له، بل والتي قبله أيضاً لا نجد أثراً لوجود هذا التقسيم للصفات إلى ذاتية وفعلية، بل كان أئمة أهل السنة والجماعة في القرنين الأول والثاني

---

(١) الجائز: جائز الوجود أو ممكن الوجود: هو ما يقبل العقل إمكان وجوده وعدمه، ولو حتى في حالة من الحالات التي يتصورها الذهن وضمن شروط معينة وطبق أنظمة معينة خاصة، ومثاله: نحن البشر موجودون على سطح الأرض بشكل واقعي، ولكن العقل يرى أنه كان من الممكن ألا نكون موجودين، وهو مصطلح يقول به الفلاسفة ومن تبعهم من المعتزلة. انظر التعريفات (٣٩٩). العقيدة الإسلامية وأسسها (٦٥– ٦٦)، معجم ألفاظ العقيدة (١١٧).

(٢) رسالة التوحيد لمحمد عبده (٥– ٨)، لوامع الأنوار (١/ ٥٧).

(٣) رسالة التوحيد لمحمد عبده (٥– ٨)، ضوء المعالي (١٣).

(٤) رسالة التوحيد لمحمد عبده (٥– ٨).

(٥) إرشاد الساري (١٠/ ٣٥٧).

(٦) جامع البيان (١٢/ ١٢٩– ١٣٥).

(٧) انظر المصدر السابق.

(٨) شرح لمعة الاعتقاد (١٣٠).

يتكلمون في إثبات الصفات من باب واحد، وإنما هذا التقسيم حدث بعد ذلك لما ظهرت تعمقات المتكلمين، والفلاسفة، ومما يدل على أن هذا التعريف لا يُنتسب إليه صراحة، أن الشيخ ابن عثيمين – يرحمه الله – ذكر أن التعريف يُنسب إلى المتكلمين فقال: (وبعض المتكلمين قالوا: التوحيد أن تؤمن أن الله واحد في أفعاله لا شريك له)، ولذا فإن الراجح أن الرسالة التي تُنسب إلى أبي حنيفة – يرحمه الله – بمسمى الفقه الأكبر ليست من تأليفه وذلك لعدد من الأسباب منها:

١. الطعن في السند من بدايته إلى نهايته.

٢. ركاكة العبارات وعدم التناسق بينها.

٣. خلو الرسالة من أي أدلة تفصيلية من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ .

٤. اشتمال الرسالة على ما ليس له علاقة بأصول الدين ومسائل الاعتقاد.

٥. تضمن الرسالة لمسائل تخالف معتقد أهل السنة والجماعة في الأسماء والصفات، والقرآن الكريم، بل توافق أقوال ومعتقدات الجهمية

فالناظر المدقق في تلك الرسالة يجدها تحتوى على عدد من المسائل الغريبة على منهج أهل السنة والجماعة في الاعتقاد، فهل يعقل أن تكون من تأليف إمام عظيم من الأئمة المتقدمين الذين أدركوا بعض الصحابة وكبار التابعين(١)، وأما التعريف الرابع فهو منسوب إلى المتكلمين، وليس لأهل السنة والجماعة، فأهل السنة والجماعة لا يدينون إلا بما دان به السلف الصالح من الصحابة والتابعين، لأن الحق الذي لا شك فيه ولا شبهة هو ما كان عليه خير القرون، ثم الذين يلونهم أما قول المتكلمين: ما يجب على الله ورسوله، وما يجوز وما يستحيل فهي مصطلحات جاء بها المتكلمون ويستدلون بها على التوحيد، وهي طريقة خاطئة لم يقل بها الصحابة – رضي الله عنهم – ولا من خلفهم من أهل السنة والجماعة، فالعقل البشري الضعيف ليس من حقه أن يوجب أو يجيز أو يُحيل شيئاً على الله – تعالى – ورسله، بل إن تلك الأمور متعلقة بالوحي من القرآن والسنة، ولا شأن للعقل بالتجرؤ عليها، أما التعاريف الثلاثة الأخيرة فقد قال بها المتكلمون الذين لم يتعرضوا لتوحيد الألوهية وقد فسروه بتوحيد الربوبية، فظنوا أنه هو المطلوب من العباد، وأن معنى لا إله إلا الله: لا خالق إلا الله أو لا قادر على الاختراع إلا الله، فأفنوا أعمارهم بما لم ينازع فيه المشركون، لكن لم ينفعهم ذلك ولم يدخلهم الإسلام، ومعلوم أن المقصد الأعظم الذي أرُسل لأجله الرسل وأنُزلت الكتب وخُلق له الجن والإنس هو عبادة الله وحده لا شريك له، فمعنى لا إله إلا الله: لا معبود بحق إلا الله، فلذا فإن كل من عرَّف التوحيد بتعريفات مخالفة لتعريف أهل السنة والجماعة فهو تعريف مردود لكونه يخالف القرآن والسنة(٢) .

---

(١) براءة الأئمة الأربعة: (٦٦).

(٢) اختلف الناس في موقفهم من التوحيد على عدد من الاعتقادات منها: التوحيد عند الخوارج: قد دخله الخلل حيث شابهوا الجهمية والمعتزلة في نفي الصفات، والتوحيد عند الشيعة: قد أخذوا نصوص التوحيد وجعلوها في ولاية الأئمة فصرفوا حق الله الخالص من العبادة لغيره، والتوحيد عند المعتزلة والجهمية: نفي صفات الله – تعالى – وتعطيلها، والتوحيد عند الكُرامية: يكون العبد عندهم مؤمناً موحداً ولو لم يقم بأي عمل من الأعمال لأن الإيمان عندهم هو النطق باللسان، والتوحيد عند الأشاعرة: الاكتفاء بتوحيد الربوبية وهو المعرفة مع النظر والقصد إلى النظر، والتوحيد عند الماتريدية:

ثانياً: الرب في اللغة: الرب يُطلق في اللغة على السيد والمالك والمدبر والمربي والقيم والمنعم، ولا يُطلق غير مضاف إلا على الله تعالى[١].

الربوبية في الاصطلاح: هو إفراد الله – تعالى – بالخلق والرزق والإحياء والإماتة وسائر أنواع التصريف والتدبير لملكوت السماوات والأرض وإفراده – تعالى – بالحكم والتشريع بإرسال الرسل وإنزال الكتب[٢].

المسألة الثانية: إثبات توحيد الربوبية من خلال حديث السبعين ألفاً الذين يدخلون الجنة بغير حساب:

١. **جاء في الحديث الأول الذي رواه الإمام البخاري – يرحمه الله – عن عمران بن حصين – رضي الله عنهما – قال...)**

يتضح من الحديث رضا الله – تعالى – عن الصحابة – رضي الله عنهم – وعمران ابن حصين منهم، فالحديث ورد فيه صفة الرضا لله –تعالى– وهي صفة ثابتة لله – سبحانه وتعالى– وهي من الصفات الفعلية، يقول الله – تعالى–: ﴿رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُواْ عَنْهُ﴾ [المائدة: ١١٩] [البينة: ٨] وهي صفة حقيقية لله – عز وجل – على ما يليق به، ولا تشبه ما يتصف به المخلوق من ذلك، ولا يلزم منها ما يلزم في المخلوق، فرضاه – سبحانه وتعالى – عن الصحابة – رضي الله عنهم – فعل من أفعاله، وأفعاله – عز وجل – نوعان: لازمة: كالاستواء، والنزول، والإتيان ونحو ذلك[٣]، ومتعدية: كالخلق، والإعطاء، والرزق ونحو ذلك، وأفعال الله – عز وجل – لا منتهى لها، ويفعل ما يشاء، وبالتالي صفات الله – تعالى – الفعلية لا حصر لها، والصفات الفعلية من حيث قيامها بذات الله تسمى صفات ذات، ومن حيث تعلقها بما ينشأ منها من الأقوال والأفعال تسمى أفعال، ومن أمثلة ذلك صفة الكلام، فكلام الله – عز وجل – باعتبار أصله ونوعه صفة ذات، وباعتبار آحاد الكلام وأفراده صفة فعل[٤].

٢. **جاء في الأحاديث الأربعة التي رواها الإمامان البخاري ومسلم – يرحمهما الله –: (ﷺ)**

توضح الأحاديث أن الله – تعالى – يصلي على محمد – ﷺ – والصلاة عليه فعل من أفعال الرب – عز وجل – وهذا ما وضحه قول الله – تعالى-: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٥٦] والمراد من الآية أن الله – تعالى – يُثنى عليه عند الملائكة، أو يرحمه – سبحانه وتعالى – يقول عطاء بن أبي رباح – يرحمه الله -: (والمقصود من هذه الآية أن الله – سبحانه وتعالى – أخبر عباده بمنزلة

حجد حقائق أسماء الله – تعالى – وصفاته، لأن الواحد عندهم هو ما ليس بجسم، إذ أن الجسم أقله أن يكون مركباً من جوهرين وذلك ينافي الوحدة، والتوحيد عند القائين بوحدة الوجود: إنه شيء واحد فالمؤمن والكافر، والموحد والمشرك، والبر والفاجر، والعدل والظلم، والسجود للرحمن والسجود للشيطان، جميع هذه الأمور لا فرق بينها بل إن الجميع شيء واحد وهذا ما وضحه ابن القيم – يرحمه الله – في كتبه. انظر الكافي للكليني (١/ ٢٦٠– ٢٦١) ، شرح الأصول الخمسة (١٢٨)، الإرشاد للجويني (٢٥– ٤٠) ، لمع الأدلة (١/ ٧٦)، تحفة المريد (٨٨)، التوحيد للماتريدي (٣٣، ١١٩، ١٢١) ، الرد على الجهمية لابن منده (٩) ، الصواعق المرسلة (١/ ١٩٩، ٣/ ٩٣٠– ٩٣١)، منهاج السنة (٣/ ٤٦٢)، نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام (٢/ ٢٩٧).

(١) فتح الباري (٢٣/٧).

(٢) الصواعق المرسلة (٢/٤٦٠–٤٦٧).

(٣) انظر المصدر السابق.

(٤) انظر المصدر السابق.

عبده ونبيه عنده في الملأ الأعلى بأنه يثني عليه عند الملائكة المقربين وأن الملائكة تصلي عليه، ثم أمر – تعالى – أهل العالم السفلي بالصلاة والتسليم عليه، ليجتمع الثناء عليه من أهل العالمين: العلوي والسفلي)[١]، وقد أخبر – سبحانه وتعالى – بأنه يصلي على عباده المؤمنين في قوله – تعالى -: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا اذْكُرُوا اللَّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا * وَسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا * هُوَ الَّذِي يُصَلِّي عَلَيْكُمْ وَمَلَائِكَتُهُ ﴾ [الأحزاب: ٤١-٤٣] ﴿ وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ* الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُمْ مُصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ * أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُهْتَدُونَ﴾ [البقرة: ١٥٥-١٥٧] وقد جاءت الأحاديث المتواترة عن رسول الله – ﷺ – بالأمر بالصلاة عليه وكيفية الصلاة عليه ومنها عن كعب بن عجرة قال: (قيل يا رسول الله أما السلام عليك فقد عرفناه، فكيف الصلاة؟ قال: (قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد، كما صليت على إبراهيم وآل إبراهيم، إنك حميد مجيد، اللهم بارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على إبراهيم وآل إبراهيم إنك حميد مجيد)[٢] فالثناء على الرسول – ﷺ – فعل من أفعال الرب التي تدخل تحت ربوبيته، فالله – عزوجل– يصلي على محمد وعلى باقي الرسل والانبياء – صلوات الله عليهم وسلامه – عن ابن عباس – رضي الله عنهما – قال: (إن بني إسرائيل قالوا لموسى – عليه السلام -: هل يصلي ربك؟ فناداه ربه – عزوجل –: يا موسى سألوك هل يصلي ربك، قل: نعم أنا أصلي وملائكتي على أنبيائي ورسلي)[٣].

٣. **جاء في الحديثين اللذين رواهما الإمام البخاري – يرحمه الله – وفي الحديث الرابع الذي رواه الإمام مسلم – يرحمه الله–: (عُرضت علي الأمم...)**

توضح الأحاديث القضاء الكوني[٤] لله – عز وجل – من خلق السماوات والأرض والملائكة والأنبياء والرسل، ورؤية الرسول – ﷺ – لبعض الأنبياء وأممهم، وتعريفه – ﷺ – ببعض الأمور الغيبية، فكل هذه الأمور من القضاء الكوني الذي يدخل تحت توحيد الربوبية له – سبحانه وتعالى –، وأيضاً توضح الأحاديث القضاء الشرعي من أمره –سبحانه وتعالى– لرسله وأنبيائه، وكلا القضائين الشرعي والكوني يدخلان في توحيد الربوبية له –سبحانه وتعالى– حيث إن الله – تعالى – متفرد بالخلق ومتفرد بالحكم، فهو – سبحانه – الذي يحكم في خلقه ما يشاء، فيتضمن الحكم نفعهم وضرهم، وتدبير أمورهم، فالله – عزوجل – هو النافع والضار، وهو المدبر للأمر والقاضي والحاكم به، فدل ذلك على دخول الإيمان بالقضاء والقدر في توحيد الربوبية، وقد لوحت الأحاديث بأن المرض من عند الله – عز وجل – وهو الذي بيده ملكوت السماوات والأرض، هو بيده المرض وبيده الشفاء.

---

(١) ابن كثير في تفسير القرآن العظيم (٥٥٧/٣).

(٢) البخاري في تفسير القرآن – باب قوله ﴿ إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ ﴾ (٤٣٢/٨).

(٣) ابن جليل في الجامع (١/ ٥٤) ، ابن كثير في تفسيره (٣/ ٥٥٧)

(٤) القضاء الشرعي والقضاء الكوني: إن إرادة الله – تعالى – نوعان: أحدهما: نوع بمعنى المشيئة العامة وهي الإرادة الكونية القدرية، فهذه الإرادة كالمشيئة شاملة لكل ما يقع في هذا الكون، وأدلة هذا النوع كثيرة منها قوله – تعالى -: ﴿فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا ﴾ [الأنعام: ١٢٥] فهذه الإرادة لا تستلزم محبة الله – تعالى –، والثانية: نوع بمعنى المحبة والرضا كقول الله – تعالى -: ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ ﴾ [البقرة: ١٨٥] وهذه هي الإرادة الدينية الشرعية، وهي تستلزم المحبة والرضا والأمر، انظر الفتاوى (١٨٨/٨-١٩٠)، ومنهاج السنة – ط الرياض الحديثة (٣/٩٠-١٠٢).

٤. جاء في الأحاديث الأربعة التي رواها الإمامان البخاري ومسلم – يرحمهما الله – (وعلى ربهم يتوكلون).

جاء لفظ (ربهم) في الأحاديث الأربعة، والرب يُثبت توحيد الربوبية، فالمراد بالرب: السيد والمالك والمدبر والمربي والقيَّم، ولا يُطلق غير مضاف إلا على الله – تعالى–[١] فلا يتحقق توحيد الربوبية إلا بالإيمان الجازم بأنه –سبحانه وتعالى– المتفرد بالخلق والرزق والإحياء والإماتة وسائر أنواع التصريف والتدبير لملكوت السماوات والأرض، وإفراده – تعالى – بالحكم والتشريع بإرسال الرسل وإنزال الكتب، فلذا كان جزاء من يتوكل على الله حق التوكل أن يدخله الجنة من غير حساب.

٥. جاء في الحديث الأول الذي رواه الإمام البخاري – يرحمه الله – (هم الذين لا يسترقون ولا يتطيرون ولا يكتوون وعلى ربهم يتوكلون) وعنه في الحديث الثاني: (كانوا لا يكتوون ولا يسترقون ولا يتطيرون وعلى ربهم يتوكلون) وجاء في الحديث الثالث الذي رواه الإمام مسلم – يرحمه الله –: (هم الذين لا يكتوون ولا يسترقون وعلى ربهم يتوكلون) وعنه في الحديث الرابع: (ولا يسترقون ولا يتطيرون وعلى ربهم يتوكلون)

إن الأحاديث توضح أن المرض والبلاء الذي يحصل للعباد وإن كان في صورة البلاء والامتحان، إلا أن فيه خيراً كثيراً، إذا توكل العبد على ربه – عزوجل – ولم يستعن بالرقاة ولم يتطير ولم يتشاءم ولم يطلب الكي الذي هو آخر العلاج ومع ذلك يتداوى بالطرق الشرعية، فالمرض بيده – سبحانه وتعالى – يشفي من يشاء ويمرض من يشاء وجميع هذه الأمور تدخل في أفعال الرب – عز وجل – فهو الذي يحي ويميت ويعز ويذل، ويُمرض ويشفي وهذه الأمور جميعها تدخل تحت توحيد الربوبية.

المطلب الخامس: دلالة حديث السبعين ألفاً الذين يدخلون الجنة بغير حساب على توحيد الألوهية وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: تعريف الألوهية في اللغة والاصطلاح:

الألوهية في اللغة: الإله في اللغة المعبود المطاع، المعظم، الملجأ، فالإله في اللغة يُطلق على الله – عز وجل – وعلى ما يعبد من دون الله – تعالى –، أما اسم الله فلا يُطلق إلا على الله عز وجل[٢].

توحيد الألوهية في الاصطلاح: هو توحيد الله بأفعال العباد وذلك بأن تُصرف جميع أنواع العبادة لله وحده لا شريك له، فالألوهية: هو مجموع عبادته على مراده نفياً وإثباتاً[٣].

---

(١) لسان العرب (١/ ٣٩٩) ، القاموس المحيط (١١١).

(٢) معجم مقاييس اللغة (٨٥-٨٦)، لسان العرب (١/١٨٨-١٩١).

(٣) التسعينية لشيخ الإسلام (٢٨)، الرسائل الشخصية لمحمد بن عبد الوهاب (١٧٤)، القول السديد في مقاصد التوحيد للسعدي (١٤).

المسألة الثانية: إثبات توحيد الألوهية من خلال حديث السبعين ألفاً الذين يدخلون الجنة بغير حساب:

١. جاء في الأحاديث الأربعة التي رواها الإمامان البخاري ومسلم – يرحمهما الله – لفظُ (الله):

ورد لفظ الله في الأحاديث وهو لفظ الجلالة، بل ذهب بعض أهل السنة والجماعة إلى أنه الاسم الأعظم[١] لأن به معرفة ذات الرب – عز وجل – ولا يُسمى أحد من خلقه، أو يُدعى به إله من دونه، ولذلك رجح ابن القيم – يرحمه الله – أن لفظ الجلالة مشتق ورد بحجج قوية على من زعم أنه غير مشتق، ومعنى كونه مشتقاً أنه دال على صفة له – تعالى – وهي الإلهية، كسائر أسماء الله الحسنى، كالقيوم والقدير والغفور، فإنها مشتقة من مصادرها[٢]، فالله هو الإله الحق الذي تُصرف له العبادة وحده، ولذلك فإن معنى لا إله إلا الله: لا معبود بحق إلا الله، فذُكر في الأحاديث اسم الله – عز وجل – وهو اسم الله الأعظم فهو الاسم الدال على جميع الأسماء الحسنى والصفات العُلى، فإنه دال على إلهيته المتضمنة لثبوت الإلهية مع نفي أضدادها عنه، وصفات الإلهية هي صفات الكمال المنزهة عن التشبيه والتمثيل من العيوب والنقائض، ولهذا يضيف الله –تعالى– سائر الأسماء إلى هذا الاسم المعظم كقوله – تعالى–: ﴿ وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا ﴾ [الأعراف: ١٨٠] فعُلم أن اسم الله مستلزم لجميع الأسماء الحسنى الدال عليها بالإجمال، والأسماء الحسنى تفصيل وبيان لصفات الإلهية التي اشتقت منها اسم الله، واسم الله دال على كونه مألوهاً معبوداً، تألهه الخلائق محبة وتعظيماً وخضوعاً وفزعاً إليه في الحوائج والنوائب.

٢. جاء في الأحاديث الأربعة التي رواها الإمامان البخاري ومسلم – يرحمهما الله – (وعلى ربهم يتوكلون)

توضح الأحاديث نوعاً من أنواع العبادة التي توجه لله – عز وجل – وهي التوكل على الله – تعالى – فالتوكل هو الثقة بما عند الله – تعالى – واليأس عما في أيدي الناس، أو تفويض الأمر إلى الله – تعالى – في ترتيب المسببات على الأسباب[٣] فالتوكل على الله – تعالى – عبادة عظيمة في الإسلام، يقول ابن القيم – يرحمه الله –: (التوكل نصف الدين، والنصف الثاني الإنابة، فإن الدين استعانة وعبادة، فالتوكل هو الاستعانة، والإنابة هي العبادة، ومنزلته أوسع المنازل وأجمعها، ولا تزال معمورة بالنازلين لسعة متعلق التوكل، وكثرة حوائج العالمين)[٤] فالتوكل من العبادات القلبية التي يُكثر الأمر بها، ويمدح الله – سبحانه وتعالى – أهلها كقوله – تعالى –: ﴿فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوٓاْ إِن كُنتُم

---

(١) لقد تعددت الأقوال في تحديد اسم الله الأعظم فانقسم العلماء في شأنه إلى ثلاثة أقسام:

١) فريق أنكره وبنوا إنكارهم على أنه يلزم من إثباته أن يكون بعض أسماء الله – تعالى – أفضل من بعض، ومن هؤلاء الطبري والأشعري وابن حبان والباقلاني والجنيد.

٢) فريق قال: استأثر الله – تعالى – بعلمه ولم يُطلع عليه أحداً من خلقه.

٣) فريق أثبتوا الاسم الأعظم معيناً، إلا أنهم لم يتفقوا في تعينه فقالوا بعدة أقوال منها: الاسم الأعظم هو لفظ (هو) وهو قول أهل الكشف ولا يقبل به أبداً، ومنها أنه لفظ الله، أو الله الرحمن الرحيم، أو الرحمن الرحيم الحي القيوم، أو الحي القيوم، أو الحنان المنان بديع السماوات والأرض ذو الجلال والإكرام الحي القيوم، أو بديع السماوات والأرض ذو الجلال والإكرام، أو ذو الجلال والإكرام، أو الله لا إله إلا هو الأحد الصمد الذي لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد، أو رب رب، أو دعوة ذي النون، أو الله الله الذي لا إله إلا هو رب العرش العظيم، أو كلمة التوحيد، وقد وصلت أقوالهم إلى عشرين قولاً. انظر درء التعارض (٥/٣٤٩–٣٤٧)، والفتاوى (١٠/٥٥٣–٥٦٧) (١٨/٣١١)، والتوحيد لابن منده (٢/٢١)، وتفسير القرطبي (١/١٠٢)، ومدارج السالكين (١/٥٥–٥٦)، والصواعق المرسلة (٣/٧٥٠–٧٥١).

(٢) بدائع الفوائد (١/٢٦)، تفسير القرطبي (١/١٠٢–١٠٣)، تفسير ابن كثير (١/٢٠–٢١).

(٣) التعريفات (٧٠)، التوقيف على مهمات التعاريف (١١٣)، عمدة القاري (٢١/ ٢٤٥).

(٤) مدارج السالكين (٢/ ١١٣– ١١٤).

مُّسْلِمِينَ﴾ [يونس: ٨٤] ﴿وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾ [الأنفال: ٢] أي يعتمدون على ربهم بقلوبهم ويفوضون أمورهم إليه، فالله حسبهم وكافيهم، يقول الله – تعالى –: ﴿وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ﴾ [الطلاق: ٣] والتوكل لا ينافي فعل الأسباب، قال الله – تعالى –: ﴿فَاعْبُدْهُ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ﴾ [هود: ١٢٣]. فأمر بالعبادة التي هي فعل الأسباب، فالمتوكل هو المؤمن الذي يفعل أسباب السعادة في الدنيا والأخرة، ويطلب الرزق، مع اعترافه بأن ربه – سبحانه وتعالى – هو مسبب الأسباب، فإذا فعلها العبد، ووثق بربه، رزقه من حيث لا يحتسب[١]، ولذلك وضحت الأحاديث لنا أن المتوكلين على الله حق التوكل لا يسترقون: أي لا يطلبون من غيرهم الرقية، فالاسترقاء: هو طلب الرقية من المخلوق، فالمتوكل على الله – عز وجل – لا يطلب الرقية من غيره، ولكن قد يقوم برقية غيره لأن الراقي محسن إلى أخية، يقول الرسول – ﷺ –: (لا بأس بالرقي مالم يكن فيه شرك)[٢]، وعندما سُئل عن الرقي قال – ﷺ –: (ما أرى بأساً من استطاع منكم أن ينفع أخاه فلينفعه)[٣]، والفرق بين الراقي والمسترقي أن المسترقي سائل مستعط ملتفت إلى غير الله بقلبه، والراقي محسن نافع لغيره، ومن صفات المتوكلين التي وضحتها الأحاديث أنهم لا يتطيرون أي: لا يتطيرون بما يرونه أو يسمعونه أو غير ذلك، بل يمضون فيما عزموا عليه متوكلين على الله – تعالى – فالطيرة هي: ترك الإنسان حاجته واعتقاده عدم نجاحها، تشاؤماً بمرئي أو مسموع أو معلوم، وسميت بالطيرة، لأن أكثر ما يتشاءم منه الطير[٤]، ومن صفاتهم أيضاً أنهم لا يكتوون أي: لا يسألون غيرهم أن يكويهم أو يفعلون ذلك باختيارهم[٥]، والكي: نوع من الطب يكون بحرق الجلد في مواضع معينة طلباً للعلاج، فهم يتركون جميع هذه الأمور لتوكلهم على ربهم – عزوجل – وهذا الأصل الجامع الذي تفرعت عنه هذه الأفعال والخصال، وهو التوكل على الله – تعالى – وصدق الالتجاء إليه والاعتماد بالقلب عليه، الذي هو نهاية تحقيق التوحيد، الذي يُثمر كل مقام شريف: من المحبة، والرجاء، والخوف، والرضا به رباً وإلهاً والرضا بقضائه وقدره[٦]، فالتوكل عبادة من العبادات القلبية التي تدخل تحت توحيد الألوهية.

٣. جاء في الحديث الثاني الذي رواه الإمام البخاري – يرحمه الله – وفي الحديثين الثالث والرابع اللذين رواهما الإمام مسلم – يرحمه الله –: (ادع الله أن يجعلني منهم)

إن الأحاديث توضح نوعاً جليلاً من أنواع العبادة، وهي الدعاء، وهي عبادة لله – تعالى – وحده، وصرفها لغيره شرك، فيدخل الدعاء تحت توحيد الألوهية الذي يُسمى توحيد العبودية[٧] أو العبادة، وتحقيق العبودية في العبد أن

---

(١) فتاوى في التوحيد لابن جبرين (١٣– ١٤).

(٢) مسلم في كتاب السلام – باب لا بأس بالرقى ما لم يكن فيه شرك (٤/ ١٧٢٧) رقم (٢٢٠٠).

(٣) مسلم في كتاب السلام – باب استحباب الرقية من العين والنملة والحمة والنظرة (٤/ ١٧٦٢) رقم (١٧٦٢).

(٤) مدارج القبول بشرح مسلم الوصول (٣/ ٩٩٠).

(٥) فتح المجيد (٦٧).

(٦) انظر المصدر السابق (٦٨).

(٧) يُسمى توحيد الألوهية توحيد العبادة أو العبودية، فيقال له توحيد العبادة باعتبارين: فباعتبار إضافته إلى الله يُسمى توحيد الألوهية، وباعتبار إضافته إلى الخلق يُسمى توحيد العبادة أو العبودية، لاعتبار وجوب ملازمة وصف العبودية بكل معانيها للعبد بإخلاص العبادة لله تعالى. انظر المفيد في كتاب التوحيد (١٦).، التوحيد لمختار (١١٥).

يكون عارفاً بربه مخلصاً له جميع عباداته ولا يصرفها لغيره البتة، يقول ابن القيم – يرحمه الله –: (إن السجود، والتوكل، والإنابة، والتقوى، والخشية، والتوبة والنذر، والحلف، والتسبيح، والتكبير، والتحميد، والاستغفار، وحلق الرأس خضوعاً وتعبداً، والطواف بالبيت، والدعاء كل ذلك محض حق لله لا يصلح ولا ينبغي لسواه من ملك مقرب ولا نبي مرسل)[١]، فالله – تعالى – (المعطي – الجواد) والمعطي المتفرد بالعطاء على الحقيقة، لا مانع لما أعطي، ولا مُعطي لما منع، عطاؤه – سبحانه – لا ينفذ، حيث إن أمره إذا أراد شيئاً يقول له كن فيكون، وكل ما بالعباد من نعمة فهي من عطائه – سبحانه –، وسع عطاؤه العباد كلهم، مؤمنهم وكافرهم، برَّهم وفاجرهم، هذا في الدنيا، أما يوم القيامة فخص به أولياءه المؤمنين، يقول الله – تعالى –: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِيَ أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالْطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ قُلْ هِي لِلَّذِينَ آمَنُواْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَذَلِكَ نُفَصِّلُ الآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٢]، والجواد معناه: كثير العطاء الذي عمَّ بجودة جميع الكائنات، ملأها من فضله وكرمه ونعمه المتنوعة، فلا يخلو مخلوق من إحسانه طرفة عين، فإنه – سبحانه – يحبُّ من عباده أن يُؤمِّلوه ويرجوه ويسألوه من فضله، لأنه الملك الحقَّ الجواد، أجود من سُئل، وأوسع من أعطى، والمرجوّ من الجواد الكريم – سبحانه – أن يمُنَّ علينا جميعاً بفعل الأسباب المؤدية إلى نيل جوده وكرمه، وأن يُعيذنا من الأسباب الموصلة إلى سخطه وعقوبته وانتقامه، فالجود جوده، والمنَّ منَّه، والأمر إليه من قبل ومن بعد لا شريك له[٢].

المطلب السادس: دلالة حديث السبعين ألفاً الذين يدخلون الجنة بغير حساب على توحيد الأسماء والصفات وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: تعريف الاسم والصفة في اللغة والاصطلاح:

الاسم في اللغة: السمة، الرفعة، السمو، اللفظ الذي وضع دلالة على المعنى، ما دل على معنى في نفسه، فالاسم في اللغة ما أنبأ عن المسمى، فأسماء الأشياء هي من الألفاظ الدالة عليها، وقد أجمع البصريون على أن الاسم المراد به العلو والارتفاع[٣].

الاسم في الاصطلاح: إن أسماء الله الحسنى هي: كلماته الدالة على ذاته المتضمنة إثبات صفات الكمال له بلا مماثلة وتنزيهه عن صفات النقص والعيب[٤].

---

(١) الجواب الكافي (١٨٠– ١٨١).

(٢) مدارج السالكين (١/ ٢١١– ٢١٢)

(٣) اشتقاق أسماء الله الحسنى (٢٥٥)، لسان العرب (١٠٤/١٤)، تهذيب اللغة (١١٧/١٣).

(٤) لقد اختلف الناس في مسألة الاسم والمراد به إلى عدة أقوال: –

١) إن الاسم هو المسمى وهو رأي كثير من المنتسبين إلى السنة كاللالكائي والبغوي وغيرهما، وهو أحد قولي أصحاب أبي الحسن الأشعري كابن فورك وغيره.

٢) إن الأسماء ثلاثة أقسام:– تارة يكون الاسم هو المسمى كاسم الموجود، وتارة يكون غير المسمى كاسم الخالق، وتارة لا يكون هو ولا غيره كاسم العليم والقدير وهذا قول الأشعري.

٣) إن الاسم للمسمى وهذا الإطلاق اختيار أكثر المنتسبين إلى أهل السنة كالإمام أحمد وابن تيمية وابن القيم وغيرهم.

٤) الإمساك عن القول في هذه المسألة نفياً أو إثباتاً، إذا كان كل من الإطلاقين أي الاسم غير المسمى، أو الاسم هو المسمى بدعة وهذا رأي بعض أهل السنة.

يتضح من التعريف أن الاسم للمسمى وهذا مذهب أهل السنة والجماعة[١] الموافق لقوله – تعالى -: ﴿ وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا ﴾ [الأعراف: ١٨٠] ﴿ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى ﴾ [الإسراء: ١١٠]، ولقول الرسول – ﷺ –: (إن لله تسعة وتسعين اسماً من أحصاها دخل الجنة)[٢].

الصفة في اللغة: الحالة التي يكون عليها الشيء من حليته ونعته كالسواد والبياض والعلم والجهل فالمراد من الصفة الإرادة اللازمة للشيء، والمراد بالنعت: وصفك الشيء بما فيه من حُسن[٣].

تعريف توحيد الأسماء والصفات في الاصطلاح: هو الاعتقاد الجازم بإفراد الله – تعالى – بأسماء حسنى[٤] وصفات علا يجب إثباتها والإيمان بها وفق ما أثبته الله – سبحانه وتعالى– لنفسه في كتابه المجيد، وأثبته له رسوله – ﷺ– على ما يليق بجلاله من غير تحريف[٥] ولا تعطيل[٦] ولا تكييف[٧] ولا تمثيل[٨]، ونفي ما نفاه الله عن نفسه –جل وعلا– أو نفاه عنه رسوله – ﷺ – من كل العيوب والنقائص وكل ما ينافي كماله وجلاله[٩].

---

٥) الجهمية التي تقول أن الاسم غير الذات. انظر المقالات (٢٠٣/١)، وشرح اعتقاد أهل السنة (٢٠٤/٢)، والفتاوى (١٨٦/٦)، ومعالم التنزيل للبغوي (٥٠/١)، الحجة في بيان المحجة (١٦٢/٢)، الرد على من أنكر الحرف والصوت (١٧٩).

(١) الفتاوى (٣٧٩/٦)، ، بدائع الفوائد (١٥٩/١-١٧٠)، الماتريدية وموقفهم من الأسماء والصفات للأفغاني (٤٠٠/٢).

(٢) البخاري كتاب التوحيد – باب إن لله مئة اسم إلا واحد (٢٦٩١/٦)، ومسلم كتاب الدعوات والذكر – باب في أسماء الله (٢٠٩٢/٤).

(٣) لسان العرب (٣٥٦/٩-٣٥٧)، المصباح المنير (٢٥٤)، القاموس المحيط (٧٦٦٦/١)، المعجم الوسيط (١٠٣٦-١٠٣٧)، معجم مقاييس اللغة (٤٤٨/٥).

(٤) الرسالة التدمرية (٦-٧).

(٥) التحريف في اللغة: التغيير والتبديل والطرف، واصطلاحاً: تغيير ألفاظ الأسماء الحسنى والصفات العلا أو معانيها إلى معان لا يدلان عليها، وهو ينقسم إلى قسمين: القسم الأول: تحريف اللفظ بزيادة أو نقص، أو تغيير شكل، وذلك كقول الجهمية ومن تبعهم في استوى إلى استولى بزيادة اللام، وكقول اليهود: حنطة لما قيل لهم ﴿ وَقُولُوا حِطَّةٌ ﴾ وكقول بعض المتبدعة بنصب لفظ الجلالة في قوله – تعالى -: ﴿ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا ﴾ [النساء: ١٦٤]، القسم الثاني: تحريف المعنى وهو إبقاء اللفظ على حاله وتغيير معناه وذلك كتفسير المبتدعة الغضب بإرادة الانتقام، والرحمة بإرادة الإنعام، واليد بالنعمة، ومن فرق التحريف: الكلابية والأشاعرة والماتريدية. انظر المفردات (١١٤)، والمقالات (٣٥٠/١-٣٥١) (٢٢٥/٢)، درء التعارض ط دار الكنوز (٧٧/٢-٨٥)، والفتاوى (٤٧١/١٦)، ومنهاج السنة (١٠٨/٢)، التوحيد للماتريدي (٦٥-٦٩)، وتفسير النسفي (٢٢٢/٤-٤٣٩).

(٦) التعطيل في اللغة: الترك والخلو والفراغ ومنه قولهم: جيد معطلة: أي خالية من الحُلي، ومنه قوله – تعالى – ﴿ وَبِئْرٍ مُعَطَّلَةٍ ﴾ [الحج: ٤٥] أي هجرها أهلها، واصطلاحاً: نفي دلالة نصوص الكتاب والسنة عن المراد بها، وللتعطيل أنواع: ١. تعطيل الله عن كماله المقدس وذلك بتعطيل أسمائه وصفاته أو تعطيل شيء من ذلك كما فعلت الجهمية والمعتزلة. ٢. تعطيل الله بترك معاملته وذلك بترك عبادته أو بعضها أو عبادة غيره معه. ٣. تعطيل المخلوق عن خالقه وذلك مثل قول القائلين: إن الطبيعة هي التي أوجدت الأشياء وأنها تتصرف بطبيعتها، ومن فرق التعطيل: الفلاسفة، والباطنية، والجهمية، والمعتزلة، والكلابية، والأشاعرة، والماتريدية. انظر المفردات (١١٤)، التوقيف على مهمات التعاريف (٥١٧)، الرد على الجهمية (١٠٤-١٠٥)، درء التعارض – ط دار الكتب ١٩٧١م (٤٠/١-٤١)، الأصول الخمسة (١٢٩)، خبيئة الأكوان لخان (١٥).

(٧) التكييف في اللغة: تفعيل من الفعل كيف يكُيف تكييفاً، وهو حكاية الكيفية، والكيفية هي كنه الشيء وحقيقته، واصطلاحاً: هو حكاية كنه وحقيقة مالا يعلمه إلا الله من المعاني، وذلك كأن يحكي حقيقة الذات الإلهية أو حقيقة صفاتها، أو حقيقة ما هي عليه، وهذا لا يمكن للبشر لأنه مما استأثر الله – تعالى – بعلمه. انظر المفردات (٤٤٤-٤٤٥)، قطف الثمر في بيان عقيدة أهل الأثر (٣١)، وشرح العقيدة الواسطية (١٤).

(٨) التمثيل: تفعيل من الفعل مثل يمثل تمثيلاً والمثل وهو الند والنظير، واصطلاحاً: هو مساواة غير الله – تعالى – بالله ذاتاً وصفاتاً أو العكس وهو ثلاثة أقسام: ١. تشبيه المخلوق بالخالق كما شبهت النصارى المسيح ابن مريم بالله – تعالى – وكما شبهت اليهود عزيزاً بالله – تعالى – تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً. ٢. تشبيه الخالق بالمخلوق كما فعلت المشبهة الذين يقولون: له وجه كوجه المخلوق، ويد كيد المخلوق، وسمع كسمع المخلوق ونحو ذلك من التشبيه الباطل. ٣. تشبيه الخالق بالمعدومات والمستحيلات والناقصات أو الجمادات، وهذا الذي وقع من الجهمية والمعتزلة، ومن أشهر فرق التمثيل: البيانية، والمغيرية، والمنصورية، والخطابية، والحلولية، والمقنعية، والزرارية، والمعتزلة والروافض وغيرهم. انظر التوقيف على مهمات التعاريف (٦٣٦)، المقالات (٦٧/١-٨٧)، الفرق بين الفرق (٨٦-٨٧)، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين (٧١/١-٧٣)، والبرهان (٧٥-٧٧)، وذكر مذاهب الفرق (٨٦-٧٨)، وعقائد الثلاث والسبعين فرقة (٤٦٣/١)، الأجوبة الأصولية (٣٢).

(٩) لوامع الأنوار البهية (١٢٩)، الرسالة التدمرية (٦-٧)، اجتماع الجيوش الإسلامية (٩٣-٩٥)، مدارج السالكين (٤٨/١-٤٩).

المسألة الثانية: الفرق بين الاسم والصفة:

المراد بأسماء الله كل ما دل على ذات الله مع صفات الكمال القائمة به مثل القادر، العليم، الحكيم، السميع، البصير، فإن هذه الأسماء دلت على ذات الله، وعلى ما قام بها من القدرة والعلم والحكمة والسمع والبصر، فالاسم يدل على أمرين، والصفة تدل على أمر واحد، ويقال: الاسم يتضمن للصفة والصفة مستلزمة للاسم(١) ولمعرفة ما يميز الاسم عن الصفة والصفة عن الاسم أمور منها:

أولاً: أن الأسماء يشتق منها صفات أما الصفات فلا يشتق منها أسماء، فنشتق من أسماء الله الرحيم، والقادر، والعظيم صفات الرحمة، القدرة، والعظمة، لكن لا نشتق من صفات الإرادة والمجي والمكر اسم المريد والجائي والماكر، فأسماؤه – سبحانه وتعالى – أوصاف كمال قال ابن القيم يرحمه الله:

أسماؤه أوصاف مدح كلها مشتقة قد حملت لمعان(٢).

ثانياً: إن الاسم لا يشتق من أفعال الله، فلا نشتق من كونه يحب ويكره ويغضب اسم المحب والكاره، والغاضب(٣)، أما صفته فتنشق من أفعاله، فنثبت له صفة المحبة والكره والغضب ونحوها من تلك الأفعال(٤)، ولذلك من قواعد أهل السنة والجماعة في الأسماء والصفات قاعدة: (باب الصفات أوسع من باب الأسماء)(٥).

ثالثاً: إن أسماء الله – عز وجل – وصفاته تشترك في الاستعاذة والحلف بها(٦)، ولكن تختلف في التعبد والدعاء، فيتعبد الله بأسمائه فنقول: عبد الكريم، وعبد الرحمن، وعبد العزيز، لكن لا يتعبد بصفاته فلا نقول: عبد الكرم، وعبد الرحمة، وعبد العزة، كما أنه يُدعى بأسمائه فنقول: يا رحيم ارحمنا ويا كريم أكرمنا، ويا لطيف ألطف بنا، لكن لا ندعو صفاته فنقول: يا رحمة الله ارحمينا، أو يا كرم الله، أو يا لطف الله! ذلك أن الصفة ليست هي الموصوف، فالرحمة ليست هي الله، بل هي صفة الله، وكذلك العزة وغيرها، فهذه صفات لله، وليست هي الله، ولا يجوز التعبد إلا لله، ولا يجوز دعاء إلا الله، لقوله – تعالى –: ﴿يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا﴾ [النور: ٥٥] وقوله: ﴿ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [غافر: ٦٠] فلذا يجب أن نفرق بين دعاء الصفة كأن يقول القائل يا رحمة الله ارحمينا وبين دعاء الله بصفة من صفاته، كأن يقول: اللهم ارحمنا برحمتك فهذا لا بأس به لأن القائل سأل الله – عز وجل – ولم يدعو ويسأل الصفة فقط(٧).

---

(١) فتاوى اللجنة الدائمة للدويش (١١٦/٣).

(٢) شرح القصيدة النونية (١٢٥/٢).

(٣) مدارج السالكين تحقيق الفقي (٤٢٥/٣)، منهج ودراسات لآيات الأسماء والصفات للشنقيطي (٢٦).

(٤) الفتاوى (٣٧/٦-٥١٥)، بدائع الفوائد (١٦٢/١)، القواعد المثلى (٣٠).

(٥) الفتاوى (٦/ ٣٧، ٥١٥) ، بدائع الفوائد (١/ ١٦٢)، منهج ودراسات لآيات الأسماء والصفات للشنقيطي (٢٦).

(٦) الفتاوى (١٤٣/٦)، شرح السنة للبغوي (١٨٥/١-٢٢٩).

(٧) فتاوى الشيخ ابن عثمين (٢٦/١).

المسألة الثالثة: دلالة حديث السبعين ألفاً الذين يدخلون الجنة بغير حساب على توحيد الأسماء والصفات:

١. **جاء في الأحاديث الأربعة التي رواها الإمامان البخاري ومسلم – يرحمهما الله –: (ﷺ).**

ورد لفظ الجلالة (الله) الذي هو من أفضل أسماء الله الحسنى حيث إن الأسماء كلها تعود إليه، فالله المراد به ذو الألوهية والألوهية صفة لله – تعالى – تعني استحقاقه – جل وعلا – للعبادة لماله من الأسماء الحسنى والصفات العلا والمحامد العظيمة، لذلك يقول ابن عباس – رضي الله عنهما –: (الله ذو الألوهية والعبودية على خلقه أجمعين)[١]، فالله اسم عظيم من أسماء الله الحسنى، وهو أكثر أسماء الله الحسنى وروداً في القرآن الكريم، فقد ورد في القرآن أكثر من ألفين ومائتي مرة، وهذا مالم يقع لاسم آخر، وقد افتتح الله – جل وعلا – به ثلاثاً وثلاثين آية، وذكر جماعة من أهل العلم أنه اسم الله الأعظم الذي إذا دُعي به أجاب وإذا سُئل به أعطي، ولهذا الاسم خصائص ومميزات اختص بها، منها: أنه الأصل لجميع أسماء الله الحسنى، وسائر الأسماء مضافة إليه، يقول الله – تعالى –: ﴿وَلِلَّهِ الأَسْمَاء الْحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٨٠] وهو مستلزم لجميع معاني الأسماء الحسنى دالٌّ عليها بالإجمال والأسماء الحسنى تفصيل وتبين لصفات الإلهية التي هي صفات الجلال والكمال والعظمة، فهو الاسم الذي مرجع سائر أسماء الله الحسنى إليه، ومدار معانيها عليه، فالله هو الذي له أوصاف الجلال والكمال والعظمة التي استحق لأجلها أن يؤله وأن يخصَّ وحده بالذل والخضوع والانكسار.

٢. **جاء في الأحاديث الأربعة التي روها الإمامان البخاري ومسلم – يرحمهما الله –: (وعلى ربهم يتوكلون).**

ورد لفظ (ربهم) والرب اسم من أسماء الله الحسنى، فالرب – عزوجل – هو المتفرد بالخلق والرزق والإحياء والإماتة، وسائر أنواع التصريف والتدبير لملكوت السماوات والأرض، وإفراده – تعالى – بالحكم والتشريع بإرسال الرسل وإنزال الكتب[٢]، فالرب اسم عظيم لله – جل وعلا – تكرر وروده في القرآن الكريم في مقامات عديدة وسياقات متنوعة تزيد على خمس مائة مرة، يقول الله – تعالى –: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: ١]، ويقول: ﴿قُلْ إِنَّ صَلاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الأنعام:] ومعنى الرب: أي ذو الربوبية على خلقه أجمعين، خلقاً وملكاً وتصرفاً وتدبيراً، وهو من الأسماء الدالَّة على جملة معانٍ لا على معنى واحد، بل إنَّ هذا الاسم إذا أُفرد تناول في دلالاته سائر أسماء الله الحسنى وصفاته العليا، فالرب هو القادر، الخالق، البارئ المصَّور، الحيَّ القيوم، العليم، السمع، البصير، المحسن، المنعم الجواد، المعطي المانع، الضار النافع، المقّدم المؤخر، الذي يضل من يشاء ويهدي من يشاء، ويسعد من يشاء ويشقي من يشاء، ويعز من يشاء ويذل من يشاء، إلى غير ذلك من معاني ربوبيته التي له معها ما يستحقه من الأسماء الحسنى، فكل ما حصل في هذه الأحاديث من عرض الأمم على الرسول – ﷺ –

---

(١) ابن جرير في الجامع (١/ ٥٤).

(٢) الفتاوى (٣٣٨٠)، مدارج السالكين (١/ ٣٤)، فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية للدويش (١/ ٥٥).

وإرسال الرسل، وحكمه – عز وجل – بإدخال سبعين ألفاً من أمة محمد – ﷺ – الجنة بغير حساب ولا عقاب، كل ذلك وزيادة يدخل تحت ربوبيته – عز وجل – ومشيئته، والمشيئة من الصفات التي اتصف الله – عز وجل – بها فكل ما شاء كان، ومالم يشاء لم يكن، فكلُ ما وُجد وخُلق هو من إرادة الله وقدره بمشيئته – عز وجل – وهو المذهب الحق، وبذلك يتضح خطأ المعتزلة القدرية الذين قالوا: إن الله يحب الإيمان والعمل الصالح، ولا يحب الفساد، ولا يرضى لعباده الكفر، فلذلك فإن المعاصي ليست مقدرة له، ولا مقضية فهي خارجة عن مشيئته وخلقه، والأشاعرة، والجهمية والصوفية الذين يقولون: إن الله خالق كل شيء فجعلوا المشيئة والإرادة والمحبة والرضا بمعنى واحد، فالمعاصي والكفر كلها محبوبة لله – تعالى – لأنه شاءها وخلقها، والصحيح أن الإرادة نوعان: أحدها: نوع بمعنى المشيئة العامة وهذه الإرادة الكونية القدرية وهي شاملة لكل ما يقع في هذا الكون، وأدلة هذا النوع كثيرة منها قوله – تعالى –: ﴿فَمَن يُرِدِ اللَّهُ أَن يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلإِسْلامِ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي السَّمَاء كَذَلِكَ يَجْعَلُ اللَّهُ الرِّجْسَ عَلَى الَّذِينَ لاَ يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنعام: ١٢٥] فهذه الإرادة لا تستلزم المحبة وليست بمعناها، والثانية: نوع بمعنى المحبة والرضا كقوله – تعالى –: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلاَ يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥] وهذه هي الإرادة الدينية الشرعية، وهي تستلزم المحبة والرضا والأمر(١).

٣. **جاء في الحديث الأول الذي رواه الإمام البخاري – يرحمه الله –: (قلت: ما هذا؟ أمتي هذه؟ قيل: بل هذا موسى وقومه) وجاء في الحديث الرابع الذي رواه الإمام مسلم – يرحمه الله –: (فظننت أنهم أمتي فقيل لي: هذا موسى).**

إن الحديثين لم يوضحا من الذي أجاب الرسول – ﷺ – عندما سأل: (أمتي هذه؟) وتلقى الرد من الله – عز وجل– سواءً كان المتكلم الله – سبحانه وتعالى – أم أمر جبريل – عليه السلام – أن يجيب الرسول – ﷺ – ففي كلتا الحالتين نثبت صفة الكلام لله – تعالى – فصفة الكلام لله – عز وجل – صفة ذاتية فعلية، فصفة ذاتية: هي التي لم يزل الله – تعالى – متصفاً بها دائماً كالعلم، والقدرة، والحياة، والسمع، والبصر، والوجه، واليدين، والكلام... ونحو ذلك، أما كونها صفة فعلية: فهي الصفة المتعلقة بمشيئة الله وقدرته، إن شاء فعلها وإن شاء لم يفعلها، كالمجيء والنزول، والغضب، والفرح، والضحك، والكلام، ونحو ذلك، وتُسمى الصفات الاختيارية المشيئية، فصفات الله – تعالى – الفعلية لا حصر لها، والصفات الفعلية من حيث قيامها بذات الله تسمى صفات ذات، ومن حيث تعلقها بما ينشأ عنها من الأقوال والأفعال تُسمى أفعال، ومن أمثلة ذلك صفة الكلام، فكلام الله – عز وجل – باعتبار أصله ونوعه صفة ذات، وباعتبار آحاد الكلام وأفراده صفة فعل(٢) فكلمات الله – تعالى – نوعان: كونية

---

(١) التنوير في إسقاط التدبير للسكندري (٤٧)، إيقاظ الهمم في شرح الحكم لابن عجيبة (٣٦- ٤١)، شرح حكم ابن عطاء لزروق (٣٥- ٣٦)، الفتاوى (٨/ ١٨٨– ١٩٧، ٤٤٠- ٤٧٦) (١٧- ١٠١)، منهاج السنة ط مكتبة الرياض الحديثة (١/ ٣٦٠)، التسعينية (٢٧٠).

(٢) الصواعق المرسلة (٢/٢٦٠-٢٦١).

ودينية[1]، فكلماته الكونية: هي التي استعاذ بها النبي – ﷺ – في قوله: (أعوذ بكلمات الله التامات التي لا يجاوزهن بر ولا فاجر)[2] يقول الله – تعالى –: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢] وقوله: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا لَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِهِ﴾ [الأنعام: ١١٥]، والكون كله داخل تحت هذه الآيات، وسائر الخوارق، وهذه الأحاديث وخوارقها تدخل تحت هذا النوع، النوع الثاني: الكلمات الدينية: وهي القرآن وشرع الله الذي بعث به رسوله – ﷺ – وهي أمره ونهيه وخبره، وحظ العبد منها العلم بها والعمل، والأمر بما أمر الله به، كما إن حظ العباد عموماً وخصوصاً العلم بالكونيات والتأثير فيها أي: بموجبها، فالأولى تدبيرية كونية، والثانية: شرعية دينية، فكشف الأولى العلم بالحوادث الكونية، وكشف الثانية العلم بالمأمورات الشرعية.

وبذلك يتضح مذهب أهل السنة الجماعة من صفة الكلام لله – تعالى – فالكلام عندهم صفة ذاتية فعليه، فإنه باعتبار أصله صفة ذاتية، لأن الله – تعالى – لم يزل ولا يزال متكلماً، وباعتبار آحاد الكلام صفة فعلية، لأن الكلام يتعلق بمشيئته وقدرته[3]، ومذهب أهل السنة والجماعة هو المذهب الحق الذي يدل عليه الكتاب والسنة، ويوافق العقل والفطرة.

فأهل السنة والجماعة يقولون: إن كلام الله – تعالى – صفة قائمة بذاته – تعالى –، وإنه – سبحانه – يتكلم بمشيئته وقدرته بما شاء، متى شاء، وكيف شاء.[4].

وبذلك يتضح خطأ الخوارج والمعتزلة والجهمية والإمامية من الشيعة الذين يقولون: إن القرآن مخلوق، والكلابية من المرجئة الذين يقولون: إنه لم يزل الله – تعالى – متكلماً، وكلامه صفة قائمة به وهو الكلام النفسي، وهو قديم بقدمه – تعالى – غير متعلق بمشيئته وقدرته، وإنه ليس هو بحروف ولا يكون صوتاً، ولا يتجزأ ولا يتبعض، ولا يتغاير ولا يتفاضل، وهو معنى واحد يصير أمراً ونهياً عند وجود المأمور والمنهي، فالأمر والنهي والخبر عندهم معاني محدثة، ويقولون: الحروف المنظومة قراءة القرآن، وهي عبارة عن كلام الله وهي مخلوقة، والعبارات عن كلام الله تتغاير وتختلف، فيُعبر عنه بالعربية كالقرآن، والعبرية كالتوراة، والسريانية كالإنجيل، وكله كلام واحد لا يتغاير[5]، وإنما تغايرت العبارة، فنفوا أن يكون القرآن المنزل كلام الله، وإنما هو عبارة عنه مخلوقة، وأنكروا أن الرب – تعالى – لم يزل آمراً ناهياً مخبراً، وإنما هذه معان مُحدثة، وقالوا: إن صفة الكلام الثابتة لله – تعالى – إنما هي الكلام النفسي، وهو قائم غير متعلق بمشيئته وقدرته، وهو معنى واحد، فانظر إلى الجمع بين المتناقضات في مسألة واحدة، فهم يقولون في بداية القول: إن الله يتكلم باستمرار وهو كلام نفسي لا يسمع وهو غير متعلق بالمشيئة، ثم يجعلون كلامه محدثاً فدل ذلك على أنه كان بعد أن لم يكن، وهم يتناقضون ويقولون: إن كلام الله مستمر، ومن التناقض عندهم

---

(١) شفاء العليل (٢٨٢)، الفرق بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان (١١٨-١١٩)، والفتاوى (١١/٢٧٠-٢٧١).

(٢) أحمد في مسنده (٤١٩/٣)، وابن السني في عمل اليوم والليلة (٦٤٢) واسناده صحيح.

(٣) شرح لمعة الاعتقاد (٧٤)، والقواعد المثلى لابن عثيمين (٣٤).

(٤) شرح لمعة الاعتقاد (٧٤)، العقيدة السلفية بين الإمام أحمد والإمام ابن تيمية (٦٢-٦٤).

(٥) شرح العقيدة الطحاوية ط المكتب الإسلامي (١٦٨-١٦٩)، حكاية المناظرة في القرآن مع بعض أهل البدع (١٧-٢٠) الرسالة الأكملية (٤).

في تلك المسألة قولهم إن كلام الله نفسي لا يُسمع وهو ليس بحروف ولا يكون صوتاً ولا يتجزأ وهو معنى واحد، ثم يقولون: بالأمر والنهي فكيف يكون الأمر والنهي معنى واحداً، وكيف يُسمع الأمر والنهي وهم يقولون: إن كلام الله نفسي، ومن التناقض الظاهر قولهم: إن كلام الله ليس بحروف ثم يقولون: إن الحروف المنظومة هي عبارة عن كلام الله، وبعد أن أثبتوا الأمر والنهي ناقضوا أنفسهم فأنكروا أن يكون الرب – تعالى – آمراً ناهياً.

وأما الأشاعرة والماتريدية فقد وافقوا الكلابية في معتقدهم، إلا أنهم خالفوهم في أن كلام الله في الأزل أمر ونهي وخبر واستخبار، والله – تعالى – لم يزل آمراً ناهياً مخبراً، وأن هذه صفات للكلام لا أنواع له، وكلام الله القائم بذاته الكلام النفسي هو الأمر بكل مأمور، والنهي عن كل منهي، والخبر عن كل مخبر[1]، وقولهم يجمع بين المتناقضات فكيف يكون الأمر والنهي والخير، والاستخيار نوعاً واحداً؟ وكيف يُسمع الأمر والنهي والخير إلا بالصوت، وهم يجعلون كلام الله نفسي لا ينفك عنه – تعالى –، ويزيد التناقض عندهم عندما قالوا: إن الكلام ليس بحروف وأصوات، فماذا يكون الأمر والنهي والخبر إذن؟ فهم في النهاية شابهوا الجهمية والمعتزلة في معتقدهم المتناقض، يقول شيخ الإسلام – يرحمه الله –: (لكن الأصل العقلي الذي بنى عليه ابن كلاب قوله في كلام الله وصفاته هو أصل الجهمية والمعتزلة بعينه)[2]، والأشاعرة والماتريدية قد وافقوا ابن كلاب تقريباً في معتقده، والكرامية من المرجئة يقولون: كلام الله غير مخلوق وهو مع ذلك حادث، وهو حروف وأصوات قائمة بذات الله – تعالى –، متعلق بمشيئته وقدرته بعد أن كان الكلام ممتنعاً عليه، وإنه ليس لله كلام في الأزل، أي لم يكن متصفاً به لعدم وجود الحادث، فجمعوا بين المتناقضات في القول، فكيف يكون كلام الله غير مخلوق وهو مع ذلك حادث؟ فالحادث هو ما كان بعد أن لم يكن فيكون مخلوقاً، فإما أن يكون غير مخلوق وغير حادث، وإما أن يكون مخلوقاً وحادثاً، وفرقة الكرامية الآن لا وجود لها تقريباً، فظهر أن الكلابية والأشاعرة والماتريدية قد خالفوا أهل السنة والجماعة في إثبات صفة الكلام لله – تعالى –، أما بعض الخوارج والإمامية من الشيعة والمعتزلة والجهمية فيقولون: بخلق القرآن صراحة، يقول الإمام البخاري – يرحمه الله – عنهم: (ليس هؤلاء من أهل التوحيد هؤلاء الزنادقة، من زعم أن القرآن مخلوق فقد زعم أن الله مخلوق، يقول الله: بسم الله الرحمن الرحيم، فالله لا يكون مخلوقاً، والرحمن لا يكون مخلوقاً، والرحيم لا يكون مخلوقاً، وهذا أصل الزنادقة)[3] فالزنادقة والمتفلسفة وبعض غلاة الصوفية يقولون: كلام الله لا وجود له خارج نفس الرسول – ﷺ –، وإنما هو ما يفيض على النفوس من المعاني، أو ما يفيض من العقل الفعال أو غيره، والعقل الفعال عندهم جبريل في بعض الأحيان، ويقولون: إن كلام الله مُحدث في نفس النبي وبذلك يعطلون الله – تعالى – عن كلامه وصفاته ودينه الذي ارتضاه للخلق أجمعين فحصلت الموافقة بين هؤلاء والجهمية والمعتزلة والإمامية والخوارج في كون كلام الله مخلوقاً، فالفلاسفة الغلاة يجعلون ألفاظ القرآن الكريم من إنشاء جبريل أو من إنشاء الرسول عندما فاض عليه العقل

---

(١) حكاية المناظرة (١٧-٣١).

(٢) حديث النزول (١٧٣).

(٣) خلق أفعال العباد (٨).

الفعال[١]، في حالة قولهم بأن العقل الفعال غير جبريل فيتضح بذلك أن الفلاسفة والخوارج والشيعة والمعتزلة والمرجئة والجهمية قد خالفوا أهل السنة والجماعة في إثبات هذه الصفة.

ونجد المستشرقين الآن يزعمون أن القرآن ليس من كلام الله – تعالى – وإنما هو ما جاءت به عبقرية محمد – ﷺ –، أو من الكتب قبله، أو من القوانين الرومانية، وقد نهج نهجهم تلميذهم طه حسين فيقول: إنه قد يكون ما في الأخبار من قصص استقاها النبي – ﷺ – من البيئة التي عاش فيها، أو استقاها نتيجة لاتصاله بأهل الكتاب[٢].

فالحديث قد دل بمنطوته على إثبات صفة الكلام لله – تعالى – وهو صفة ذاتية فعلية[٣]، وإن الله لم يزل متكلماً إذا شاء ومتى شاء وكيفما شاء بكلام يقوم به[٤]، وهو يتكلم بصوت يُسمع، وأن نوع الكلام قديم[٥]، وإن لم يكن الصوت المعين قديماً[٦]، فالقرآن الكريم جميعه كلام الله – تعالى – حروفه ومعانيه، ليس شيء من ذلك كلاماً لغيره، ولكن أنزله على رسوله – ﷺ – وليس القرآن الكريم اسماً لمجرد المعنى ولا لمجرد الحرف وإن الله – تعالى – يتكلم بصوت كما جاء في الأحاديث الصحاح كقول الرسول – ﷺ –: (إذا تكلم الله بالوحي سمع أهل السماوات شيئاً فإذا فُزع عن قلوبهم وسكن الصوت عرفوا أنه الحق من ربهم، ونادوا ماذا قال ربكم؟ قالوا: الحق)[٧].

٤. جاء في الحديث الأول الذي رواه الإمام البخاري – يرحمه الله –: (حتى رُفع لي سواد عظيم، قلت: ما هذا؟ أمتي هذه؟ قيل: بل هذا موسى وقومه، قيل: انظر إلى الأفق، فإذا سواد يملأ الأفق، ثم قيل لي: انظر ها هنا وها هنا في آفاق السماء فإذا سواد قد ملأ الأفق).

يوضح الحديث لنا أن الرسول – ﷺ – قد رأى عدداً كبيراً من الناس يملأ الأفق في السماء، فإذا كان الله – عز وجل – قد رفع شأن هذه الأمة أمة محمد – ﷺ – حتى جعلهم في السماء أي في العلو، وهذا ما فعله مع أمة موسى – ﷺ – فمن باب أولى أن يتصف هو – سبحانه وتعالى – بتلك الصفة، من باب قياس الأولى فالله – عز وجل – في السماء وهو في العلو، وبذلك تثبت له صفة العلو علواً يليق بجلاله وعظمته فالله – عز وجل – فوق المخلوقات يقول الله – تعالى –: ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ﴾ [الأنعام: ١٨، ٦١] ويقول: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية ط المكتب الإسلامي (١٦٨-١٦٩)، إغاثة اللهفان ط دار الحديث (٦١٨/٢-٦١٩).

(٢) آراء المستشرقين حول القرآن الكريم (٣٢٩-٤٠٤)، وأضواء على الاستشراق والمستشرقين (١٧٩)، وفي الأدب الجاهلي (١٤٤-١٤٥).

(٣) يتضح بذلك خطأ الأشاعرة والماتريدية والكلابية والسالمية والملاحدة والباطنية والشيعة والصوفية الذين قالوا: إن الكلام صفة قائمة بذاته، أي لا يتكلم وقت ما يشاء كيف ما يشاء. انظر الفتاوى (٢٨٣/٦ – ٢٨٥)، وشرح الأصفهانية – تحقيق العودة (٣٤١)، والنبوات ط دار الكتب العلمية (٢٠٢)، ومختصر الصواعق المرسلة (٢٨٦/٢-٢٩٣).

(٤) يتضح بذلك خطأ الجهمية والمعتزلة والإمامية والفلاسفة والصوفية الذين يقولون: إن كلام الله ليس صفة قائمة به، وقول الجهمية والمعتزلة والخوارج والإمامية الذين يقولون بخلق القرآن. انظر عقائد الثلاث والسبعين فرقة (٢٧٣/١)، وشرح أصول اعتقاد أهل السنة (٣٠/١-٣١)، الفتاوى (١٨٨/١-١٨٩).

(٥) يتضح بذلك خطأ الكرامية والهشامية الذين يقولون: إن كلام الله قائم به، لكنه حادث بذات الله – تعالى – تكلم بعد أن لم يكن متكلماً. انظر المقالات (٢٢٣/١)، الفرق بين الفرق (١٦١-١٦٣)، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين (٨٧-٨٩)، التبصير في الدين (١١١-١١٧)، البرهان (٣٥-٣٦ ، ٨٢)، الفتاوى (٢٨٣/٦) (٩، ٢٨٥-٣١٦).

(٦) بذلك يتضح خطأ من قال: إن الله لا يتكلم بصوت مسموع كالفلاسفة والصوفية والجهمية والمعتزلة والأشاعرة والماتريدية والكلابية والسالمية. انظر الجواب الصحيح (١٦٢/٢-١٦٣) (٩٤/٣-١٠٣)، درء التعارض (٢٥٥/٢)، وشرح الأصفهانية – تحقيق العودة (٣٤١)، منهاج السنة ط دار العروبة (٢٧٨/٢-٢٨٦).

(٧) البخاري كتاب التوحيد – باب قوله – تعالى –: (لا تنفع الشفاعة عنده) (١٨٧/١٣).

﴾ [النحل: ٥٠]، ويقول الرسول – ﷺ – (لما قضى الله الخلق كتب في كتاب فهو عنده فوق العرش إن رحمتي سبقت غضبي)[١] ويقول أيضاً: (في تفسير قوله- تعالى -: ﴿ هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآَخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ ﴾ [الحديد: ٣] (أنت الأول فليس قبلك شيء، وأنت الآخر فليس بعدك شيء، وأنت الظاهر فليس فوقك شيء، وأنت الباطن فليس دونك شيء)[٢] ويقول: (فعلا جبريل حتى أتى به الجبار تبارك وتعالى)[٣]، ولا ريب أن الله – تعالى – لما خلق الخلق لم يخلقهم في ذاته المقدسة – تعالى – الله عن ذلك، فإنه الأحد الصمد الذي لم يلد ولم يولد، فتعين أنه خلقهم خارجاً عن ذاته، ولو لم يتصف – سبحانه – بفوقية الذات، مع أنه قائم بنفسه، غير مخالط للعالم، لكان متصفاً بضد ذلك، لأن القابل للشيء لا يخلو منه أو من ضده، وضد الفوقية السفول، وهو مذموم على الإطلاق لأنه مستقر إبليس وأتباعه وجنوده، وإذا كان صفة العلو والفوقية صفة كمال، لا نقص فيه، ولا يستلزم نقصاً، ولا يوجد محذوراً، ولا يخالف كتاباً ولا سنة ولا إجماعاً، فنفي حقيقته يكون عين الباطل والمحال الذي لا تأتي به شريعة أصلاً، فكيف إذا كان لا يمكن الإقرار بوجوده وتصديق رسله، والإيمان بكتابه، وبما جاء به رسله إلا بذلك؟؟، فكيف إذا انضم إلى ذلك شهادة العقول السليمة والفطر المستقيمة، والنصوص الواردة المتنوعة المحكمة على إثبات علو الله – تعالى – على خلقه، وكونه فوق عباده التي تقرب من عشرين نوعاً[٤] كما أثبتت الأحاديث التي وردت في الإسراء والمعراج إثبات صفة العلو لله – عزوجل – حيث إن الرسول – ﷺ – قد صعد السموات السبع ثم وصل إلى سدرة المنتهى، فالله – تعالى – يتصف بصفة العلو علواً يليق بجلاله وعظمته، فالله – عز وجل – يتصف بعلو الذات[٥]، وعلو القهر والقدر، فلذا فإن أهل السنة والجماعة يثبتون لله – تعالى – الجهة[٦] وهي جهة العلو، ويؤمنون بأنه – سبحانه – فوق العرش بلا تمثيل ولا تكييف ولا تحريف ولا تعطيل، والأدلة على ذلك أكثر من أن تُحصر ومنها على سبيل المثال لا الحصر: التصريح بفوقية الله – تعالى – مقروناً بأداة (من) المعنية للفوقية بالذات كقوله – تعالى -: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ﴾ [النحل: ٥٠] وذكرها مجردة من الأداة كقوله: ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ﴾ [الأنعام: ١٨-٦١]، والتصريح بالعروج إليه نحو: ﴿تَعْرُجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ [المعارج: ٤]، وقول الرسول – ﷺ –: (فيعرج الذين باتوا فيكم فيسألهم)[٧]، والتصريح برفعه بعض المخلوقات إليه كقوله – تعالى -: ﴿بَلْ رَفَعَهُ

---

(١) البخاري كتاب بدء الخلق – باب ما جاء في قول الله – تعالى–: ﴿ وهو الذي بدأ الخلق ثم يعيده وهو أهون عليه﴾ (٤/ ١٠٦)، ومسلم كتاب التوبة – باب في سعة رحمة الله – تعالى– وأنها وسعت غضبه (٤/ ٢١٠٧- ٢١٠٨).

(٢) مسلم كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار – باب ما يقول عند النوم وأخذ المضجع (٤/ ٢٠٨٤).

(٣) البخاري كتاب بدء الخلق – باب حديث الإسراء وقول الله – تعالى –: ﴿ سبحان الذي أسرى بعبده ليلاً ﴾ (٧/ ١٥٥- ١٥٩)، ومسلم كتاب الإيمان باب الإسراء برسول الله – ﷺ – وفرض الصلوات (٢/ ٢٢٢- ٢٢٣).

(٤) مختصر الصواعق المرسلة (٢/٢٠٥-٢١٧).

(٥) يتضح بذلك خطأ من حرف صفة العلو لأن إثبات علو الذات عندهم يؤدي إلى الحلول في السماء وإلى الظرفية، وإلى اتصاف الله – عز وجل – بالجسم، وأقوالهم منافية للحق الذي جاء في الكتاب والسنة. انظر شرح العقيدة الطحاوية (٢/٣٣٧-٣٩٤)، ومعارج القبول للحكمي – ط دار ابن القيم (١/١٤٤-٢٠٤).

(٦) إن أهل السنة والجماعة يقفون من الألفاظ المجملة التي تحتمل حقاً وباطلاً، مثل الجهة، والتحيز، والمكان، والجسم، والحركة موقفاً ثابتاً فإنهم يمتنعون من إطلاقها في الإثبات أو النفي، ولا يوافقون أحداً على إثبات لفظ منها أو نفيه حتى يعرفوا مراده، فإن أراد حقاً قُبل، لكن ينبغي التعبير عنه بألفاظ القرآن والسنة دون الألفاظ المجملة إلا عند الحاجة، وإن أراد باطلاً رُد، وإن اشتمل الكلام على حق وباطل لم يُقبل مطلقاً، ولم يُرد جميع معناه، بل يوقف اللفظ ويفسر المعنى. انظر التدمرية (٦٦)، وشرح العقيدة الطحاوية (١/٢٦١).

(٧) البخاري كتاب مواقيت الصلاة – باب وقت العصر (٢/٢٠)، ومسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة – باب فضل صلاة الصبح والعصر والمحافظة عليهما (٥/١٣٣).

اللَّهُ إِلَيْهِ ﴾ [النساء: ١٥٨] وقوله: ﴿إِنِّي مُتَوَفِّيكَ [1] وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾ [آل عمران: ٥٥]، والتصريح بالصعود إليه كقوله — تعالى -: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠]، والتصريح بالعلو المطلق الدال على جميع مراتب العلو ذاتاً وقدراً وشرفاً، كقوله — تعالى -: ﴿وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ﴾ [البقرة: ٢٥٥] ﴿وَهُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ﴾ [سبأ: ٢٣] ﴿إِنَّهُ عَلِيٌّ حَكِيمٌ﴾ [الشورى: ٥١]، والتصريح بتنزيل الكتاب منه كقوله — تعالى -: ﴿تَنْزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ﴾ [الزمر: ١] ﴿تَنْزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ﴾ [غافر: ٢]، والتصريح باختصاص بعض المخلوقات بأنها عنده، وأن بعضها أقرب إليه من بعض كقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ عِنْدَ رَبِّكَ﴾ [الأعراف: ٢٠٦] ﴿وَلَهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ عِنْدَهُ ﴾ [الأنبياء: ١٩] ففرق بين (من له) عموماً وبين (من عنده) من مماليكه وعبيده خصوصاً، وقول النبي — ﷺ — في الكتاب الذي كتبه الرب — تعالى — عنده على نفسه: (إنه عنده فوق العرش)[2] والتصريح بأنه — تعالى — في السماء وهذا عند المفسرين من أهل السنة على أحد وجهين: إما أن تكون في بمعنى (على)، وإما أن يُراد بالسماء العلو، لا يختلفون في ذلك ولا يجوز الحمل على غيره، والتصريح بالإستواء مقروناً بأداة (على) مختصاً بالعرش الذي هو أعلى المخلوقات مصاحباً في الأكثر لأداة (ثم) الدالة على الترتيب والمهلة، والتصريح برفع الأيدي إلى الله — تعالى —كقوله — ﷺ —: (إن الله يستحي من عبده إذا رفع يده أن يردهما صفراً)[3]، والتصريح بنزوله كل ليلة إلى سماء الدنيا والنزول المعقول عند جميع الأمم أن يكون من علو إلى سفل، وشهادته — ﷺ — لمن قال: (إن ربه في السماء بالإيمان)[4]، والنصوص الدالة على رؤية أهل الجنة له — تعالى — من الكتاب والسنة، وإخبار النبي — ﷺ — أنهم يرونه كرؤية الشمس والقمر ليلة البدر ليس دونه سحاب، ولا يرونه إلا من فوقهم، كما وضحت السنة النبوية هذا الأمر بكل وضوح، وبذلك يظهر خطأ من أنكر صفة العلو لله — تعالى — من الأشاعرة والماتريدية والمعتزلة والجهمية.

---

(١) للمفسرين في معنى التوفي في هذه الآية قولان: أحدهما: الرفع إلى السماء، والثاني: إنه الموت، فعلى القول الأول: يكون نظم الكلام مستقيماً من غير تقديم ولا تأخير، ويكون معنى (متوفيك) قابضك من الأرض وافياً تاماً من غير أن ينال منك اليهود شيئاً، من التوفي وهو أخذ الشيء وافياً تاماً، وهذا قول الحسن وابن جريج، وابن قتيبة، واختاره الفراء، والطبري، ومما يشهد لهذا الوجه قوله — تعالى -: ﴿ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ ﴾ [المائدة: ١١٧] أي رفعتني إلى السماء من غير موت، لأنهم بدلوا بعد رفعه، لا بعد موته، وعلى القول الثاني: يكون في الآية تقديم وتأخير تقديره: إني رافعك إلي ومطهرك من الذين كفروا ومتوفيك بعد ذلك، وهذا قول الفراء والزجاج، فتكون الفائدة في إعلامه بالتوفي تعريفه أنه رفعه إلى السماء لا يمنع من موته. انظر غريب القرآن (٣٤٦)، ومعاني القرآن للفراء (٢١٩)، وزاد المسير (١/٣٩٦-٣٩٧)، وتفسير ابن كثير (٢/٣٨-٣٩)، وفوائد في مشكل القرآن للعز بن عبد السلام (١٠٥)، والإجماع منعقد على أنه لم يرفع ميتاً، بل أجمعوا على أنه رُفع حياً.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) أحمد في المسند (٥/٤٣٨)، وابن أبي شيبة (١٠/٣٤٠)، والخطيب في تاريخه (٣/٢٣٥-٢٣٦) (٨/٣١٧)، والبغوي رقم (٣٨٥)، وصححه ابن حبان رقم (٢٣٩٩) و (٢٤٠٠).

(٤) بناء على حديث معاوية بن الحكم السلمي — رضي الله عنه — قال: أتيت رسول الله - ﷺ - فقلت: يا رسول الله إن جارية كانت لي ترعى غنماً فجئتها، وقد فقدت شاة من الغنم فسألتها عنها؟ فقالت: أكلها الذئب، فأسفت عليها وكنت من بني آدم، فلطمت وجهها، وعلي رقبة، أفأعتقها؟ فقال رسول الله - ﷺ - لها : أين الله؟ فقالت: في السماء، فقال: من أنا؟ فقالت: أنت رسول الله، فقال رسول الله — ﷺ — أعتقها فإنها مؤمنة. أخرجه مسلم في المساجد - باب تحريم الكلام في الصلاة (٥٠/٢٣-٢٤).

المطلب السابع: دلالة حديث السبعين ألفاً الذين يدخلون الجنة بغير حساب على الإيمان بالملائكة وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: تعريف الملائكة في اللغة والاصطلاح:

الملائكة في اللغة: جمع ملك بفتح اللام فعيل: مخفف من مالك، وقيل مشتق من الألوكة وهي الرسالة، وهذا قول جمهور أهل اللغة وأصله لآك، وقيل: أصل الملك بفتح ثم سكون وهو الأخذ بقوة وحينئذ لا مدخل للميم(١).

الملائكة في الاصطلاح: عُرفت الملائكة بعدد من التعاريف منها:

١. الملائكة أجسام لطيفة أُعطيت قدرة على التشكيل بأشكال مختلفة، مسكنها السموات(٢).

٢. إنهم خلق من خلق الله مربوبون مسخرون، عباد مكرمون، لا يوصفون بالذكورة ولا بالأنوثة لا يأكلون ولا يشربون ولا يملون ولا يتعبون ولا يتناكحون ولا يعلم عددهم إلا الله تعالى(٣).

٣. يقول ابن حجر – يرحمه الله – عن الفلاسفة إنهم يزعمون أنها جواهر روحانية(٤).

والصحيح الذي عليه أهل السنة والجماعة: أن حقيقة الملائكة من الغيب الذي ليس للناس علم به إلا ما أخبرت به نصوص الكتاب والسنة الصحيحة، فيجب الوقوف عند ذلك، وترك تكلف التعريف بهم بما لم يدل عليه الدليل النقلي الثابت.

ولا يصح الإيمان بالملائكة إلا بالتصديق بوجودهم(٥) وإنزالهم منازلهم(٦)، والاعتراف بأن منهم رسلاً لله.

المسألة الثانية: إثبات الإيمان بالملائكة من خلال حديث السبعين ألفاً الذين يدخلون الجنة بغير حساب:

١. جاء في الحديث الثاني الذي رواه الإمام البخاري – يرحمه الله –: (قلت يا جبريل هؤلاء أمتي).

إن الحديث بمنطوقه يوضح أن الرسول – ﷺ – سأل جبريل – عليه السلام – وهو أفضل الملائكة وأعظمهم حيث يقوم بالسفارة وهي النزول بالوحي على الأنبياء والرسل – صلى الله عليهم وسلم – يقول الله – تعالى – : ﴿بِأَيْدِي سَفَرَةٍ * كِرَامٍ بَرَرَةٍ﴾ [عبس: ١٥-١٦]، فجبريل موكل بالوحي الذي يحصل به الإصلاح العام، يقول الله – تعالى –: ﴿نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ﴾ [الشعراء: ١٩٣] فالملائكة لهم أعمال عديدة منها السفارة وحفظ أعمال العباد، والتعاقب في الناس بالليل والنهار، وإنزال المطر، والنفخ في الصور، وقبض الأرواح، وكتابة أعمال العباد، وحفظ العباد من بين أيديهم ومن خلفهم، وتنعيم أهل

---

(١) معجم مقاييس اللغة (٨٨،٩٩٦).

(٢) فتح الباري (٦/٣٠٦).

(٣) المنهاج في شعب الإيمان للحليمي (١/٣٠٢).

(٤) شعب الإيمان للبيهقي (١/٤٠٥-٤٠٦)، شرح أعلام السنة المنشورة (٧٧).

(٥) يتضح بذلك خطأ الدهرية والفلاسفة والملاحدة الذين ينفون وجود الملائكة ويزعمون أنها غير موجودة، ومن العقلانيين الذين يقولون: إن الملائكة قوى طبيعية موجودة في المخلوقات، ومن هؤلاء محمد عبده في كتبه. انظر تفسير المراغي (١/٨٦-٨٧)، ورسالة التوحيد لمحمد عبده (١١٢-١١٣)، تاريخ المذاهب الإسلامية لأبي زهرة (١/١٦).

(٦) يتضح بذلك خطأ من غلا فيهم حتى عبدهم من دون الله، ومن جفاهم كمشركي العرب الذين قالوا: إن الملائكة إناث، واليهود وعداوتهم لجبريل – عليه السلام – وفرقة الغرابية من الشيعة الذين يلعنون جبريل – عليه السلام – لأنه بزعمهم خان الأمانة وأعطاها محمداً ﷺ، وهو مرسل بها إلى علي – رضي الله عنه –، والذين يطلقون على الممرضات بعقائدهم المخالفة للإسلام لفظ ملائكة الرحمة. انظر مشكاة الأنوار للغزالي (٣١)، مختصر التحفة الآثنى عشرية (١٤)، المجموعة الكاملة لأعمال الشاعر حسن فقي (٥/٣١٥-٣١٦)، شطحات مصطفى محمود للجبري (١٣١-١٣٤).

الجنة، وتعذيب أهل النار، وحمل العرش وغير ذلك، فأهل السنة والجماعة يؤمنون إيماناً جازماً بالملائكة وبوجودهم وأنهم من مخلوقات الله – تعالى –[(١)] ليسوا بنات الله ولا أولاده، ولا هم شركاء[(٢)] معه في ملكه، موصوفون بالقوة، ولهم وظائف عديدة[(٣)]، وهم خلق كثير لا يعلم عددهم إلا الله – تعالى – وأنهم يموتون كما يموت بنو آدم، ويؤمنون بمن سمى الله منهم في كتابه، ويؤمنون بأن لله ملائكة سواهم لا يُعرف أسماءهم وعددهم إلا الذي خلقهم، ويؤمنون بأن الملائكة هم الموكلون بالسماوات والأرض، فكل حركة في العالم فهي ناشئة من الملائكة، كما يقول الله – تعالى–: ﴿فَالْمُدَبِّرَاتِ أَمْرًا﴾ [النازعات: ٥]، ﴿فَالْمُقَسِّمَاتِ أَمْرًا﴾ [الذاريات: ٤]، وقد دل الكتاب والسنة على أصناف الملائكة، وأنها موكلة بأصناف المخلوقات، وأنه – سبحانه وتعالى– وكَل بالجبال ملائكة، ووكَل بالسحاب والمطر ملائكة، ووكَل بالرحم ملائكة تدبر أمر النطفة حتى يتم خلقها، ثم وكَل بالعبد ملائكة لحفظ ما يعمله، وإحصائه وكتابته، ووكَل بالموت ملائكة، ووكَل بالسؤال في القبر ملائكة، ووكَل بالأفلاك ملائكة يحركونها، ووكَل بالشمس والقمر ملائكة، ووكَل بالنار وإيقادها وتعذيب أهلها وعمارتها ملائكة، ووكَل بالجنة وعمارتها وغراسها وعمل الأنهار ملائكة، فالملائكة أعظم جنود الله ومنهم: ﴿وَالْمُرْسَلَاتِ عُرْفًا * فَالْعَاصِفَاتِ عَصْفًا* وَالنَّاشِرَاتِ نَشْرًا * فَالْفَارِقَاتِ فَرْقًا * فَالْمُلْقِيَاتِ ذِكْرًا﴾[المرسلات:١–٥]، ومنهم ﴿وَالنَّازِعَاتِ غَرْقًا* وَالنَّاشِطَاتِ نَشْطًا* وَالسَّابِحَاتِ سَبْحًا* فَالسَّابِقَاتِ سَبْقًا﴾ [النازعات:١–٤] ومنهم ﴿وَالصَّافَّاتِ صَفًّا * فَالزَّاجِرَاتِ زَجْرًا * فَالتَّالِيَاتِ ذِكْرًا ﴾ [الصافات:١–٣]، ومنهم ملائكة الرحمة، وملائكة العذاب، وملائكة قد وكِّلوا بحمل العرش، وملائكة قد وكَلوا بعمارة السماوات بالصلاة والتسبيح والتقديس إلى غير ذلك، من أصناف الملائكة التي لا يحصيها إلا الله – تعالى – فهم عباد مكرمون، منهم الصافون، ومنهم المسبحون، ليس منهم إلا له مقام معلوم لا يتخطاه، وهو على عمل قد أُمر به لا يقصر عنه ولا يتعداه، يقول الله – تعالى –: ﴿ وَمَا مِنَّا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَعْلُومٌ * وَإِنَّا لَنَحْنُ الصَّافُّونَ * وَإِنَّا لَنَحْنُ الْمُسَبِّحُونَ ﴾ [الصافات: ١٦٤–١٦٦]، وأعلاهم الذين عنده –سبحانه وتعالى–: ﴿لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ وَلَا يَسْتَحْسِرُونَ* يُسَبِّحُونَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ﴾ [الأنبياء: ١٩–٢٠] ورؤساؤهم الأملاك الثلاثة جبريل، وميكائيل، وإسرافيل، الموكلون بالحياة، فجبريل موكل بالوحي الذي به حياة القلوب والأرواح، وميكائيل موكل بالمطر الذي به حياة الأرض والنبات والحيوان، وإسرافيل موكَل بالنفخ في الصور الذي به حياة الخلق بعد مماتهم، فهم رُسل الله في خلقه وأمره، وسفراؤه بينه وبين عباده، ينزلون بالأمر من عنده في أقطار العالم، ويصعدون إليه بالأمر، والقرآن الكريم مملوء بذكر الملائكة وأصنافهم ومراتبهم، فتارة يقرن الله – تعالى – اسمه باسمهم، وصلاته بصلاتهم، ويضيفهم إليه في مواضع التشريف، وتارة يذكر حَّفهم بالعرش وحملهم له، وبراءتهم من

---

(١) بذلك يتضح خطأ الفلاسفة والعقلانيين الذين يقولون: إن الملائكة قوى معنوية لا أجسام، فيجعلون الملائكة قوى النفس الصالحة والشياطين قوى النفس الخبيثة، أو أنها الكواكب أو الأنفس الخيرة التي فارقت أجسادها. انظر الفتاوى (٣٤٦/٤)، التوراة لمصطفى محمود(٦٠–٦١)، شطحات مصطفى محمود (١٣٤–١٣٨)، كتاب الإسماعلية تاريخ وعقائد لظهير، الفكر الغربي لفروخ (٣٣٧–٤٠٠).

(٢) يتضح بذلك خطأ الغزالي الذي يقول: إن المراد من نفوس الملائكة اللوح المحفوظ، وهذا ما أثبته شيخ الإسلام – يرحمه الله – عنه: بأن الغزالي يُطلق في الأحياء وغيرها من الكتب كالمضنون بها على غير أهلها ألفاظ الملك والملكوت والجبروت ومقصوده الجسم والعقل الذي أثبته الفلاسفة، الذي يصدر منه المخلوقات، ويذكر اللوح المحفوظ ومراده النفس الفلكية، وهو إنما أخذها عن الفلاسفة كابن سينا وغيره. انظر مشكاة الأنوار للغزالي (٣١)، والنبوات – ط دار الفكر (١٦٨–١٦٩).

(٣) يتضح بذلك خطأ الفلاسفة والعقلانيين الذين يزعمون أن الملائكة ما يتصوره النبي في نفسه أشكالاً نورانية وهي العقول عندهم، وهي مجردات ليست داخل العالم ولا خارجه، ولا فوق العالم ولا تحته، ولا هي أشخاص تتحرك ولا تصعد ولا تنزل ولا تدبر شيئاً ولا تتكلم، وهذا ما يتفوه به بعض المستشرقين في الوقت الحاضر. انظر إغاثة اللهفان – ط دار الحديث (٦١٨/٢)، الفكر الغربي لفروخ (٣٣٧–٤٠٠).

الذنوب، وتارة يصفهم بالإكرام والكرم، والتقرب والعلو والطهارة والقوة والإخلاص، وكذلك الأحاديث النبوية طافحة بذكرهم، فلهذا كان الإيمان بالملائكة أحد الأصول الستة التي هي أركان الايمان، وهذا ما يعتقده أهل السنة والجماعة، فهذا قول السلف الصالح في هذه المسألة لا اختلاف لهم فيها(١)، وقد اختلفوا في مسألة تفضيل الملائكة على الأنبياء، أو الأنبياء على الملائكة، فجمهور أهل السنة والجماعة فضَّلوا الأنبياء على الملائكة، وبعض الفرق فضَّلوا الملائكة على الأنبياء كالمعتزلة وبعض الأشاعرة(٢) والشيعة قد ذهبت إلى تفضيل الأئمة على الملائكة، وقد حسم شيخ الإسلام — يرحمه الله — هذا الخلاف بقوله: (وهو أن الأنبياء وصالحي البشر أفضل من الملائكة باعتبار كمال النهاية، وذلك إنما يكون إذا دخلوا دار القرار، ونالوا الزلفى، وسكنوا الدرجات العلا، فلا يظهر فضلهم وهم في ابتداء أحوالهم، وإنما يظهر فضلهم عند كمال أحوالهم، بخلاف الملك الذي تشابه أول أمره وآخره)(٣).

فمذهب أهل السنة الجماعة مذهب ثابت لا يتحول ولا يتغير بخلاف أهل الأهواء والبدع الذين ضلوا في هذا الباب، حيث إن الفرق الأولى قد ضلت في هذا الركن، فالخوارج والأباضية يقولون بخلق القرآن، وبنفي الرؤية والنزول لله — تعالى — وتعذيب مرتكب الكبيرة في النار، فعطلوا بعض الملائكة من أعمالهم كإنزال الوحي، وتعطيل حملة العرش عن حمل العرش عند النزول يوم القيامة للفصل بين العباد، وجعلوا الزبانية يعذبون المؤمن الذي لا يستحق العذاب الدائم، وفي هذا مخالفة لأمر الله — تعالى — والملائكة لا يعصون الله ما أمرهم، فقولهم يؤدي إلى معصية الزبانية لأوامر الله — تعالى — والرافضة تقول: إن جبريل غلط بالوحي على محمد — ﷺ— فوصفوا الروح الأمين بالمعصية، ويسمونه قبحهم الله — تعالى— أبا الريش(٤)، والمعتزلة أنكرت عذاب القبر ونعيمه، وقالوا: بخلق القرآن ونفي الرؤية وتخليد مرتكب الكبيرة في النار، فعطلوا جبريل — عليه السلام — عن أفضل أعماله وعطلوا حملة العرش عن أعمالهم، وجعلوا الزبانية يعذبون المؤمن الذي لا يستحق العذاب الدائم كالكافر، وفي هذا مخالفة لأمر الله — سبحانه وتعالى –، والمرجئة تقول: بالإلهام والأخذ مباشرة من الملائكة فلازم قولهم وصف الملائكة بالمعاصي، فالمعروف أن الملائكة لا يقومون بأمر من الأمور إلا بأمر الله — سبحانه وتعالى —، ويزعمون أنه ليس لله كلام مسموع فيكون على حد زعمهم أن جبريل أدعى كذباً أن ما في المصحف هو كلام الله — تعالى –، والجهمية تعطل الله — سبحانه وتعالى — عن صفات الكمال ونعوت الجلال فلا سمع له، ولا بصر، ولا قدرة، ولا إرادة، ولا كلام، فيؤدي قولهم إلى وصف الله — تعالى — بالعدم وبالتالي لا ملائكة ولا كتب ولا رسل(٥).

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية (٢/٤١٠).

(٢) لوامع الأنوار — ط المدني (٢/٤)، شرح الفقه الأكبر للقاري ط — دار الكتب العلمية (١٧).

(٣) الفتاوى (١١/٩٥).

(٤) منهاج السنة (١٠/١٣).

(٥) الملل والنحل (٤/١٨٣)، التنبيه والرد (٣٤)، التبصير في الدين (١٤٨)، البرهان (٧٣-٧٤)، منهاج السنة (١٠/١٧)، الفتاوى (١٢/١٦٥)، رسائل في العقيدة للعثيمين (٢٣).

المطلب الثامن: دلالة حديث السبعين ألفاً الذين يدخلون الجنة بغير حساب على الإيمان بالكتب وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: تعريف الكتب في اللغة والاصطلاح: الكتب في اللغة: الكتاب مصدر كتب يكتب كتاباً وكتابة وكتباً، ومدار المادة على الجمع ومنه الكتيبة لجماعة الخيل، والكتابة بالقلم لاجتماع الكلمات والحروف، وسمي الكتاب كتاباً لجمعه ما وضع فيه، ويعبر بالكتاب عن الإثبات والتقدير والإيجاب والفرض والعزم(١).

الكتب في الاصطلاح: عُرِّفت الكتب في الاصطلاح بعدد من التعاريف منها: ١. الكتب المراد بها الكتب المنزلة من الله –سبحانه وتعالى– على الرسل والأنبياء، يقول الله – تعالى–: ﴿ وَتُؤْمِنُونَ بِالْكِتَابِ كُلِّهِ ﴾ [آل عمران: ١١٩](٢).

٢. يُعبر بالكتاب عن الحجة الثابتة من جهة الله – تعالى–: ﴿وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾ [الأنعام: ٥٩]، أي في اللوح المحفوظ.

٣. الكتاب عند الفقهاء: ما يتضمن الشرائع والأحكام، ولذلك جاء الكتاب والحكم متعاطفين في عامة القرآن، فالكتاب ما يُكتب فيه وقد غُلب في العرف العام على جمع من الكلمات المنفردة بالتدوين(٣).

والإيمان بكتب الله – تعالى – التصديق بأنها كلام الله، وإن ما تضمنته حق(٤).

إن الإيمان بالكتب ورد في الكتاب والسنة بالإجمال، فدل ذلك على الاكتفاء بذلك في الإيمان بها من غير تفصيل، إلا ما ثبتت تسميته من هذه الكتب فيجب الإيمان به على التعيين، والكتب التي ثبتت تسميتها في القرآن الكريم ستة، وهي: التوراة المنزل على موسى –ﷺ–، والإنجيل المنزل على عيسى –ﷺ–، والزبور الذي أوتي داود –ﷺ–، وصحف إبراهيم – ﷺ –، وصحف موسى – ﷺ –، والقرآن الكريم المنزل على نبينا محمد – ﷺ – وهو آخرها، فعلينا الإيمان بالكتب السابقة بأصولها التي أنزلها الله – تعالى – بخلاف ما يوجد منها الآن في أيدي الناس، لما وقع فيها من التحريف والتبديل، والإيمان بالقرآن الكريم على الخصوص، واعتقاد ما له من الخصائص على الكتب السابقة ومنها: كونه أعظم الآيات أو المعجزات على الإطلاق كما قال الرسول – ﷺ –: (ما من الأنبياء نبي إلا أُعطي من الآيات ما مثله آمن عليه البشر، وإنما كان الذي أوتيته وحياً أوحاه الله إلي، فأرجو أني أكثرهم تابعاً يوم القيامة)(٥) يقول ابن حجر – يرحمه الله –: (ومعنى الحصر في قوله: (إنما كان الذي أُوتيته) أن القرآن الكريم أعظم المعجزات وأفيدها وأدومها، لاشتماله على الدعوة والحجة، ودوام الانتفاع به إلى آخر الدهر، فلما كان لا شيء يقاربه فضلاً عن أن يساويه كان ما عداه بالنسبة إليه كأن لم يقع)(٦) ويظهر إعجاز القرآن الكريم في حُسن تأليفه، والتئام كلماته مع الإيجاز والبلاغة، وصورة سياقه، وأسلوبه المخالف لأساليب كلام أهل البلاغة من العرب نظماً ونثراً حتى حارت فيه عقولهم، ولم يهتدوا إلى الإتيان بشيء مثله مع توفر دواعيهم على تحصيل

---

(١) المفردات (٤٢٣-٤٢٥)، التوقيف على مهمات التعاريف (٥٩٩-٦٦٠)، والكليات (٦٦٠).

(٢) المفردات (٤٢٥) وهو المراد من التعريف في الاصطلاح في هذا البحث.

(٣) المفردات (٤٢٣-٤٢٥)، والتوقيف على مهمات التعاريف (٥٩٩-٦٦٠)، وفتح المجيد (١٥/١)، وإعلام السنة المنشورة (٧٩-٨٠).

(٤) انظر المصادر السابقة.

(٥) البخاري في كتاب فضائل القرآن – باب فضل القرآن على سائر الكلام (٥٤/٩) رقم (٧٢٧٤).

(٦) فتح الباري (٦/٩)، (٢٤٨/١٣).

ذلك، وما اشتمل عليه من الأخبار عما مضى من أحوال الأمم السالفة، والشرائع الداثرة مما كان لا يُعلم منه إلا النادر من أهل الكتاب، والإخبار بما سيأتي من الكوائن التي وقع بعضها في العصر النبوي وبعضها بعده، ومن خصائص القرآن كونه جامع الكلم، يقول الرسول – ﷺ –: (بُعثت بجوامع الكلم ونصرت بالرعب..)[١] وكونه تبياناً لكل شيء، يقول طلحة بن مصَّرف سألت عبد الله بن أبي أوفى –رضي الله عنهما–: هل كان النبي – ﷺ – أوصى؟ فقال: لا، فقلت: كيف كتب على الناس الوصية أو أُمروا بالوصية؟ قال: أوصى بكتاب الله)[٢] أي التمسك به والعمل بمقتضاه، فإذا اتبع الناس بما في الكتاب عملوا بكل ما أمرهم النبي – ﷺ – يقول الله – تعالى–: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ﴾ [الحشر: ٧]، وكونه ميسراً للحفظ وهذا مما اختص به القرآن الكريم دون غيره من الكتب السابقة وهذا ما أثبته الرسول – ﷺ – عندما وصف ورقة بن نوفل فقال: (وكان امرءاً تنصر في الجاهلية وكان يكتب الكتاب العبراني، فيكتب من الإنجيل بالعبرانية ما شاء الله أن يكتب)[٣] يقول ابن حجر – يرحمه الله –: (لأن حفظ التوراة والإنجيل لم يكن متيسراً كتيسر حفظ القرآن الذي خُصت به هذه الأمة، فلهذا جاء في صفتها: (أناجيلها في صدورها)[٤]، وكونه محفوظاً من التبديل والضياع، يقول الله – تعالى –: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]، فهذه بعض الأمور التي اختص بها القرآن الكريم دون غيره من الكتب السماوية، والله – تعالى– يؤتي فضله من يشاء، وهو ذو الفضل العظيم.

المسألة الثانية: إثبات الإيمان بالكتب من خلال حديث السبعين ألفاً الذين يدخلون الجنة بغير حساب:

جاء في الحديث الأول الذي رواه الإمام البخاري – يرحمه الله –: (قلت يا جبريل، هؤلاء أمتي) يوضح الحديث أن الرسول – ﷺ - سأل جبريل – عليه السلام – عن السواد الأعظم في الأفق وكما هو معروف أن الملائكة وسائط بين الله وبين الرسل – عليهم الصلاة والسلام – في تبليغ الوحي والشرائع، فثبت بذلك نبوة الرسول – ﷺ - ورسالته لأن جبريل – عليه السلام – هو المسؤول عن الوحي وهو الروح الأمين المذكور في قوله – تعالى –: ﴿نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ * عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنْذِرِينَ﴾ [الشعراء: ١٩٣ – ١٩٤]، وهو الروح المعني في قوله: ﴿تَنَزَّلُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ فِيهَا بِإِذْنِ رَبِّهِمْ مِنْ كُلِّ أَمْرٍ﴾ [القدر: ٤]، وهو الروح الذي أرسله إلى مريم: ﴿فَأَرْسَلْنَا إِلَيْهَا رُوحَنَا﴾ [مريم: ١٧]، والمتواتر أن الرسول – ﷺ – جاءه الوحي عن طريق جبريل – عليه السلام – فأوحى إليه بسورة إقرأ، تقول عائشة – رضي الله عنها –: (أول ما بُدئ به رسول الله – ﷺ - من الوحي الرؤيا الصالحة في النوم، فكان لا يرى رؤيا إلا جاءت مثل فلق الصبح، ثم حُبب إليه الخلاء، وكان يخلو بغار حراء، فيتحنث فيه – وهو التعبد – الليالي ذوات العدد، ويتزود لذلك، ثم يرجع لخديجة فيتزود لمثلها حتى فاجأه الوحي وهو في غار حراء فجاءه الملك فيه فقال: أقرأ، قال رسول الله – ﷺ – فقلت: ما أنا بقارئ، قال: فأخذني فغطني حتى بلغ مني الجهد ثم أرسلني، فقال: أقرأ، فقلت: ما أنا بقارئ، فغطني الثانية حتى بلغ مني الجهد ثم أرسلني فقال:

(١) البخاري في كتاب الجهاد – باب قول النبي – ﷺ –: (نُصرت بالرعب مسيرة شهر) (٩٠/٦)، ومسلم في كتاب المساجد في فاتحته رقم (٥٢٣).

(٢) البخاري في كتاب الوصايا – باب الوصايا (٢٢٢/٥).

(٣) البخاري في كتاب الإيمان – باب بدء الوحي (٢١/١)، ومسلم في كتاب الإيمان – باب أول ما بدئ به رسول الله – ﷺ - (١٦١/١).

(٤) فتح الباري (٢٥/١).

أقرأ، فقلت: ما أنا بقارئ، فغطني الثالثة حتى بلغ مني الجهد ثم أرسلني فقال: أقرأ باسم ربك الذي خلق حتى بلغ ما لم يعلم، قال: فرجع بها ترجف بوادره حتى دخل على خديجة فقال: (زملوني زملوني) فزملوه حتى ذهب عنه الروع، فقال: (يا خديجة مالي) وأخبرها الخبر وقال: (قد خشيت على نفسي)[١] يقول ابن القيم – يرحمه الله –: (فلما كمل له أربعون، أشرق عليه نور النبوة، وأكرمه الله – تعالى – برسالته وبعثه إلى خلقه، واختصه بكرامته وجعله أمينه بينه وبين عباده)[٢] وبذلك يتضح من الحديث إثبات رسالة ونبوة الرسول – ﷺ –، لذا فإن أهل السنة والجماعة يؤمنون بأن الله – تعالى – أنزل على رسله كتباً حجة على العالمين، يعّلمونهم بها الحكمة ويزكونهم، وأن الله – تعالى – أنزل على كل رسول كتاباً لقوله – تعالى –: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ﴾ [الحديد: ٢٥]، ومنها التوراة الذي أُنزل على موسى – ﷺ –، والإنجيل الذي أُنزل على عيسى – ﷺ – والزبور الذي آتاه الله – عز وجل – داود – ﷺ – وصحف إبراهيم وموسى – عليهما الصلاة والسلام –، والقرآن الكريم الذي أنزله الله على نبيه محمد – ﷺ – خاتم النبيين فنسخ الله به جميع الكتب السابقة وتكفل بحفظه، أما الكتب السابقة فإنها مؤقتة بأمد ينتهي بنزول ما ينسخها، ويبين ما حصل فيها من تحريف وتغيير، ولهذا لم تكن معصومة منه، فقد وقع فيها التحريف والزيادة والنقص[٣]، فأهل السنة والجماعة يعتقدون أن الإيمان بالكتب يتضمن أربعة أمور: الإيمان بأن نزولها من عند الله حقاً، والإيمان بما علمنا من اسمه منها كالقرآن والتوراة والإنجيل والزبور، وأما ما لم نعلم اسمه فنؤمن به إجمالاً، والتصديق بما صح من أخبارها كأخبار القرآن وأخبار ما لم يبدل أو يُحرف من الكتب السابقة، والعمل بأحكام ما لم يُنسخ منها، والرضا والتسليم به سواءً فهمنا حكمته أم لم نفهم، وجميع الكتب السابقة منسوخة بالقرآن الكريم، يقول الله –تعالى–: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ﴾ [المائدة: ٤٨] أي حاكماً عليه، وعلى هذا فلا يجوز العمل بأي حكم من أحكام الكتب السابقة إلا ما صح منها وأقرَّه القرآن[٤]، فأهل السنة والجماعة يؤمنون ويصدقون بالكتب وأنها كلام الله – تعالى – تكلم بها على الحقيقة، فمنها المسموع منه – تعالى – من وراء حجاب بدون واسطة الرسول الملكي، ومنها ما بلغه الرسول الملكي إلى الرسول البشري، ومنها ما كتبه الله – تعالى – بيده كما قال الله – تعالى –: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ﴾ [الشورى: ٥١] وأنزلها على من اصطفى من أنبيائه ورسله، لإبلاغ العباد رسالة رب العباد، وإخراجهم من الظلمات إلى النور، وأن هذه الكتب جميعها هدى ونور وشفاء لما في الصدور، مع الإيمان بما سمى الله – تعالى – بالتفصيل، ويؤمنون بما لم يسم إجمالاً وأنها حق يصدق بعضها بعضاً، وأن القرآن الكريم أفضلها وأعظمها وشاهداً على الكتب السابقة كما قال الله – تعالى –: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ﴾

---

(١) البخاري في كتاب الإيمان – باب بدء الوحي (٢١/١)، ومسلم في كتاب الإيمان – باب أول ما بُدئ به رسول الله – ﷺ – (١٦١/١).

(٢) زاد المعاد (٧٦/١).

(٣) رسائل في العقيدة للعثيمين (٢٣).

(٤) انظر المصدر السابق.

[المائدة: ٤٨][1]، يقول شيخ الإسلام – يرحمه الله –: (فالسلف كلهم متفقون على أن القرآن هو المهيمن المؤتمن الشاهد على ما بين يديه من الكتب، ومعلوم أن المهيمن على الشيء أعلى منه مرتبة، ومن أسماء الله المهيمن ويُسمى الحاكم على الناس القائم بأمورهم المهيمن....وهكذا القرآن فإنه قرر ما في الكتب المتقدمة من الخبر عن الله وعن اليوم الآخر، وزاد بياناً وتفصيلاً، وبيَّن الأدلة والبراهين على ذلك، وقرر نبوة الأنبياء كلهم ورسالة المرسلين وقرر الشرائع الكلية التي بُعثت بها الرسل كلهم وجادل المكذبين بالكتب والرسل بأنواع الحجة والبراهين وبيَّن عقوبات الله لهم ونصره لأهل الكتب المتبعين لها وبيَّن ما حُرف منها وبُدل، وما فعله أهل الكتاب في الكتب المتقدمة، وبيَّن أيضاً ما كتموه مما أمر الله ببيانه، وكل ما جاءت به النبوات بأحسن الشرائع والمناهج التي نزل بها القرآن، فصارت له الهيمنة على ما بين يديه من الكتب من وجوه متعددة، فهو شاهد بصدقها، وشاهد بكذب ما حُرف منها[2]، وهو قائم بإقرار ما أقر الله ونسخ ما نسخه، فهو شاهد في الخبريات، حاكم في الأمريات)[3]، وقد سبق أن أثبتنا أن الله تكلم حقيقة وبصوت مسموع والكتب جميعها من كلامه عزوجل.

وبذلك يتضح خطأ من قال بخلاف ذلك كالخوارج والمعتزلة والأباضية (الآن) من أهل المغرب الذين يقولون بخلق القرآن، فيلزمهم القول بخلق باقي الكتب السماوية، والشيعة الذين يقولون: بتحريف القرآن ونقصانه، والكلابية من المرجئة الذين يقولون: لم يزل الله متكلماً وكلامه صفة قائمة به وهو الكلام النفسي، وهو قديم بقدمه – تعالى – غير متعلق بمشيئته وليس هو بحرف ولا يكون صوتاً، ولا يتجزأ ولا يتبعض ولا يتغاير ولا يتفاضل وهو معنى واحد، ويؤدي قولهم إلى نفي جميع الكتب السابقة بالإضافة إلى القرآن الكريم، والأشاعرة والماتريدية الذين وافقوا الكلابية، إلا أنهم خالفوهم في أن كلام الله في الأزل أمر ونهي وخبر واستخبار، والله – تعالى – لم يزل آمراً ناهياً مخبراً، فيؤدي اعتقادهم إلى نفي القرآن والكتب السماوية الأخرى لزعمهم بأن الله لا يتكلم بصوت، وغلاة الصوفية والزنادقة الذين يقولون: كلام الله لا وجود له خارج نفس الرسول – ﷺ –، وإنما ما يفيض على النفوس من المعاني، أو ما يفيض من العقل الفعال، أو غيره، والمستشرقين الذين يزعمون أن القرآن ليس من كلام الله – تعالى – وإنما هو ما جاءت به عبقرية محمد – ﷺ –، أو من الكتب قبله، أو القوانين الرومانية، وقد نهج نهجهم تلميذهم طه حسين[4].

<u>المطلب التاسع: دلالة حديث السبعين ألفاً الذين يدخلون الجنة بغير حساب على الإيمان بالرسل وفيه مسألتان:</u>

---

(١) إن الكتب السماوية السابقة قد بُدل معظمها وهو الرأي الراجح عند أهل السنة والجماعة، حيث إن الآيات والأخبار وضحت أنه بقي منها أشياء لم تُبدل ومن ذلك قول الله – تعالى –: ﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَالْإِنْجِيلِ﴾ [الأعراف: ١٥٧]، ومن ذلك قصة رجم اليهوديين وفيها آية الرجم: ﴿ قُلْ فَأْتُوا بِالتَّوْرَاةِ فَاتْلُوهَا إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [آل عمران: ٩٣]، وبذلك يتضح خطأ من قال إنها بُدلت كلها. انظر التنبيه (٩٦).

(٢) المواقف في علم الكلام (٢٨)، والتبصير في الدين (١٠٨).

(٣) الفتاوى (٧/٤٣–٤٤) (١٢/٣٩–٤٠ ، ٢٢٦– ٢٣٥).

(٤) انظر الصواعق المرسلة (١/٢٣٠)، وأصول الكافي (١/١٨٨)، والكشف والبيان للآمدي القلهاني (١/٩٨)، وحكاية المناظرة في القرآن مع بعض أهل البدع للمقدسي (١٧–٢٠)، الرسالة الأكملية (١٧٣)، وإغاثة اللهفان ط دار الحديث (٢/٦١٨–٦١٩)، وشرح العقيدة الطحاوية (١٦٨–١٦٩)، آراء المستشرقين حول القرآن الكريم لرضوان (١/ ٣٢٩–٤٠٤)، أضواء على الاستشراق والمستشرقين لدياب (١٧٨– ١٧٩)، في الأدب الجاهلي (١٤٤–١٤٥).

المسألة الأولى: تعريف النبي والرسول في اللغة الاصطلاح:

النبي في اللغة: مشتق من النبأ فهو ينبئ عن الله – عز وجل – أي مخبر، وقيل: مشتق من النبوة وهو ما ارتفع من الأرض[١].

الرسول في اللغة: مشتق من رسل، وأصل الرسل الانبعاث على التؤدة، يقال: ناقة رسلة، سهلة السير وإبل مراسيل منبعثة انبعاثاً سهلاً، ومنه الرسول المنبعث[٢].

تعريف النبي والرسول في الاصطلاح[٣]: كل منهما أوحي إليه بخبر من السماء وأمر بتبليغه للناس إلا أن النبي أوحي إليه بشريعة من قبله بخلاف الرسول فإنه يوحى إليه بشريعة مخالفة ليبلغها إلى قوم كفار، كنوح – ﷺ – وهذا أحسن ما قيل في تعريف النبي والرسول والفرق بينهما، يقول شيخ الإسلام – يرحمه الله –: (النبي هو الذي ينبئه الله وهو ينبئ بما أنبأ الله به، فإن أُرسل مع ذلك إلى من خالف أمر الله ليبلغه رسالة من الله إليه فهو رسول، وأما إذا كان إنما يعمل بالشريعة قبله ولم يرسل هو إلى أحد يبلغه من الله رسالة فهو نبي، وليس برسول، قال – تعالى –: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَنَّى أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ ﴾ [الحج: ٥٢] ﴿ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ ﴾ فذكر إرسالاً يعم النوعين، وقد خص أحدهما بأنه رسول، فإن هذا هو الرسول المطلق الذي أمره الله بتبليغ رسالته إلى من خالف الله كنوح...فالأنبياء ينبئهم الله فيخبرهم بأمره ونهيه وخبره وهم ينبئون المؤمنين ما أنبأهم الله به من الخبر والأمر والنهي، فإن أرسلوا إلى كفار يدعونهم إلى توحيد الله وعبادته وحده لا شريك له، ولا بد أن يُكذب الرسل قوم، قال – تعالى–: ﴿كَذَلِكَ مَا أَتَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا قَالُوا سَاحِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ﴾ [الذاريات: ٥٢]فإن الرسل تُرسل إلى مخالفين فيكذبهم بعضهم، فقوله: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ ﴾ دليل على أن النبي مرسل، ولا يسمى رسولاً عند الإطلاق لأنه لم يُرسل إلى قوم بما لا يعرفونه، بل كان يأمر المؤمنين بما يعرفون أنه حق وليس من شرط الرسول أن يأتي بشريعة جديدة، فإن يوسف – ﷺ – كان رسولاً وكان على ملة إبراهيم – ﷺ –، قال الله – تعالى– عن مؤمن آل فرعون: ﴿وَلَقَدْ جَاءَكُمْ يُوسُفُ مِنْ قَبْلُ بِالْبَيِّنَاتِ فَمَا زِلْتُمْ فِي شَكٍّ مِمَّا جَاءَكُمْ بِهِ حَتَّى إِذَا هَلَكَ قُلْتُمْ لَنْ يَبْعَثَ اللَّهُ مِنْ بَعْدِهِ رَسُولًا﴾ [غافر: ٣٤][٤]، وبذلك يتضح خطأ من عَّرف الرسالة بأنها تزيد على النبوة بتبليغ الأحكام للمكلفين بخلاف النبوة المجردة فإنها اطلاع على بعض المغيبات[٥] حيث إنه يبعد كل البعد أن يصطفي الله – تعالى – من عباده نبياً فيوحي إليه ثم تقتصر نبوته عليه هو فقط، ولا يؤمر بتبليغها لغيره من العباد!!، لأن في ذلك

(١) الصحاح (٧٤/١)، ومعجم مقاييس اللغة (٢٨٥/٥)، ولسان العرب (١٦٢/١)، والمفردات (٤٨٢).

(٢) انظر المصادر السابقة.

(٣) الصحاح (١٢٠٨/٤)، معجم مقاييس اللغة (٣٩٢/٢)، المفردات (١٩٥).

(٤) شرح الفقه الأكبر للقاري ط دار الكتب العلمية – بيروت (٢٠)، الإرشاد (٣٣٥)، شرح العقيدة الطحاوية ط دار الفكر – دمشق (١٢١) .

(٥) أي أن النبي هو من أُوحي إليه ولم يؤمر بالتبليغ، والرسول من أُوحي إليه وأُمر بالتبليغ.

كتماناً للعلم، والأنبياء منزهون عن مثل ذلك، وقد يقرر بعض الأنبياء شريعة من قبله، ولكن لا يأتي بحكم جديد مخالف لما قبله، ومع كون هذا التعريف ذكره كثير من أهل العلم في كتبهم إلا أنه تعريف غير صحيح لأنه مخالف للقرآن الكريم[١].

المسألة الثانية: إثبات الإيمان بالرسل من خلال حديث السبعين ألفاً الذين يدخلون الجنة بغير حساب:

١. جاء في الأحاديث الأربعة التي رواها الإمامان البخاري ومسلم – يرحمهما الله – لفظ رسول الله – ﷺ –، وجاء في الحديثين الأول والثاني اللذين رواهما الإمام البخاري – يرحمه الله –: (فجعل النبي والنبيان يمرون معهم الرهط) (فأخذ النبي يمر معه الأمة)، وجاء في الحديث الرابع الذي رواه الإمام مسلم – يرحمه الله –: (فرأيت النبي – ﷺ – ومعه الرهط)

لقد ورد في الأحاديث لفظ رسول الله – ﷺ – عدد من المرات، فالأحاديث تثبت النبوة والرسالة لمحمد – ﷺ – حيث إن كل رسول نبي وليس كل نبي رسول فمحمد – ﷺ – هو خاتم الأنبياء وأفضلهم وأن رسالته نسخت باقي الرسالات السابقة، يقول الرسول – ﷺ–: (أنا سيد ولد آدم ولا فخر وبيدي لواء الحمد ولا فخر، وما من نبي يومئذ آدم فمن دونه إلا تحت لوائي، وأنا أول شافع وأول مشفع ولا فخر)[٢]، يقول ابن حجر – يرحمه الله –: (وفيه تفضيل محمد – ﷺ – على جميع الخلق، لأن الرسل والأنبياء والملائكة أفضل ممن سواهم، وقد ظهر فضله في هذا المقام عليهم)[٣]، ويقول الرسول –ﷺ–: (إن أتقاكم وأعلمكم بالله أنا)[٤]، يقول ابن حجر – يرحمه الله – أيضاً: (إن في هذا الحديث بيان أن للرسول – ﷺ – رتبة الكمال الإنساني، لأنه منحصر في الحكمتين العلمية والعملية، وقد أشار إلى الأولى بقوله: (أعلمكم)، وإلى الثانية بقوله: (أتقاكم)[٥]). ولقد دلت الأحاديث على إثبات رسالة محمد – ﷺ – وأنه رسول من عند الله – تعالى– وتحقيق رسالته تكون بتصديقه فيما أخبر وطاعته فيما أمر واجتناب ما نهى عنه وزجر، وأن لا يُعبد الله إلا بما شرع، وقد ورد في الأحاديث اسم موسى – ﷺ – ولذا فقد دلت الأحاديث على إثبات الركن الرابع من أركان الإيمان وهو الإيمان بالرسل، فلذا يجب الإيمان بهم وتصديقهم فيما أخبروا به عن الله – تعالى– وأن نؤمن بمن ذُكر اسمه بالتفصيل، ونؤمن بالباقين الذين لم يُذكر اسمهم بالإجمال، يقول الله – تعالى–: ﴿ آَمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آَمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ ﴾ [البقرة: ٢٨٥]، فلذا فإن مذهب أهل السنة والجماعة الإيمان بالرسل الذين ورد ذكرهم في الكتاب والسنة، والإيمان بمن لم يذكر، مع الإيمان بأنهم بلغوا الرسالة[٦] وأدوا الأمانة ونصحوا الأمة[١]وأن الله عصمهم ونزههم

---

(١) النبوات ط دار الكتب العلمية (٢٥٥ – ٢٥٧)، شرح العقيدة الطحاوية ط دار الفكر (١٢١).

(٢) البخاري كتاب الدعوات – باب لكل نبي دعوة مستجابة (١١/ ٧٨)، مسلم كتاب الفضائل – باب فضل نبينا – ﷺ – على جميع الخلائق (٣٧/١٥).

(٣) فتح الباري (٤٤١/١١).

(٤) البخاري كتاب بدء الوحي – باب قول النبي – ﷺ – : (أنا اعلمكم بالله وأن المعرفة فعل القلب) (٥٩/١).

(٥) فتح الباري (٧١/١).

(٦) بذلك يتضح بطلان قول الفلاسفة وأهل التخييل والتجهيل الذين يزعمون أن الرسل – عليهم الصلاة والسلام– لم يبلغوا البلاغ المبين ولم يفصحوا فيما جاءوا به مما يتعلق بالله – تعالى – وبأسمائه وصفاته العلا. انظر الفتوى الحموية لابن تيمية ط المدني (٤٠-٤٦).

من الكذب[٢] والخيانة وكتمان الوحي والتقصير، أما الإيمان بالرسول محمد – ﷺ – تصديقه[٣] فيما أخبر[٤] وطاعته فيما أمر، واجتناب ما نهى عنه وزجر، وأن لا يعبد الله إلا بما شرع، حتى يكون المسلم مطبقاً لشهادة أن محمداً رسول الله – ﷺ– فالرسل عندهم بشر كباقي الخلق ولكن الله اصطفاهم بالنبوة[٥] والرسالة كما قال الله – تعالى– على لسان نبيه محمد – ﷺ –: ﴿ قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ يُوحَى إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ ﴾ [الكهف: ١١٠][٦]، وأن الأنبياء والرسل – عليهم الصلاة والسلام – معصومون من الكبائر، وأما الصغائر[٧] فيجوز وقوعها منهم[٨]، ولكنهم لا يقِّرون عليها ويسارعون بالتوبة منها والإنابة إلى الله – تعالى – ولذلك لم يذكر الله – تعالى – عن نبي شيئاً من ذلك إلا مقروناً بتوبته منه، وتوبته – تعالى – عليه، يقول شيخ الإسلام – يرحمه الله –: (وعامة ما يُنقل

(١) يتضح افتراء وزعم أهل الأهواء الذين يزعمون أن مصدر أهوائهم رسول الله – ﷺ – فالرافضة يدَّعون أن الرسول – ﷺ – هو الذي وضع بذرة التشيع وتعاهدها بيده الكريمة حتى نمت وترعرت، والصوفية يدَّعون أن طريقتهم هي طريقة الرسول – ﷺ –، والأباضية يزعمون أن ما هم عليه هو ما جاء به الرسول – ﷺ –، والقبورية والاتحادية والحلولية وغيرهم ينسبون ما هم عليه من الباطل إليه – ﷺ –. انظر أصل الشيعة وأصولها للغطاء (١٠٩)، والتشيع والإسلام للصدر (١٤–١٥)، وأبجدية التصوف الإسلامي لمحمد زكي (١٠٠)، والحكومة الإسلامية (٥٢–٥٣).

(٢) أما ما ورد في الحديث من قوله – ﷺ –: (لم يكذب إبراهيم – عليه السلام – إلا ثلاث كذبات) يقول ابن حجر فيه: (دلالة العقل تصرف ظاهر إطلاق الكذب على إبراهيم، وذلك أن العقل قطع بإن الرسول ينبغي أن يكون موثوقاً به، ليُعلم صدق ما جاء به عن الله، ولا ثقة مع تجويز الكذب عليه، فكيف مع وجود الكذب منه، وإنما أُطلق عليه لكونه بصورة الكذب عند السامع، وعلى تقديره فلم يصدر ذلك من إبراهيم – عليه السلام – يعني إطلاق الكذب على ذلك إلا في حال شدة الخوف لعلو مقامه، وإلا فالكذب المحض في مثل تلك المقامات يجوز، وقد يجب لتحمل أخف الضررين دفعاً لأعظمهما، وأما تسميته إياها كذباً فلا يريد أنها تذم، فإن الكذب وإن كان قبيحاً مخلاً، لكنه قد يحسن في مواضع وهذا منها) . انظر الحديث في البخاري كتاب بدء الخلق – باب قوله – تعالى – : ﴿ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِلَّهِ ﴾ [النحل: ١٢٠] (٢٩٨/٦)، وفتح الباري (٣٩٣/٦).

(٣) يتضح خطأ أهل الأهواء من موقفهم تجاه السنة من القرآنيين الذين يردون السنة النبوية، والخوارج الذين ردوا كثيراً من السنة كرد الحدود من الرجم والسرقة، بل بلغ التجرؤ بفرقة منهم وهي اليزيدية أنها قالت: إن شريعة الإسلام ينسخها بني من العجم، والمعتزلة الذين يردون أحاديث الآحاد والمرجئة كذلك. انظر عقائد الثلاث والسبعين فرقة (٣٠/١)، ذكر مذاهب الفرق (٤١–٤٢)، الفرق بين الفرق (٢١٠–٢١١)، والبرهان (٢٩١)، التنبيه والرد (٢٩)، والصواعق المرسلة (٢٣١/١)، الفتاوى (٣١٩/٤)، النبوات ط دار الكتب العلمية (٢٥٥–٢٥٦)، والصفدية (٣١١/٢).

(٤) يتضح بذلك ضلال من أنكر الآيات الكونية التي جاءت في القرآن الكريم كآيات الأنبياء كناقة صالح، وعصا موسى وفلق البحر له، ومائدة عيسى، وانشقاق القمر وخروج الماء من أصابع الرسول – ﷺ – من الفلاسفة وأصحاب المدرسة العقلية، بل بلغ الغلو ببعض أصحاب هذه المدرسة أن كفر بجميع آيات الأنبياء، أما فرقة القرآنيين فأنها تنكر جميع آيات الأنبياء ما عدا آية الرسول محمد – ﷺ – وهي القرآن. انظر كتاب المدرسة العقلية الحديثة ، وكتاب المدنية في الإسلام لمحمد وجدي، ومنهج المدرسة العقلية في التفسير للرومي (٥٥٦–٥٥٧)، القرآنيون وشبههم حول السنة لبخش (٣٠٨،٣١٣–٣١٤).

(٥) يتضح كذب بعض الزنادقة من الفلاسفة والصوفية والعقلانيين الذين يزعمون أن النبوة يمكن اكتسابها بأنواع الرياضيات النفسية، يقول ابن القيم – يرحمه الله –: (وأما الرسل والأنبياء فللنبوة عندهم ثلاث خصائص من استكملها فهو نبي، أحدها قوة الحدس بحيث يدرك الحد الأوسط بسرعة، الثانية: قوة التخيل والتخييل بحيث يتخيل في نفسه أشكالاً نورانية تخاطبه ويسمع الخطاب منها ويخيِّلها إلى غيره، الثالثة: قوة التأثير بالتصرف في هيولي العالم وهذا يكون عندهم بتجرد النفس من العلائق واتصالها بالمفارقات، من العقول والنفوس المجردة وهذه الخصائص تحصل بالاكتساب، ولهذا طلب النبوة من تصوف على مذهب هؤلاء) ، ويتضح أيضاً خطأ المعتزلة الذين يقولون إن إرسال الرسل واجب على الله تعالى . انظر إغاثة اللهفان دار الحديث (٢١٩/٢)، ولوامع الأنوار (٢٥٨/٢–٢٦٨).

(٦) بعض الفرق الضالة كالشيعة والمرجئة والصوفية يزعمون محبة الرسل – عليهم الصلاة والسلام – فتجدهم في بعض الدول الإسلامية يتوضئون وضوءً سابغاً ويصلون بخشوع واستحضار ثم يتوجهون إلى الأنبياء على حد زعمهم ويسلمون عليهم ثم يتفوهون بعبارات لا يستطيع العاقل أن يتفوه بها مثال: يا صاحب الثقلين أغثني وأمدني بقضاء حاجتي وتفريج كربتي وغير ذلك من العبارات المخرجة من الدين، ويتفوهون بها في مسجد الرسول محمد – ﷺ – وأمام قبره زاعمين محبته وتكريمه. انظر قاعدة جليلة في التوسل لابن تيمية ط الكتاب العربي (١٧٢–١٧٣)، والصواعق الشهابية على الشبه الداحضة الشامية لابن سحمان (٧٤)، وكتاب تحذير الساجد من اتخاذ القبور مساجد للألباني، إقامة البراهين على حكم من استغاث بغير الله لابن باز (٢٥–٤٤).

(٧) يتضح خطأ الرافضة الذين يقولون بعصمة الأنبياء قبل البعثة وبعدها من جميع الأخطاء كبيرها وصغيرها، حتى ما يقع على سبيل النسيان والسهو والتأويل، والمعتزلة الذين يقولون بعصمة الأنبياء والرسل مطلقاً لأن من اعتقاداتهم التكفير بالذنوب. انظر المقالات (٢٠٤/١)، وأصول الدين ط دار الكتب (٢٤٩)، ومتشابه القرآن ط دار النصر (١٣٢/١–١٣٣)، ومقدمة التوحيد لأبي حفص (٥)، شرح الأصول الخمسة (٦٣)، والفتاوى (١٠/٣٤٨،٢٩٣،١٥).

(٨) يتضح بذلك زعم الرافضة الذين يجعلون أئمتهم معصومين، بل بلغ الغلو بهم إلى أن جعلوا الائمة كالإله، يعلمون الغيب وبيدهم النفع والضر فيتصفون بالصفات التي يتصف بها الإله لأنه على حسب زعمهم أن روح الإله تحل فيهم، والصوفية الذين بالغوا في تقديس شيوخهم حتى أدعوا فيهم العصمة. انظر لطائف المنن والأخلاق للشعراني وما فيه من الطامات بتفضيل الأولياء على الرسل، وأصول الكافي (٤٢٧/١)، والحكومة الإسلامية (٥٢–٥٣).

عن جمهور العلماء أنهم غير معصومين على الإقرار على الصغائر، ولا يقرُون عليها، ولا يقولون أنها لا تقع بحال)[١] فمذهب أهل السنة والجماعة هو المذهب الوسط فلا جفاء[٢] ولا غلوا ولذلك سلمَوا وسلموا.

٢. جاء في الحديثين اللذين رواهما الإمام البخاري – يرحمه الله –: (حتى رُفع لي سواد عظيم، قلت: ما هذا؟ أمتي هذه؟ قيل: بل هذا موسى وقومه، قيل: انظر إلى الأفق فإذا سواد يملأ الأفق، ثم قيل لي: انظر ها هنا وها هنا في آفاق السماء فإذا سواد قد ملأ الأفق، قيل: هذه أمتك، ويدخل الجنة من هؤلاء سبعون ألفاً بغير حساب، فنظرت فإذا سواد كثير، قال: هؤلاء أمتك) وأما الحديث الرابع الذي رواه الإمام مسلم – يرحمه الله –: (إذ رُفع لي سواد عظيم فظننت أنهم أمتي، فقيل لي: هذا موسى – ﷺ – وقومه، ولكن انظر إلى الأفق، فنظرت فإذا سواد عظيم، فقيل لي: انظر إلى الأفق الأخر، فإذا سواد عظيم، فقيل لي: هذه أمتك ومعهم سبعون ألفاً)

إن الأحاديث توضح منزلة ومكانة الرسول - ﷺ – على باقي الأنبياء والرسل – عليهم الصلاة والسلام – فقد أخبرنا الحق – تبارك وتعالى – أنه فضَّل بعض النبيين على بعض، كما قال – جل وعلا –: ﴿وَلَقَدْ فَضَّلْنَا بَعْضَ النَّبِيِّينَ عَلَى بَعْضٍ وَآتَيْنَا دَاوُودَ زَبُورًا﴾ [الإسراء: ٥٥] وقد أجمعت الأمة على أن الرسل أفضل من الأنبياء، والرسل بعد ذلك متفاضلون فيما بينهم كما قال الله – تعالى –: ﴿تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ اللَّهُ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَاتٍ وَآتَيْنَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ الْبَيِّنَاتِ وَأَيَّدْنَاهُ بِرُوحِ الْقُدُسِ﴾ [البقرة: ٢٥٣]، وأفضل الرسل والأنبياء – عليهم الصلاة والسلام – خمسة: محمد، ونوح، وإبراهيم، وموسى، وعيسى – صلى الله عليهم وسلم –، وهؤلاء هم أولو العزم من الرُسل، كما قال الله – تعالى –: ﴿فَاصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُوْلُوا الْعَزْمِ مِنَ الرُّسُلِ﴾ [الأحقاف: ٣٥]، وقد ذكرهم الله في كتابه في أكثر من موضع: ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ﴾ [الشورى: ١٣]، وفي قوله: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ وَإِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ﴾ [الأحزاب: ٧] والذي يتأمل في الآيتين اللتين أخبرتا بتفاضل الأنبياء والرسل – عليهم الصلاة والسلام – يجد أن الله – تعالى – فضَّل من فضَّل منهم بإعطائه خيراً لم يعطه غيره، أو برفع درجة فوق درجة غيره، أو باجتهاده في عبادة الله والدعوة إليه، وقيامه بالأمر الذي وكل إليه، فداود – ﷺ – فضَّله الله بإعطائه الزبور ﴿وَآتَيْنَا دَاوُودَ زَبُورًا﴾ [الإسراء: ٥٥]، وأعطى الله موسى التوراة: ﴿وَإِذْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَالْفُرْقَانَ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ [البقرة: ٥٣] والكتاب هو التوراة: ﴿إِنَّا أَنزَلْنَا التَّوْرَاةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ﴾ [المائدة: ٤٤] وأعطى عيسى الإنجيل: ﴿وَقَفَّيْنَا عَلَى آثَارِهِم بِعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرَاةِ وَآتَيْنَاهُ الإِنجِيلَ فِيهِ هُدًى وَنُورٌ﴾ [المائدة: ٤٦]، وقد اختص الله آدم بأنه أبو البشر، خلقه الله بيده، ونفخ فيه من

---

(١) الفتاوى (١٠/ ١٥).

(٢) من أكبر مظاهر الجفاء في الوقت الحاضر ما نجده من الحداثيين الذين يسطرون في كتبهم وجرائدهم ما يشيب منه الشباب ويجعل الحليم حيران، ومن هؤلاء المستهزئين سلمان رشدي الذي ألف كتاب آيات شيطانية وهو بريطاني الجنسية من أصل هندي، وقد مكنته بريطانيا من نشر كتابه ودفعت له مكافأة مالية كبيرة جداً، كما فرضت أوروبا وأمريكا حماية أمنية على الكتاب حتى يُنشر في ربوع العالم، وقد نال الكاتب من شخصية الأنبياء وبالذات محمد وإبراهيم – عليهما الصلاة والسلام -. انظر بين الأصالة والحداثة لعقيلات (١٥)، والحداثة في ميزان الإسلام (١٠٦)، وشعراء السعودية المعاصرون لزكي (١٤٤).

روحه، وأمر الملائكة فسجدوا له، وفضَّل نوحاً بأنه: أول الرسل إلى أهل الأرض، وسماه الله عبداً شكوراً، وفضَّل إبراهيم باتخاذه خليلاً: ﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلاً﴾ [النساء: ١٢٥] وجعله للناس إماماً: ﴿إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا﴾ [البقرة: ١٢٤]، وفضَّل الله موسى برسالاته وبكلامه: ﴿إِنِّي اصْطَفَيْتُكَ عَلَى النَّاسِ بِرِسَالاتِي وَبِكَلامِي﴾ [الأعراف: ٢٤٤] واصطفاه لنفسه: ﴿وَاصْطَنَعْتُكَ لِنَفْسِي﴾ [طه: ١٤١]، وفضَّل عيسى بأنه رسول الله، وكلمته ألقاها إلى مريم وروح منه، وكان يكلم الناس في المهد: ﴿إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِّنْهُ﴾ [النساء: ١٧١] ، والرسول محمد — ﷺ — أفضل الرسل على الإطلاق، يقول الرسول — ﷺ —: (أنا سيد ولد آدم ولا فخر وبيدي لواء الحمد ولا فخر، وما من نبي يومئذ آدم فمن دونه إلا تحت لوائي، وأنا أول شافع وأول مشفع ولا فخر)[(١)] يقول ابن حجر — يرحمه الله —: (وفيه تفضيل محمد — ﷺ - على جميع الخلق، لأن الرسل والأنبياء والملائكة أفضل ممن سواهم، وقد ظهر فضله في هذا المقام عليهم)[(٢)]، ويقول الرسول — ﷺ —: (فُضلت على الأنبياء بست أعطيت جوامع الكلم، ونُصرت بالرعب، وأُحلت لي الغنائم، وجُعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً، وأُرسلت إلى الخلق كافة وخُتم بي النبيون)[(٣)] فهو إمام الأتقياء يقتدون به، والنبي — ﷺ — بُعث للاقتداء به، لقوله — تعالى —: ﴿ قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ ﴾ [آل عمران: ٣١] وكل من اقتدى به واتبعه فهو من الأتقياء، فهو سيد المرسلين، يقول الرسول — ﷺ —: (أنا سيد ولد آدم يوم القيامة، وأول من تنشق عنه القبر، وأول شافع وأول مشفع)[(٤)] ويقول الرسول — ﷺ —: (إن الله اصطفى كنانة من ولد إسماعيل، واصطفى قريشاً من كنانه، واصطفى من قريش بني هاشم، واصطفاني من بني هاشم)[(٥)] وبذلك يتضح خطأ من قال: إن الخُلة لإبراهيم والمحبة لمحمد، والصحيح أن الخُلة لهما، يقول الرسول — ﷺ —: (إن الله اتخذني خليلاً كما اتخذ إبراهيم خليلاً)[(٦)] وقال أيضاً: (ولو كنت متخذاً من أهل الأرض خليلاً، لاتخذت أبا بكر خليلاً، ولكن صاحبكم خليل الرحمن)[(٧)]، والحديثان في الصحيح وهما يبطلان قول من قال: الخُلة لإبراهيم والمحبة لمحمد، فالمحبة قد ثبتت لغيره، يقول الله — تعالى —: ﴿وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ ﴾ [آل عمران: ١٣٤]، ﴿ فَإِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ ﴾ [آل عمران: ٧٦] ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ ﴾ [البقرة: ٢٢٢]، فمحمد — ﷺ — أفضل الأنبياء والرسل على الإطلاق، ولقد دل كتاب الله — تعالى— على أن الأنبياء متفاضلون، لقول الله — عز وجل —: ﴿ وَلَقَدْ فَضَّلْنَا بَعْضَ النَّبِيِّينَ عَلَى بَعْضٍ ﴾ [الإسراء: ٥٥] فهذا نص صريح في تفاضل الأنبياء، ولكن قد جاء في السنة النهي عن

---

(١) مسلم في كتاب الفضائل — باب فضل نبينا — ﷺ ض على جميع الخلائق (٣٧/١٥).

(٢) فتح الباري (٤٤١/١١).

(٣) مسلم كتاب المساجد ومواضع الصلاة — باب المساجد (٣/٥-٦).

(٤) مسلم كتاب الفضائل — باب تفضيل نبينا — ﷺ - على جميع الخلائق (٣٧/١٥).

(٥) مسلم في كتاب الفضائل — باب فضل نسب الرسول — ﷺ - (٢٢١/١٦).

(٦) البخاري كتاب أحاديث الأنبياء — باب قول اله - تعالى-: ﴿ واتخذ الله إبراهيم خليلا ﴾ (١٥/٦) ، ومسلم كتاب المساجد ومواضع الصلاة — باب المساجد (١٣/٥).

(٧) مسلم كتاب فضائل الصحابة — باب فضائل أبي بكر الصديق — رضي الله عنه — (١٥/ ١٥٠-١٥١)

المفاضلة كما قال الرسول – ﷺ–: (لا تفضلوا بين أنبياء الله)[1] (لا تخيروني على موسى)[2]، (لا يقولن أحدكم إني خير من يونس بن متى)[3]، وقد جمع العلماء بين التفضيل والنهي عنه يقول ابن حجر – يرحمه الله –: (قال العلماء في نهيه – ﷺ – عن التفضيل بين الأنبياء: إنما نهى عن ذلك من يقوله برأيه لا من يقول بدليل، أو من يقوله بحيث يؤدي إلى تنقيص المفضول، أو يؤدي إلى الخصومة والتنازع أو المراد: لا تفضلوا بجميع أنواع الفضائل بحيث لا يترك للمفضول فضيلة، فالإمام – مثلاً – إذا قلنا: إنه أفضل من المؤذن، لا يستلزم نقص فضيلة المؤذن بالنسبة إلى الأذان، وقيل النهي عن التفضيل إنما هو في حق النبوة نفسها، كقوله – تعالى –: ﴿ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ ﴾ [البقرة: ٢٨٥] ولم ينه عن تفضيل بعض الذوات على بعض، لقوله: ﴿ تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ ﴾ [البقرة: ٢٥٣][4]، ويقول ابن حجر نقلاً عن الحليمي – يرحمهما الله –: (الأخبار الواردة في النهي عن التخيير إنما هي في مجادلة أهل الكتاب، وتفضيل بعض الأنبياء على بعض بالمخابرة، لأن المخابرة إذا وقعت بين أهل دينين لا يؤمن أن يخرج أحدهما إلى الأزدراء بالآخر، فيفضي إلى الكفر، فأما إذا كان التخيير مستنداً إلى مقابلة الفضائل لتحصيل الرجحان فلا يدخل في النهي)[5]، ويقول ابن حجر – يرحمه الله – أيضاً في شرح الحديث الثالث: (قال العلماء: إنما قال النبي – ﷺ – ذلك تواضعاً إن كان قاله بعد أن أُعلم أنه أفضل الخلق، وإن كان قاله قبل علمه بذلك فلا إشكال، وقيل: خُص يونس بالذكر لما يخشى على من سمع قصته أن يقع في نفسه تنقيص له، فبالغ في ذكر فضله لسد هذه الذريعة)[6]، ويقول أبو العز الحنفي – يرحمه الله –: (لأن التفضيل إذا كان على وجه الحمية والعصبية وهوى النفس، كان مذموماً، بل نفس الجهاد إذا قاتل الرجل حمية وعصبية كان مذموماً فإن الله حرم الفخر.....فعُلم أن المذموم إنما هو التفضيل على وجه الفخر، أو على وجه الانتقاص بالمفضول)[7].

المطلب العاشر: دلالة حديث السبعين ألفاً الذين يدخلون الجنة بغير حساب على الإيمان باليوم الآخر وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: تعريف اليوم الآخر في اللغة والاصطلاح:

اليوم في اللغة: اليوم يُعبر به عن وقت طلوع الشمس إلى غروبها، وقد يُعبر به عن مدة من الزمان أي مدة كانت[8].

الآخر في اللغة: يقابل به الأول، وآخر يقابل به الواحد[9].

---

(١) مسلم كتاب الفضائل – باب فضائل موسى – ﷺ – (١٣٠/١٥ – ١٣١).

(٢) البخاري في كتاب بدء الخلق – باب قول الله – تعالى – ﴿ وَإِنَّ يُونُسَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ ﴾ (٣٥٠/٦).

(٣) البخاري في كتاب أحاديث الأنبياء – باب قوله – تعالى –﴿ وَإِنَّ يُونُسَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ ﴾ (٣٥١/٦-٣٥٢).

(٤) فتح الباري (٤٤٦/٦).

(٥) انظر المصدر السابق.

(٦) انظر المصدر السابق.

(٧) شرح العقيدة الطحاوية (٢٦٠/١).

(٨) المفردات (٥٥٢).

(٩) انظر المصدر السابق (١٣-١٤).

اليوم الآخر في الاصطلاح: المراد باليوم الآخر فناء هذه العوالم كلها وانتهاء هذه الحياة بكاملها وإقبال الحياة الآخرة وابتدائها، وسمي ذلك اليوم باليوم الآخر لأنه اليوم الذي لا يوم بعده[١].

المسألة الثانية: دلالة حديث السبعين ألفاً الذين يدخلون الجنة بغير حساب على الإيمان باليوم الآخر:

١. جاء في الحديثين اللذين رواهما الإمام البخاري – يرحمه الله –: (قيل هذه أمتك، ويدخل الجنة من هؤلاء سبعون ألفاً بغير حساب) (قال: هؤلاء أمتك، وهؤلاء سبعون ألفاً قدامهم لا حساب عليهم ولا عقاب) وجاء في الحديثين اللذين رواهما الإمام مسلم – يرحمه الله –: (يدخل الجنة من أمتي سبعون ألفاً بغير حساب) (فقيل لي: هذه أمتك ومعهم سبعون ألفاً يدخلون الجنة بغير حساب ولا عذاب)

لقد ورد لفظ الجنة في الأحاديث الأربعة، فدل على أنها موجودة، لا كما يقول بعض أهل الأهواء والبدع، كالجهمية التي تقول: إن الله يخلقها يوم القيامة، فلذا فإن من نسب إلى أهل السنة والجماعة هذا القول فهو من باب الزعم والافتراء، كما نُسب إلى شيخ الإسلام وتلميذه ابن القيم – يرحمهما الله–، القول بفناء الجنة والنار يوم القيامة فالصحيح أن شيخ الإسلام – يرحمه الله– أنكر أشد الإنكار على من قال بفناء الجنة والنار[٢]، وقد تكلم عن إجماع السلف وجماهير المسلمين على تضليل صاحب هذا القول، وبذلك يتضح صحة نسبة كتاب الرد على من قال: بفناء الجنة والنار له[٣]، وأما ما نُسب إلى ابن القيم – يرحمه الله – فهو غير صحيح فقد جاء في عدد من كتبه تصريحه بعدم فناء الجنة والنار، فجاء مثلاً في كتابه الوابل الصيب (وهاتان الداران لا تفنيان)[٤]، وجاء في كتاب حادي الأرواح: (وخلق الخلق لهما، ولا يفنيان ولا يفني ما فيهما أبداً)[٥] وهذا مذهب أهل السنة والجماعة، وقد دل إجماع السلف الصالح على هذا القول، وما نُسب إلى الإمامين فهو باطل وزور، وقد حقق عدد من الباحثين في هذه المسألة وأثبتوا بالأدلة اتفاق الشيخين على القول بأبدية الجنة والنار[٦]، يقول الطحاوي – يرحمه الله–: (والجنة والنار مخلوقتان، لا تفنيان أبداً ولا تبيدان، فإن الله – تعالى – خلق الجنة والنار قبل الخلق)[٧]، ويقول أبو الغر الحنفي – يرحمه الله –: (اتفق أهل السنة والجماعة على أن الجنة والنار مخلوقتان موجودتان الآن، ولم يزل على ذلك أهل السنة، حتى نبغت نابغة من المعتزلة والقدرية فانكرت ذلك، وقالت: بل ينشئهما الله يوم القيامة!! وحملهم على ذلك أصلهم الفاسد الذي وضعوا به شريعة لما يفعله الله، وأنه ينبغي أن يفعل كذا، ولا ينبغي له أن يفعل كذا!!، وقاسوه

---

(١) التذكرة في أحوال الموتى للقرطبي ط المكتبة السلفية (٢٣٣)، والنهاية في الفتن والملاحم لابن كثير – ط دار النصر (٢٥٥-٢٥٦).

(٢) الفتاوى (٣/٣٠٤) (١٢/٤٥) (١٨/٣٨٠)، موافقة صحيح المنقول ط دار الكتب العلمية (١/٢٢٧-٢٢٨)، والعقود الدرية من مناقب شيخ الإسلام لابن عبد الهادي (٤٩)، السير (١/٧٦).

(٣) ذكر ابن عبد الهادي في كتابه العقود الدرية: إن من مؤلفات ابن تيمية كتاب قاعدة في الرد على من قال بفناء الجنة والنار صفحة (٤٩)، وذكر الذهبي في السير أن من مؤلفات شيخ الإسلام هذا الكتاب أيضاً (١/٧٦).

(٤) الوابل الصيب ط دار الصحابة (٣٢)، حادي الأرواح ط دار التراث (٧٩).

(٥) انظر المصادر السابقة.

(٦) منها كشف الأستار لإبطال إدعاء فناء النار المنسوب لشيخ الإسلام للدكتور الحربي، الرد على من قال بفناء النار، وبيان الأقوال في ذلك للدكتور السمهري، مقدمة الصواعق المرسلة للدكتور الفقيهي والدكتور الغامدي.

(٧) شرح العقيدة الطحاوية (٢/٢٤٥).

على خلقه في أفعالهم فهم مشبهة في الأفعال، ودخل التجهُّم فيهم، فصاروا مع ذلك معطلة! وقالوا: خلق الجنة قبل الجزاء عبث! لأنها تصير معطلة مدداً متطاولة، فردوا من النصوص ما خالف هذه الشريعة الباطلة التي وضعوها للرب – تعالى – وحرَّفوا النصوص عن مواضعها، وضلَّلوا وبدَّعوا من خالف شريعتهم، فمن نصوص الكتاب قوله – تعالى – عن الجنة: ﴿ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ ﴾ [آل عمران: ١٣٣] ﴿أُعِدَّتْ لِلَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ﴾ [الحديد: ٢١] وعن النار: ﴿أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٣١] ﴿ إِنَّ جَهَنَّمَ كَانَتْ مِرْصَادًا * لِلطَّاغِينَ مَآبًا ﴾ [النبأ: ٢١-٢٢] وقد رأى النبي – ﷺ – سدرة المنتهى، ورأى عندها جنة المأوى[١]، وفي الصحيحين أن رسول الله – ﷺ – قال: (إن أحدكم إذا مات عُرض عليه مقعده بالغداة والعشي، إن كان من أهل الجنة، فمن أهل الجنة، وإن كان من أهل النار، فمن أهل النار، يقال: هذا مقعدك حتى يبعثك الله يوم القيامة)[٢][٣]، وقد اثبتت أحاديث أخرى وصف الجنة وأن الرسول – ﷺ – أخبرنا بأن حسنها وجمالها لا يستطيع البشر أن يصفه لما فيها من نعيم لا يعد ولا يحصى، وهذا ما وضحه الرسول – ﷺ – في حديث آخر فقال: (فيها ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر)[٤]، يقول الطيبي – يرحمه الله –: (والمعنى ما رأت العيون كلهن ولا عين واحدة منهن، والأسلوب من باب قوله – تعالى –: ﴿مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلا شَفِيعٍ يُطَاعُ﴾ [غافر: ١٨] فيحتمل نفي الرؤية والعين معاً، أو نفي الرؤية فحسب، أي لا رؤية ولا عين، أو لا رؤية، وعلى الأول الغرض منه العين، وإنما ضمت إليه الرؤية ليؤذن بأن انتفاء الموصوف أمر محقق لا نزاع فيه، وبلغ في تحققه إلى أن صار كالشاهد على نفي الصفة وعكسه)[٥]، ويقول أيضاً عن الجنة: (لبنة من فضة، ولبنة من ذهب، وملاطها[٦] المسك الأذفر[٧]، وحصباؤها اللؤلؤ والياقوت، وتربتها الزعفران، من يدخلها ينعم ولا ييأس[٨]، ويخلد ولا يموت، ولا تبلى ثيابهم، ولا يفنى شبابهم)[٩].

لذا فإن أهل السنة والجماعة يؤمنون بما جاء في الأحاديث من تنعيم أهل الجنة، ومن تعذيب أهل النار، فلذا فإن مذهبهم الإيمان الجازم والتصديق بكل ما أخبر به – سبحانه وتعالى – في كتابه وأخبر به رسوله – ﷺ – مما يكون بعد الموت من عذاب القبر ونعيمه[١٠]، والنفخ في الصور[١]، وإن كان بعضهم قال: إنها ثلاث نفخات وبعضهم قال: إنها

---

(١) البخاري كتاب الصلاة – باب كيف فرضت الصلاة (١/ ٣٨٨)، ومسلم كتاب الإيمان – باب الإسراء برسول الله – ﷺ – وفرض الصلوات (٢/ ٢١٦- ٢١٧).

(٢) شرح العقيدة الطحاوية (٢/٢٤٥-٢٤٦).

(٣) البخاري كتاب الجنائز – باب الميت يعرض عليه مقعده بالغداة والعشي (٢/ ٩٩)، ومسلم كتاب الجنة والنار – باب إثبات عذاب القبر والتعوذ منه (٤/ ٢١٩٩).

(٤) البخاري في بدء الخلق – باب ما جاء في وصف الجنة (٦/٢٣٠)، ومسلم في الجنة في فاتحته رقم (٢٨٢٤).

(٥) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح للقاري (٩/ ٥٧٨).

(٦) ملاطها: الملاط الطين يُجعل بين ساقتي البناء يملط به الحائط أي: يصلح. انظر جامع الأصول (١٠/٤٩٨).

(٧) الأذفر: مسك أذفر: إذا كان طيب الريح، والذفر: يقال في الطيب والكريه. انظر المصدر السابق.

(٨) ييأس: يئس ييأس: إذا افتقر واشتدت حاجته فهو يائس. انظر جامع الأصول (١٠/٤٩٨).

(٩) البخاري في تفسير سورة الرحمن – باب ﴿ وَمِنْ دُونِهِمَا جَنَّتَانِ ﴾ [الرحمن: ٦٢] (٨/٤٧٩)، ومسلم في الإيمان – باب قوله – ﷺ –: (إن الله لا ينام) (١٨٠).

(١٠) يتضح بذلك خطأ من قال بنفي عذاب القبر من الخوارج والأباضية والشيعة والمعتزلة والجهمية والقرامطة والإسماعيلية والدروز والعصرانيين والبوذيين وغيرهم، فالنعيم والعذاب يحصل للروح والجسد، وأما من قال: إن النعيم والعذاب يقع على الروح فقط أو على الجسد فقط فقد أخطأ وابتعد عن القول الحق. انظر المقالات (١٠٠-١٠١ ، ١٦٨)، الفرق بين الفرق (١٦-١٧ ، ٢٢ ، ٣٢)، البرهان (٦٦-٨١)، مسند الربيع بن حبيب (٤/٣١-٣٣)، رسائل لأهل الثغر للأشعري (٨٢-٨٨)، رسالة في كتب الأباضية (١٠).

نفختان والجميع اعتمد على الكتاب والسنة، وخروج الخلق من القبور، وأهوال يوم القيامة من الصراط(٢) والحوض(٣) والشفاعة(٤)، والجنة ونعيمها والنار وعذابها(٥)، كما أنهم يؤمنون بأشراط الساعة الصغرى والكبرى، ومن العلامات الصغرى بعثة الرسول – ﷺ – وموته، وفتح بيت المقدس وطاعون عمواس، واستفاضة المال والاستغناء عن الصدقة، وظهور الفتن، وظهور مدعي النبوة وغيرها، وأما الكبرى التي جاء ذكرها في القرآن الكريم والسنة النبوية الصحيحة، كما قال الرسول – ﷺ –: (لن تقوم الساعة حتى تُرى عشر آيات الدخان(٦) والدجال(٧) والدابة(٨)، وطلوع الشمس من مغربها(٩)، ونزول عيسى ابن مريم(١٠)، ويأجوج ومأجوج(١١) وثلاثة خسوف(١٢) خسف بالمشرق وخسف بالمغرب وخسف بجزيرة العرب، وآخر ذلك نار تخرج من اليمن(١٣) تطرد الناس إلى محشرهم، ويقول الرسول – ﷺ –: (لا تقوم الساعة حتى تطلع الشمس من مغربها، فإذا

---

(١) يتضح خطأ من نفى مسألة النفخ في الصور من القرامطة والباطنية والفلاسفة والمشائين والنصيرية والعقلانيين، بل بلغ التبجح بالعقلانيين أنهم قالوا: إن المراد بالنفخ في الصور هو سرعة الاجتماع. انظر شرح العقائد النسفية (٦٧)، وشرح الأصول الخمسة (٧٣٠)، وتفسير جزء عم لمحمد عبده (٦).

(٢) يتضح كذب من نفى الصراط من الخوارج والأباضية والمعتزلة والعصرانيين، وقد بلغت الجرأة أقصاها عند العصرانيين الذين فسروا جميع أهوال يوم القيامة على أنها تمثيل وتصوير. انظر عقيدة الدروز للخطيب ط دار عالم الكتب (١٢)، مذاهب الإسلاميين لبدوي ط دار العلم (٥٠٩/٢)، نظم المتناثر (١٤٨).

(٣) يتضح بذلك كذب أهل الأهواء والبدع الذين أنكروا الحوض من الخوارج والمعتزلة والشيعة والإسماعيلية والنصيرية والجهمية وغيرهم. انظر التنبيه والرد (٣٤)، والبرهان (٦٦-٦٧)، اعتقادات فرق المسلمين (٦١-٦٢)، صبح الأعشى للقلقشندي (٤٩/١٣)، العلويون للعسكري (١٠٤-١٠٩)، ودراسات في الفرق لطعيمة ط المعارف (٣٧-٧٢).

(٤) يتضح كذب من نفى الشفاعة وأنواعها يوم القيامة والميزان، من الخوارج والمعتزلة والجهمية والجارودية والإسماعيلية والدروز وغيرهم. انظر زاد المسير (١٧٠/٣)، تفسير القرطبي (١٦٥/٧)، والمواقف في علم الكلام (٣٨٤)، وشرح المقاصد (١٢٠)، والغنية في أصول الدين (١٦٦).

(٥) يتضح كذب من قال إن الجنة والنار تفنيان من الجهمية، وقولهم بعدم وجود الجنة والنار الآن، وإن الله يخلقهما يوم القيامة، وكذب الذين يقولون: إن الله لا يقدر على أن ينقص من نعيم أهل الجنة ذرة لأن نعيمها صلاح لهم، ولا يقدر أن يزيد في عذاب أهل النار ذرة، ولا أن يخرج أحداً من الجنة، ولا يقدر أن يلقي في النار من ليس من أهل النار وهي فرقة النظامية من المعتزلة، ويتضح زعم الباطنية والقرامطة والإسماعيلية والدروز والنصيرية والعقلانيين الذين ينفون النعيم في الجنة، والعذاب في النار، ويؤولون النصوص الواردة فيها إلى اللذات والآلام والسعادة والشقاء في الدنيا، ويتضح خطأ من نفى أعظم نعيم أهل الجنة وهي رؤية الله –سبحانه وتعالى– من المعتزلة والجهمية والخوارج والإمامية وغيرهم. انظر الملل والنحل (٤٥/١)، الفرق بين الفرق (١١٥)، نهاية الإقدام (٤٠٥)، الإرشاد للجويني (٢٨٧)، نظرية التكليف لعبد الكريم عثمان (٤٠٠).

(٦) يقول الله – تعالى –: ﴿ فَارْتَقِبْ يَوْمَ تَأْتِي السَّمَاءُ بِدُخَانٍ مُبِينٍ * يَغْشَى النَّاسَ هَذَا عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ [الدخان: ١٠-١١]، والمعنى انتظر يا محمد بهؤلاء الكفار يوم تأتي السماء بدخان واضح يغشى الناس ويعمهم، وعند ذلك يقال لهم: ﴿ هَذَا عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ تقريعاً لهم وتوبيخاً، أو قد يقول بعضهم لبعض ذلك القول. انظر تفسير القرطبي (١٣٠/١٦)، وتفسير ابن كثير (٢٣٥/١-٢٣٦).

(٧) الدجال رجل من بني آدم له صفات كثيرة جاءت بها الأحاديث لتعريف الناس به، وتحذيرهم من شره، حتى إذا خرج عرفه المؤمنون فلا يفتنون به، بل يكونون على علم بصفاته، التي أخبر بها الرسول – ﷺ – فهو رجل شاب أحمر قصير، جعد الرأس، أجلى الجبهة، عريض النحر، ممسوح العين اليمنى كأنها عُنبة طافية ومكتوب بين عينيه كافر يقرؤها كل مسلم كاتب وغير كاتب. انظر النهاية في غريب الحديث (١٣٠/١).

(٨) يقول الله – تعالى –: ﴿ وَإِذَا وَقَعَ الْقَوْلُ عَلَيْهِمْ أَخْرَجْنَا لَهُمْ دَابَّةً مِنَ الْأَرْضِ تُكَلِّمُهُمْ أَنَّ النَّاسَ كَانُوا بِآيَاتِنَا لَا يُوقِنُونَ ﴾ [النمل: ٨٢]، قال المفسرون: أي وجب الوعيد عليهم لتماديهم في العصيان والفسوق والطغيان، وإعراضهم عن آيات الله، وتركهم تقديرها والنزول على أحكامها، وانتهائهم عن المعاصي إلى ما لا ينجح معه فيه موعظة، ولا يصرفهم عن غيهم تذكرة، فإذا صاروا كذلك تخرج الدابة تكلمهم أي دابة تعقل وتنطق لتعلم الناس أن ذلك آية من عند الله – تعالى –. انظر التذكرة (٦٩٧)، تفسير ابن كثير ط دار السلام (٤١٢/٣-٤١٤).

(٩) يقول الله – تعالى –: ﴿ يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيمَانُهَا لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ مِنْ قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيمَانِهَا خَيْرًا ﴾ [الأنعام: ١٥٨] يقول الطبري – يرحمه الله –: (أولى الأقوال بالصواب في ذلك مما تظاهرت به الأخبار عن رسول الله – ﷺ – أنه قال: (ذلك حين تطلع الشمس من مغربها). انظر تفسير الطبري (٩٦/٨-١٠٢-١٠٣)، وتفسير ابن كثير ط دار السلام (٢١٦/٢-٢١٩).

(١٠) يقول الله – تعالى –: ﴿ وَإِنَّهُ لَعِلْمٌ لِلسَّاعَةِ فَلَا تَمْتَرُنَّ ﴾ [الزخرف: ٦١] أي نزول عيسى – ﷺ – قبل يوم القيامة علامة على قرب الساعة، ويدل على ذلك القراءة الأخرى وأنه لعَلَم للساعة بفتح العين واللام، أي: علامة وإمارة على قيام الساعة، وهذه القراءة مروية عن ابن عباس ومجاهد وغيرهما. انظر تفسير القرطبي (١٠٥/٦)، تفسير الطبري (٩٠/٢٥-٩١).

(١١) يقول الله – تعالى –: ﴿ وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ ﴾ [الكهف: ٩٩] وذلك عند خروجهم من السد، ويأجوج ومأجوج إسمان عربيان، على هذا يكون اشتقاقهما من أجت النار أجيجاً إذا التهبت، أو من الأجاج وهو الماء الشديد الملوحة المحرق من ملوحته، وقيل من الأج وهو سرعة العدو، وأصلهما من البشر من ذرية آدم وحواء. انظر لسان العرب (٢٠٦/٢-٢٠٧)، ترتيب القاموس المحيط (١٥٥/١-١٦٦)، وفتح الباري (١٠٦/١٣)، النهاية في الفتن (١٥٢/١).

(١٢) معنى الخسف: يقال خسف المكان خسوفاً إذ ذهب في الأرض وغاب فيها، ومنه قوله – تعالى –: ﴿ فَخَسَفْنَا بِهِ وَبِدَارِهِ الْأَرْضَ ﴾ [القصص: ٨١]. انظر لسان العرب (٦٧/٩)، وترتيب القاموس المحيط (٥٥/٢).

(١٣) جاءت الروايات بأن خروج هذه النار تكون من اليمن من قعر عدن وهي المدينة المعروفة في اليمن جنوب الجزيرة العربية وهي واقعة على بحر حضرموت ويسمى اليوم البحر العربي. انظر النهاية في غريب الحديث (١٩٢/٣)، وصحيح مسلم كتاب الفتن – باب أشراط الساعة (٢٧/١٨-٢٩).

طلعت فرآها الناس آمنوا أجمعون، فذاك حين لا ينفع نفساً إيمانها لم تكن آمنت من قبل أو كسبت في إيمانها خيراً)[1] وهذا ما جاء في قوله – تعالى –: ﴿ يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيمَانُهَا لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ مِنْ قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيمَانِهَا خَيْرًا ﴾ [الأنعام: ١٥٨]، وبذلك يتضح أن أهل السنة والجماعة يصدقون تصديقاً جازماً بكل ما أخبر الله به في كتابه وأخبر به رسوله – ﷺ – في سنته مما يكون بعد الموت من عذاب القبر ونعيمه، وما يكون من النفخ في الصور، وخروج الخلق من القبور، وما يكون يوم القيامة من الأهوال والأفزاع وتفاصيل الحشر ونشر الصحف، ووضع الموازين، والصراط، والحوض، والشفاعة، لمن أذن الله له، والجنة ونعيمها، والنار وعذابها، وما يكون قبل ذلك كله من علامات وأشراط وغير ذلك من الأمور التي ورد ذكرها في القرآن الكريم، والصحيح من سنة الرسول ﷺ [2].

ويتضح بذلك مخالفة الخوارج لأهل السنة والجماعة في هذا الركن، فهم يكّفرون مرتكب الكبيرة ويجعلونه خالداً مخلداً في النار، والصحيح أن المؤمن حتى إذا عذبه الله – تعالى – فمصيره إلى الجنة، وينكرون شفاعة الرسول – ﷺ – لأهل الكبائر من الأمة مع تواتر النصوص الشرعية واجتماع السلف على ذلك، وينكرون الرؤية لله – سبحانه وتعالى – وحتى الأباضية الآن اختلفوا في إثبات عذاب القبر، فذهب قسم منهم إلى إنكاره موافقين بذلك سائر فرق الخوارج، وذهب قسم آخر إلى إثباته، ويثبت الأباضية وجود الجنة والنار الآن ويثبتون الحوض[3]، وأما الشفاعة فإنهم يثبتونها لغير العصاة بل للمتقين، وأنكرت الأباضية الميزان الذي جاءت به النصوص ويثبتون وزن الله للنيات والأعمال بمعنى تمييزه بين الحسن منها والسيء، وإن الله يفصل بين الناس في أمورهم، وهذا عين التحريف مع زعمهم بالهروب منه، فالأباضية وافقت باقي الخوارج في إنكار الميزان والصراط، وإن كان بعض الأباضية يثبتونه على أنه جسر ممدود على متن جهنم، لا على أنه جسر جهنم كما يقول السلف الصالح[4]، ولم يقف الحد عند ذلك بل أنكر الخوارج الحياة البرزخية من النعيم والعذاب مع تواتر الأدلة العديدة، وهذا ما فعله أيضاً الشيعة والمعتزلة[5]، أما موقف الشيعة من هذا الركن فقد دخله خللٌ عظيم، فهم يقولون بالرجعة والمهدي، والصحيح أن الشيعة ليس لهم مهدي واحد ينتظرون عودته، بل لهم مهديون كثيرون على حسب معتقداتهم، ومن الغريب والمتناقض عندهم أنهم يزعمون أن المهدي عندما يخرج سوف يملأ الأرض عدلاً ورحمة، وفي المقابل إنهم يقيمون على سرداب بسامراء[6] ينادون عليه بصوت مرتفع: يا مولانا اخرج! ويشهرون السلاح لحمايته ومعونته، وفي نفس الوقت يقولون: ويعتقدون أن المهدي شوهد عدد من المرات حول الكعبة وهو يدعو: اللهم انجز لي اللهم انتقم لي من أعدائك، ويزعمون أنه يظهر في كل سنة لخواصه يوماً واحداً فيحدثهم ويحدثونه ويقلب لهم الحصى ذهباً[7]، ومن هنا ظهرت أكذوبة ولاية الفقيه،

---

(١) البخاري كتاب الرقاق – باب قول الرسول – ﷺ –: (بعثت أنا والساعة كهاتين) (٣٠٣/١٦)، ومسلم كتاب الإيمان – باب الزمن الذي لا يُقبل فيه الإيمان (٩٤/٢).

(٢) إرشاد الثقات إلى اتفاق الشرائع على التوحيد والمعاد والنبوات للشوكاني (١٥–١٧)، الفتاوى (٢٨٣/٤).

(٣) مسند الربيع بن حبيب (٣١–٣٢).

(٤) الأباضية عقيدة ومذهباً لطعيمة (١٢٦).

(٥) المقالات (١٦٧/١–١٦٨)، شرح الأصول الخمسة (٧٣٠–٧٣٣)، فتح الباري (٢٣٣/٣)، رسالة في كتب الأباضية (١٠).

(٦) سامراء: مدينة كانت بين بغداد وتكريت على شرقي دجلة، وقد خَربت ودُمرت. انظر تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار – لابن بطوطة (١٦٤/١).

(٧) الكافي (١٥٢/١) (٤٣١/٢–٤٤١).

حيث يزعم الشيعة أن المهدي يوقع لنوابه ويأذن لهم في التحليل والتحريم في حال غيبته[١] فإذا كان المهدي يخرج ويتكلم ويقلب الحصى ذهباً فما الداعي لجلوسهم بجانب السرداب وانتظاره؟ وفي الحقيقة أن عقيدة المهدي والرجعة عند الشيعة أمور لا يقبلها العقل السليم، فالمهدي المنتظر عندهم يقوم بعملية هدم وتخريب للحرمين الشريفين حيث تنص أخبارهم على أن القائم يهدم المسجد الحرام ومسجد الرسول – ﷺ – حتى يرّدهما إلى أساسهما[٢]، مع أن الصحيح أن الذي يهدم الكعبة هو ذو السويقتين[٣]، كما أخبر الرسول – ﷺ – بذلك، فلا يستطيع أحد هدمها ولا التجرؤ عليها حتى المسيح الدجال لا يستطيع دخول مكة والمدينة، ثم يأتي هؤلاء الفسقة فيزعمون هدمها عن طريق مهديهم، ولا يكتفون بذلك بل ينسجون الخرافات والأباطيل حول هذا المعتقد، فالمهدي عند قيامه يقتل ويصلب الناس أحياءً وأمواتاً، ويقطع أيدي بني شيبة ويعلقها في الكعبة لأنهم أخذوا مفاتيح الكعبة، مع أن الصحيح أن الرسول – ﷺ – سلمها لهم، وينكل بالخلفاء ويعذب قريشاً بالقتل والتنكيل ويحكم بشريعة داود وسليمان ولا يحتاج إلى بينة[٤]، فانظر إلى مدى التجرؤ على الدين الإسلامي وحقدهم عليه ومحاولة القضاء على حكمه، ولم يكتفوا بذلك بل نسبوا القتل والتنكيل والتعذيب إلى نبيين من أنبياء الله – عز وجل – وهما داود وسليمان – عليهما الصلاة والسلام –!!، ولم يقف التجرؤ عندهم عند ذلك الحد، بل زعم فريق منهم أن كل ما ذكر الله – عز وجل – في كتابه من جنة ونار وحساب وميزان وعذاب ونعيم فإنما هو في الحياة الدنيا فقط، من الأبدان الصحيحة، والألوان الحسنة، والطعوم اللذيذة، والروائح الطيبة، والأشياء المبهجة التي تنعم فيها النفوس، والعذاب هو الأمراض والفقر والآلام، والأوصاب وما تتأذى به النفوس، هذا عندهم هو الثواب والعقاب على الأعمال[٥]، ومع ذلك يقولون: إن علياً قد مات ولكن يُبعث يوم القيامة ويُبعث مع أهل القبور، حتى يقاتل الدجال ويقيم العدل والقسط في البلاد والعباد[٦]، وإن الجنة محصورة عليهم ولا يدخل الجنة إلا الشيعة، فانظر إلى مدى اضطرابهم، فمرة يقولون: لا عذاب ولا نار ولا نعيم ولا جنة، ثم يجعلون الجنة لهم والنار لأهل السنة والجماعة، ويقولون: إن كل ما ذُكر من الجنة والنار والحساب والميزان إنما هو في الدنيا، ثم يقولون: أن علياً هو الذي يعود إلى الدنيا ويقوم بحساب الخلائق وتعذيبهم وتنكيلهم، ولعل من أكبر الخلل والخلط عندهم في هذه المسألة هو قول بعضهم بالتناسخ، فيقولون: بنقل الروح من جسد إلى جسد آخر ردئ فتعذب فيه مدة بما عمل من الشر والفساد ثم تُنقل إلى جسد إنسان متنعم فتُنعم فيه طول ما بقيت في الجسد الأول[٧]، وفرقة منهم وهي الجارودية من الشيعة تقول: ان الله – عز وجل – نور على الأبدان والأماكن، ولذا فإن البدن لباس لا روح فيه ولا ألم عليه ولا لذة له، وإن الإنسان إذا فعل الخير ومات صار روحه إلى حيوان ناعم مثل فرس وطير وثور فيتنعم فيه ثم يرجع إلى بدن

---

(١) الغيبة للطوسي (٢٥٧)، يا شيعة اليوم استيقظوا للموسوي (١٦).

(٢) الغيبة (٢٦٠-٢٨٦).

(٣) يقول الرسول – ﷺ – في الحديث المتفق عليه: (يخرب الكعبة ذو السويقتين من الحبشة، ويسلبها حليتها ويجردها من كسوتها، ولكأني انظر إليه أصيلع أفيدع يضرب عليها بمسحاته ومولة) والسويقتين: تصغير الساق وهي مؤنثه، وصغر الساق لأن الغالب على سوق الحبشة الدقة، وأصيلع: الذي انحسر الشعر عن رأسه، وأفيدع: زوال المفاصل عن أماكنها. انظر النهاية في غريب الحديث (٣/٤٢٠،٤٧)، غريب الحديث والأثر (٢/٤٢٣) أخرجه البخاري في كتاب الحج – باب هدم الكعبة (٣/٣٦١)، ومسلم كتاب الفتن – باب أشراط الساعة (١٨/٣٥-٣٦).

(٤) الإرشاد للمفيد (٤١٣)، المنتقى من منهاج الاعتدال للخطيب (٣١-٩٧ ، ١٨٤، ١٨٧).

(٥) التنبيه والرد (٣٠-٣٢).

(٦) انظر المصدر السابق.

(٧) التنبيه والرد (٣٤)، والفرق بين الفرق (٢٢-٣٢)، والبرهان (٦٦-٧٦)، واعتقادات فرق المسلمين (٦١-٦٢).

الإنسان بعد مدة، وإن كانت نفساً خبيثة شريرة ومات صارت روحه في بدن حمار أو كلب جرب يُعذب فيه بمقدار أيام عصيانه ثم تُرد إلى بدن الإنسان[١]، وأما القيامة عند الإسماعيلية من الشيعة فهي عبارة عن عودة الروح إلى مبدئها وهي النفس الكلية، وهذا يعني إبطال العقاب والثواب في الجنة والنار، لأن العقاب عندهم هو الآلام التي تراها الروح في تقلبها في الأجسام المختلفة، وأما الثواب فهو اللذات التي يأخذها المؤمن من مراتب العلوم[٢]، وما من فرقة جاءت عن طريق الشيعة إلا ولديها انحراف في هذا الركن المهم كالدروز، والبهائية والنصيرية وغيرها[٣]، فهم يتخيلون ويعتقدون أن تلك النصوص هي من باب التخييل فهم تابعون لأهل التخييل الذين قال فيهم شيخ الإسلام – يرحمه الله –: (فأهل التخييل هم المتفلسفة ومن سلك سبيلهم من متكلم ومتصوف ومتفقه، فإنهم يقولون: إن ما ذكره الرسول من أمر الإيمان بالله واليوم الآخر إنما هو تخييل للحقائق لينتفع به الجمهور، لا أنه بيَّن به الحق ولا هدى الخلق، ولا أوضح الحقائق)[٤].

أما موقف القدرية (المعتزلة) من الإيمان باليوم الآخر فإنهم يردون النصوص الخاصة بالمعاد عن طريق التحريف الباطل، فلذلك ينفون نعيم القبر وعذابه، وكذلك الحوض والميزان والصراط، والشفاعة لأهل الكبائر، والرؤية، ولم يقفوا عند هذا الحد، بل أوجبوا على الله – تعالى – إدخال المؤمن الجنة عن طريق الاستحقاق والمعاوضة، وأن يُدخل العاصي النار ويخلد فيها، فلازم قولهم: وصف الله – تعالى – بالظلم – تعالى – الله عن ذلك علواً كبيراً، وكذلك الجبائية منهم[٥] تقول باستحالة بعث الأجسام بعد تفرقها بالموت، ولذلك فإنهم يحرفون الآيات الخاصة بالبعث كقوله – تعالى –: ﴿يُحْيِي اللَّهُ الْمَوْتَى﴾ [البقرة: ٧٣] ﴿ وَأَنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ مَنْ فِي الْقُبُورِ ﴾ [الحج: ٧] على أنه – تعالى – يحي أرواح الموتى، ويبعث أرواح من في القبور[٦]، وأما النظامية تقول: إن الله – عز وجل – لا يقدر على أن ينقص من نعيم أهل الجنة ذرة لأن نعيمها صلاح لهم، والنقصان مما فيه الصلاح ظلم عندهم، ولا يقدر أن يزيد في عذاب أهل النار ذرة، ولا أن ينقص من عذابهم شيئاً، وأن الله لا يقدر أن يُخرج أحداً من الجنة، ولا يقدر أن يلقي في النار من ليس من أهل النار، وهنا يظهر عندهم الخلل الواضح فهم يوجبون على الله – تعالى – عدم إدخال العاصي الجنة، وهم ينفون عنه أهم صفاته وهي القدرة والمشيئة على فعل ما يشاء – سبحانه تعالى –[٧]، ومن طامات النظام قوله بأن النار من شأنها أن تعلو بطباعها على كل شيء وأنها إذا سلمت من الشوائب الحابسة لها في هذا العالم ارتفعت حتى تجاوز السماوات والعرش، إلا أن يكون من جنسها، ما تتصل به فلا تفارقه، فجعل النار أقوى وأقدر من الله – سبحانه وتعالى –، وقوله: بأن العقارب والحيات والخنافس والذباب والغربان والجعلان والكلاب والخنازير وسائر السباع والحشرات تُحشر إلى الجنة، وزعم أن كل من تفضل الله عليه بالجنة لا يكون لبعضهم على بعض درجة

---

(١) انظر المصادر السابقة.

(٢) العقائد الباطنية (١٢٧).

(٣) البرهان (٦٧)، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين (٧٥-٧٦)، صبح الأعشى (٢٤٩/١٣)، والموسوعة الميسرة (٥٠٩-٥١٩)، طائفة النصيرية للحلبي (٧١)، العلويون للعسكري (١٠٤)، ودراسات في الفرق لطعُيمة (٣٧-٧٢).

(٤) الفتاوى (٣١/٥).

(٥) الفرق بين الفرق (١٣٥-١٣٧)، التبصير في الدين (٨٦-٨٨)، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين (٤٥)، البرهان (٥١-٥٢)، وذكر مذاهب الفرق (٥٠-٥١).

(٦) الصواعق المرسلة (٤٧٥/٥-٤٨٠).

(٧) الفرق بين الفرق (٩٥).

في التفضيل، وزعم أنه ليس لأولاد الرسول – ﷺ – في الجنة تفضيل درجة على درجات أطفال المؤمنين، ولا لأطفال المؤمنين فيها تفضيل بدرجة أو نعمة أو مرتبة على الحيات والعقارب والخنافس، فيلزمه أنه يُحشر مع الخنافس والخنازير والعقارب، فانظر إلى مدى وقاحته في رد النصوص من الكتاب والسنة التي تثبت وتوضح للعيان تفاوت الدرجات، والمنازل في الجنة، وله أقوال أخرى تخالف ركن الإيمان باليوم الآخر[1]، وبذلك يتضح مدى مخالفة المعتزلة للسلف الصالح في هذا الركن المهم، ومن الأمور التي خالف المعتزلة فيها أهل السنة والجماعة في هذا الركن قولهم: بأن الله ينشئ الجنة والنار يوم القيامة وغير ذلك من المعتقدات الباطلة التي تجعلهم مخالفين لأهل السنة والجماعة في هذا الركن[2].

أما موقف المرجئة من الإيمان باليوم الآخر فيتضح من فرقتي الأشاعرة والماتريدية، حيث إن هاتين الفرقتين تمثلان المرجئة الآن، فالأشاعرة والماتريدية وافقوا أهل السنة والجماعة بما فيه من الحشر والنشر وأحوال البرزخ والجنة والنار والميزان والصراط والشفاعة وقالوا: إنها من الأمور الممكنة التي أخبر بها الصادق ونطق بها الكتاب والسنة، فتُحمل هذه النصوص على ظاهرها[3]، ومع ذلك فقد وقعوا في الخلل والاضطراب، فيزعمون أن المؤمن الطائع كالفاسق، وأن الجميع يدخلون الجنة، فلا فرق بين نبي ولا غيره حيث إن الإيمان عندهم درجة واحدة، والأشاعرة وإن كانت تثبيت الرؤية في الآخرة إلا أنهم يقولون بإثبات الرؤية من غير جهة فدل ذلك على نفيها[4]، حيث إن الإثبات يستلزم الجهة[5] وهم ينفونها[6]، فظهر بذلك مخالفتهم لأهل السنة والجماعة في هذا الأصل العظيم والركن المهم. أما موقف الجهمية من الإيمان باليوم الآخر:– إنها تقف من نصوص الميعاد والحساب والعقاب موقف التحريف، فلذا ينكرون عذاب القبر ونعيمه والميزان والصراط ورؤية الله – تعالى –، ويقولون بفناء الجنة والنار[7]، ومن الخلل في معتقدهم في هذا الركن أنهم يجعلون العاصي الفاسق يدخل الجنة من غير حساب لقولهم: بأن الإنسان مجبور على فعله، فبالتالي فإن العبد لا بد أن يدخل الجنة وإن فعل ما فعل من المعاصي والآثام والذنوب.

المطلب الحادي عشر: دلالة حديث السبعين ألفاً الذين يدخلون الجنة بغير حساب على الإيمان بالقضاء والقدر وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: تعريف القضاء والقدر في اللغة والاصطلاح:

---

(١) انظر المصدر السابق (١٠٥-١٤٦).

(٢) الشريعة للآجري (٣٨٧-٣٨٩)، الفتاوى (٣٠٧/١٨).

(٣) رسالة أهل الثغر للأشعري (٦٢-٨٨)، منهاج السنة (٢٧٧/١)، الفتاوى (٤١٣/١٠-٤١٤).

(٤) شرح العقيدة الطحاوية ط المكتب الإسلامي (١٩٥).

(٥) ألزم المعتزلة الأشاعرة بنفي الرؤية لنفيهم صفة العلو، وقالت لهم كيف تعقل رؤية بلا مقابلة أي بلا جهة، فوافق الأشاعرة المعتزلة بنفي العلو وخالفوهم في إثبات الرؤية ولكن من غير جهة. انظر شرح العقيدة الطحاوية ط المكتب الإسلامي (١٩٥).

(٦) الماتريدية أيضاً تثبت الرؤية وتنفي الجهة.

(٧) المقالات (٢١٣/١).

تعريف القضاء في اللغة: يأتي القضاء بمعنى الأمر، والأداء، والإنهاء، والحكم، والفراغ، والإعلام، والموت، ويعود جميعاً إلى انقطاع الشيء وتمامه[1].

القدر في اللغة: يأتي بمعنى الحكم، والقضاء، والطاقة، والتقدير، والقياس، واليسار، والقوة، والتضييق، فالقضاء في اللغة: يأتي بمعنى القدر، والقدر يأتي بمعنى القضاء[2].

القضاء في الاصطلاح: القضاء هو الحكم الكلي الإجمالي في الأزل[3].

القدر في الاصطلاح: إن الله – تعالى – علم مقادير الأشياء وأزمانها قبل إيجادها ثم أوجد ما سبق في علمه أنه يوجد، فكل محدث صادر عن علمه وقدرته وإرادته[4]، وقد فرق يعض العلماء بين القضاء والقدر فقالوا: القضاء الحكم بالكليات على سبيل الإجمال في الأزل، والقدر: الحكم بوقوع الجزئيات لتلك الكليات على سبيل التفصيل.

والصحيح أنه لا يوجد فرق بين القضاء والقدر حيث إن النصوص النقلية الثابتة لم تُّفرق بينهما فالقضاء يُطلق على القدر، والقدر يُطلق على القضاء[5]، فلذلك عُرِّف القضاء والقدر في الاصطلاح على أنه تقدير الأشياء في القِدم وعلمه – سبحانه وتعالى – أنها ستقع في أوقات معلومة عنده وعلى صفات مخصوصة وكتابته لذلك ومشيئته له، ووقوعها على حسب قدرها وخلقه لها[6].

المسألة الثانية: دلالة حديث السبعين ألفاً الذين يدخلون الجنة بغير حساب على الإيمان بالقضاء والقدر:

١. جاء في الحديثين الذين رواهما الإمام البخاري، والحديث الرابع الذي رواه الإمام مسلم – يرحمهما الله –: (عُرضت علي الأمم)
يتضح من الأحاديث وجوب الإيمان بالقضاء والقدر لأن الله – عزوجل – خلق الأمم جميعها من لدن آدم إلى آخر الأمم، وخلق السماوات والأنبياء ومنهم محمد وموسى – عليهم الصلاة والسلام –، وخلق هؤلاء السبعين ألفاً الذين يدخلون الجنة من غير حساب ولا عقاب، وهو الذي قضى بهذا القضاء من أن يجعلهم لا يسترقون ولا يكتوون ولا يتطيرون وعلى ربهم يتوكلون فهو الذي قدر وخلق جميع هذه الأمور الكونية والشرعية فهو – سبحانه – الخالق وأن الله – تعالى– خلق جبريل – عليه السلام – وخلق الجنة والمرض وغير ذلك من الأمور التي يخلقها الله – عزوجل – فهو – سبحانه – الخالق لكل شيء، فالخلق صفة من صفات الله – تعالى – التي اختص بها دون غيره، فالله هو الخالق وحده وما سواه مخلوق مربوب، والخلق مرتبة من مراتب القضاء والقدر، فكل ما يقع ويحدث من الخير والشر،

---

(١) الصحاح (٢٤٦٣/٦)، لسان العرب (١٨٦/١٥)، النهاية في غريب الحديث (٧٨/٤).

(٢) الصحاح (٢٨٦/٢)، ومعجم مقاييس اللغة (٦٢/٥)، النهاية في غريب الحديث (٢١/٤).

(٣) فتح الباري (٤٧٧/١١)، هدي الساري (١٧٤).

(٤) معجم مقاييس اللغة (٦٢/٥–٦٣)، الروضة الندية شرح العقيدة الواسطية لآل فياض (٢٩)، القضاء والقدر للأشقر (٢٥).

(٥) القضاء والقدر لمحمود (٣٠–٣٢).

(٦) انظر المصدر السابق.

والسعادة والشقاء، والهداية والضلالة، والإيمان والكفر، والطاعة والمعصية، وجميع أفعال العباد وحركاتهم وسكناتهم الاختيارية منها والاضطرارية، كل ذلك بقضاء الله وقدره قد علمه الله — عز وجل — وكتبه في اللوح المحفوظ قبل كونه، وهو واقع وحادث بمشيئته — تعالى — وخلقه[1]، وكلام جبريل مع الرسول — ﷺ— بقضائه وقدره، يقول الله — تعالى -: ﴿ وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴾ [الصافات: ٩٦] أي خلق العباد وأعمالهم كلها.

بذلك يتضح أن مذهب أهل السنة والجماعة أنهم يعتقدون اعتقاداً جازماً ويؤمنون إيماناً يقينياً بأن القضاء والقدر خيره وشره، وحلوه ومره من الله — سبحانه وتعالى — قال عز من قائل: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: ٤٩]، فكل ما يقع ويحدث من الخير والشر، والسعادة والشقاوة، والهدى والضلال، والإيمان والكفر، والطاعة والمعصية، وجميع أفعال العباد وحركاتهم وسكناتهم الاختيارية منها والاضطرارية، كل ذلك بقضاء الله وقدره، قد علمه الله — عز وجل — وكتبه في اللوح المحفوظ قبل كونه، وهو واقع وحادث بمشيئته تعالى وخلقه[2]، وأما ما ورد من النصوص النقلية من نسبة الشر إلى غير الله — تعالى —: ﴿وَأَنَّا لا نَدْرِي أَشَرٌّ أُرِيدَ بِمَن فِي الأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا﴾ [الجن: ١٠]، فالجن نسبوا الرشد إلى الله، والشر حذفوا الفاعل، ومن السنة قول الرسول — ﷺ —: (لبيك وسعديك والخير في يديك)[3] فالاقتصار على الخير رعاية للأدب وإلا فالشر أيضاً بتقدير الله كالخير، ويؤمنون بأن مراتب القضاء والقدر أربع: المرتبة الأولى: علم الله — سبحانه وتعالى— بالأشياء قبل وقوعها، يقول الله — تعالى —: ﴿إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [العنكبوت: ٦٢]، المرتبة الثانية: كتابته لها قبل كونها[4]، يقول الله — تعالى —: ﴿قُل لَّن يُصِيبَنَا إِلاَّ مَا كَتَبَ اللَّهُ لَنَا﴾ [التوبة: ٥١]، والمرتبة الثالثة: مشيئته لها[5] يقول الله — تعالى —: ﴿وَمَا تَشَاؤُونَ إِلاَّ أَن يَشَاء اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [التكوير: ٢٩]، المرتبة الرابعة: خلقه لها، يقول الله — تعالى —: ﴿اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الزمر: ٦٢]، ويذكرون أن من لم يؤمن بهذه المراتب لم يؤمن بالقضاء والقدر، ومن معتقدهم أن الله أمر العباد بطاعته وطاعة رسوله — ﷺ — ونهاهم عن معصيته وهو — سبحانه — يحب المحسنين والمقسطين،

---

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٢/ ٥٣٤ — ٦٢٣)، عقيدة السلف أصحاب الحديث (٩٠- ٩٥).

(٢) شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٢/٥٣٤—٦٢٣)، عقيدة السلف أصحاب الحديث (٩٠—٩٥).

(٣) البخاري كتاب الحج — باب التلبية والتكبير (٤١٩/٣).

(٤) بذلك يتضح خطأ من قال: إن القضاء والقدر قد يتغير ويتبدل من الماتريدية، واستدلوا بقوله — تعالى —: (يمحو الله ما يشاء ويثبت وعنده أم الكتاب) [الرعد: ٣٩]، والأشاعرة الذين قالوا: إن القدر لا يتغير أبداً، واستدلوا بقول الرسول - ﷺ -: (إن أحدكم يجمع خلقه في بطن أمه أربعين يوماً ثم يكون علقة... ثم يبعث الله ملكاً ويؤمر بأربع كلمات يكتب رزقه وأجله وعمله وشقي أو سعيد) والصحيح أن القضاء والقدر نوعان: سابق ولاحق، فالسابق ما في علم الله - تعالى - وما كُتب في اللوح المحفوظ على وفق ما في علم الله — تعالى —، فهذا لا يقع فيه تغيير ولا تبديل ولا محو ولا إثبات، ويقال له القضاء المبرم أو المطلق، واللاحق: ما في علم الحفظة الموكلين بالآدمي من الملائكة وما كتب في صحفهم، فهذا الذي يقبل النسخ، ويقع فيه التغير والمحو والإثبات، ويقال له القضاء المعلق كما في قول الرسول — ﷺ — في الحديث الصحيح: (من سره أن يبسط له في رزقه أو ينسأ له في أثره فليصل رحمه) فإن الزيادة على حقيقتها وذلك بالنسبة إلى علم الملك الموكل بالعمر، كأن يُقال للملك مثلاً: إن عمر فلان مائة مثلاً إن وصل رحمه وستون إن قطعها، وقد سبق في علم الله أنه يصل أو يقطع، فالذي في علم الله لا يتقدم ولا يتأخر والذي في علم الملك هو الذي يمكن فيه الزيادة والنقص وبذلك يتضح الحق والبرهان في النصوص التي يبدو عليها التعارض . انظر شرح مختصر الروضة للطوفي (١/ ٢٧٩- ٢٨٠) ، الفتاوى (٤/ ٤٤٨- ٤٩٢) ، تيسير الكريم المنان (٤/ ١١٦- ١١٧).

(٥) يتضح خطأ من قال: إن المشيئة والإرادة بمعنى المحبة والرضا من المعتزلة والأشاعرة والجهمية، فالصحيح أن الإرادة تنقسم إلى قسمين: القسم الأول: إرادة كونية وهي التي بمعنى المشيئة وهذه الإرادة لا تستلزم محبة المراد ولا الرضى عنه، فالله — تعالى — يريد الكفر كوناً ولا يرضاه شرعاً، كما قال الله — تعالى —: (إن تكفروا فإن الله غني عنكم) [الزمر: ٧]، القسم الثاني: إرادة شرعية وهذه تستلزم المحبة والرضى. انظر الفتاوى (٨/١٨٨—١٨٩،٢٥٧)، شرح الطحاوية (١/٧٩—٨٠).

ويرضى عن الذين آمنوا وعملوا الصالحات، ولا يحب الكافرين، ولا يرضى عن القوم الفاسقين، ولا يأمر بالفحشاء، ولا يرضى لعباده الكفر، ولا يحب الفساد وهو الحكيم العليم، وأن الإيمان بكتابة المقادير يدخل في خمسة تقادير:

١. التقدير الشامل لجميع المخلوقات، بمعنى أن الله علمها، وكتبها، وشاءها، وخلقها.

٢. التقدير لكتابة الميثاق حين قال الله – تعالى –:﴿ وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِن بَنِي آدَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُواْ بَلَى شَهِدْنَا أَن تَقُولُواْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ﴾ [الأعراف: ١٧٢].

٣. التقدير العمري: تقدير رزق العبد وأجله وعمله شقي أو سعيد في بطن أمه كما قال الرسول – ﷺ –: (إن أحدكم يجمع خلقه في بطن أمه أربعين يوماً، ثم يكون علقة مثل ذلك، ثم يكون مضغة مثل ذلك، ثم يبعث الله ملكاً فيؤذن بأربع كلمات، فيكتب رزقه وأجله وشقي أو سعيد)(١).

٤. التقدير السنوي: يكتب من أم الكتاب في ليلة القدر ما هو كائن في السنة من الخير والشر والأرزاق، يقول الله – تعالى –:﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ﴾ [الفرقان: ٤].

٥. التقدير اليومي كما قال الله – تعالى –: ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾ [الرحمن: ٢٩]، فالله – تعالى – كل يوم يغفر ذنباً، ويفرج كرباً ويرفع قوماً ويضع آخرين، وهذا التقدير هو سوق المقادير إلى المواقيت التي قُدرت لها فيما سبق، وهذا التقدير اليومي تفصيل من التقدير الحولي، والحولي تفصيل من التقدير العمري عند نفخ الروح في الجنين في بطن أمه، والعمري تفصيل من التقدير العمري الأول يوم الميثاق وهو تفصيل من التقدير الذي خطه القلم في الإمام المبين(٢)، فلذا فإن أهل السنة والجماعة يعتقدون أن من الواجب إفراده – سبحانه وتعالى – بالعبادة والتقوى، وعلى العبد أن يُبذل الأسباب(٣)، ويسأل الله التوفيق والهداية، ويعلم أنه لن يصيبه إلا ما كتب الله له، ويعلم علماً يقيناً أن الله لا يضيع أجر المحسنين(٤)، ولا يظلم مثقال ذرة كما قال الله – تعالى –: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَه*وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾ [الزلزلة: ٧–٨]

ويعتقد أهل السنة والجماعة أن الأقلام التي تكتب بها المقادير أربعة فالقلم الأول: هو الذي خلقه الله وكتب به في اللوح المحفوظ، يقول الرسول – ﷺ –: (أول ما خلق الله – تعالى – القلم، قال له اكتب، قال: يا رب وما أكتب، قال: اكتب مقادير كل شيء حتى تقوم الساعة)(٥) ، والذي دلت عليه السنة أن الأقلام أربعة، فالقلم الأول العام الشامل لجميع

---

(١) البخاري كتاب التوحيد – باب: (ولقد سبقت كلمتنا لعبادنا المرسلين) (٣١٦/١٣–٣١٧).

(٢) معارج القبول (٣٤٥/٢).

(٣) بذلك يتضح خطأ قول الأباضية والصوفية والجبرية والدهرية الذين يدفعون أمر الله ونهيه بقضائه وقدره فيبطلون الأوامر والنواهي، لأنهم يزعمون أن القدر يوافق الأمر والنهي. انظر الفتاوى (٢٦٤/٨– ٢٩٣)، رسالة الاحتجاج بالقدر ورفع الشبه والغرر عمن يحتج على فعل المعاصي بالقدر لابن يوسف (٢١–٢٣)، الشوقيات لشوقي (١٥٥/٣)، ديوان حافظ إبراهيم (٤٤٨).

(٤) يتضح خطأ من ساوى بين المؤمن التقي والعاصي الفاسق من الخوارج والمعتزلة والمرجئة، فالخوارج والمعتزلة يجعلان المؤمن التقي إذا قام بمعصية خالداً مخلداً في النار، والمرجئة جعلت إيمان الملائكة كإيمان الفاسق. انظر المقالات (٢١٤/١)، ذكر مذاهب الفرق (١٤٧)، الأنوار النعمانية (٢٣١/٢)، أصول الدين ط دار الكتب العلمية (٢٤٩)، مقدمة التوحيد لأبي حفص (٥٠)، شرح الأصول الخمسة (٦٣٢).

(٥) أبو داوود في السنة – باب القدر (٤٧٠٠) ، والترمذي في القدر (٢١٥٥).

المخلوقات وهو الذي كتب الله به في اللوح المحفوظ، والقلم الثاني: حين خلق آدم – ﷺ – وهو قلم عام أيضاً، لكن لبني آدم، فالله – عزوجل – قدر أعمال بني آدم وأرزاقهم وآجالهم وسعادتهم عقب خلق أبيهم، والقلم الثالث: حين يرسل الملك إلى الجنين في بطن أمه، فينفخ فيه الروح، ويؤمر بأربع كلمات: يكتب رزقه، وأجله، وعمله، وشقي أو سعيد(١)، كما ورد ذلك في الأحاديث الصحيحة، والقلم الرابع: الموضوع على العبد عند بلوغه، والذي بأيدي الكرام الكاتبين الذين يكتبون ما يفعله بنو آدم، كما ورد ذلك في الكتاب والسنة، يقول الله – تعالى –: ﴿ وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَافِظِينَ *كِرَامًا كَاتِبِينَ ﴾ [الانفطار: ١٠-١١] وأما السنة فقوله – ﷺ –: (رُفع القلم عن ثلاثة: عن النائم حتى يستيقظ، والمجنون حتى يعقل، وعن الصبي حتى يحلم)(٢) وأما قول الرسول – ﷺ – في الحديث الذي رواه الإمام البخاري – يرحمه الله –: (لا يبدل القول لدي)(٣) يُطلق على هذا القضاء المبرم الذي لا يتغير وهو الذي كتبه الله – تعالى– في اللوح المحفوظ، أما التغيير والتبديل يكون في الصحف التي في ايدي الملائكة، يقول الله – تعالى–: ﴿لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ * يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾ [الرعد: ٣٨-٣٩] على أن المحو والإثبات من الصحف التي في أيدي الملائكة، وأن قوله: ﴿وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾ المحفوظ، ويدل على هذا الوجه سياق الآية وهو قوله: ﴿لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ﴾ ثم قال: ﴿ يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ ﴾ [الرعد: ٣٩] أي من ذلك الكتاب، ﴿ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ ﴾ أي أصله وهو اللوح المحفوظ، وقيل: يمحو الله ما يشاء من الشرائع وينسخه، ويثبت ما يشاء فلا ينسخه، والسياق أولى على هذا الوجه من الوجه الأول، وهو قوله – تعالى –: ﴿وَمَا كَانَ لِرَسُولٍ أَن يَأْتِيَ بِآيَةٍ إِلاَّ بِإِذْنِ اللَّهِ لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ﴾ [الرعد: ٣٧] فأخبر – تعالى – : أن الرسول لا يأتي بالآيات من قبل نفسه، بل من عند الله، ثم قال: ﴿لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ*يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاء وَيُثْبِتُ وَعِندَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾ [الرعد: ٢٨–٢٩] أي أن الشرائع لها أصل وغاية تنتهي إليها، ثم تُنسخ بالشريعة الأخرى، فينسخ الله ما يشاء من الشرائع عند انقضاء الأجل ويثبت الأخرى(٤)، فقول الله – تعالى – في الحديث: (لا يبدل القول لدي) أي لا يرد قضاء الله راد ولا يقف أي لا يؤخر حكمه مؤخر، ولا يغلب أمره غالب، بل هو الله الواحد القهار، وبذلك يتضح الحق المبين لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد، ويتضح مما سبق مخالفة الخوارج لركن القضاء والقدر، فهم قد وافقوا أهل السنة والجماعة فأثبتوا القدر خيره وشره من الله – عز وجل – وأن الله خالق كل شيء(٥)، وأن الإنسان فاعل لأفعاله الاختيارية مكتسب لها محاسب عليها(٦)، وهذا ما يعتقده الأباضية الآن، ولكن قد نالهم الاختلاف في هذا الركن عن طريق قولهم: بأن مرتكب الكبيرة كافر خالد مخلد في النار، فهم عندما يجعلونه كافراً وقد كتبه الله عنده من المؤمنين فقد خالفوا كتابته ومشيئته، وعندما يجعلونه من أهل النار وقد جعله الله من أهل الجنة فيؤدي قولهم إلى رد المشيئة والكتابة ضمناً وتلويحاً لا تصريحاً، وبذلك يقع الخلل عندهم في ركن الإيمان بالقضاء والقدر. أما موقف

(١) البخاري كتاب التوحيد – باب ﴿ وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا لِعِبَادِنَا الْمُرْسَلِينَ ﴾ [الصافات: ١٧١] (١٣/٣١٦-٣١٧).

(٢) أبو داود في الحدود – باب المجنون يسرق أو يصيب حداً رقم (٤٣٩٩، ٤٤٠٠، ٤٤٠١، ٤٤٠٢) وإسناده حسن وهو حديث صحيح بطرقه.

(٣) البخاري في كتاب الصلاة – باب كيف فرضت الصلاة (١/ ٣٨٨).

(٤) شرح العقيدة الطحاوية (١/٢٣٦).

(٥) رسالة في كتب الأباضية (١٠ – ١١) ، المقالات (١/ ١٨٤).

(٦) المقالات (١/ ١٨٤).

الشيعة من القضاء والقدر: قد وقعت الشيعة في خلل كبير ضمن هذا المعتقد، حيث يقولون: بعقيدة البداء على الله – عز وجل – وهذه العقيدة تعارض القضاء والقدر، فإن مراتب القضاء والقدر هي: العلم ، الكتابة، الإرادة والمشيئة، الخلق، فهم بقولهم: بعقيدة البداء خالفوا مراتب القضاء الثابتة في الكتاب والسنة، فإن وصفهم الله – عز وجل – بالبداء يستلزم منه وصفه – سبحانه وتعالى – بالجهل، وعلى ذلك فلا علم ولا كتابة ولا إرادة ولا خلق، فعن طريق قولهم بالبداء يلزمهم نفي القضاء والقدر ومحو ما كتبه – سبحانه وتعالى – مع أنهم يقولون: (اعتقادنا في أفعال العباد أنها مخلوقة خلق تقدير لا خلق تكوين، ومعنى ذلك أنه لم يزل عالماً بمقاديرها)[١]، فأفعال العباد في ضوء هذا النص مخلوقة لله – تعالى – خلق تقدير، بمعنى أن الله منذ الأزل يعلم مقادير هذه الأفعال وهذا هو معنى خلق التقدير، وهو يقابل خلق التكوين، أي إيجاد الأفعال وإحداثها، وبناءً على ذلك تقرر الشيعة في مسألة أفعال العباد ودورانها بين الجبر والتفويض، فيقولون: لا جبر ولا تفويض، بل أمر بين أمرين، ويمثلون بذلك مثل: رجل رأيته على معصية فنهيته فلم ينته فتركته ففعل تلك المعصية، فليس حيث لا يقبل منك فتركته كنت أنت الذي أمرته بالمعصية، وحقيقة قولهم فيه الخلط وعدم التوفيق والجمع بين المتناقضات، فكيف يقولون بالبداء والتغيير والتبديل ثم يقولون بعلم الله السابق؟ فإما أن يقولوا بعلم الله السابق، وإما بمعتقد البداء!!! أما الجمع بين الإثنين فهو من باب الجمع بين المتناقضات، وإن كان السابقون من الشيعة يقولون: بالإيمان بالقضاء والقدر فقد جاء متأخروا الشيعة فقالوا بقول المعتزلة، فبذلك زاد الخلل عندهم في هذا الركن، يقول شيخ الإسلام – يرحمه الله –: (وأما عمدتهم في النظر والعقليات فقد اعتمد متأخروهم على كتب المعتزلة ووافقوهم في مسائل الصفات والقدر)[٢] فدل ذلك على عدم ثباتهم على الموقف الأول.

أما موقف القدرية (المعتزلة) من القضاء والقدر: إن المعتزلة وقعت في خلل كبير في هذا الركن من أركان الإيمان حيث إنهم قالوا: إن الله يفعل المفعولات ويخلق المخلوقات لحكمة مخلوقة منفصلة عنه، يقول القاضي عبد الجبار: (إن الله – سبحانه – ابتدأ الخلق لعلة، نريد بذلك وجه الحكمة الذي له حَسُن منه الخلق، فيبطل على هذا الوجه قول من قال: إنه – تعالى – خلق الخلق لا لعلة)[٣]، فهم أثبتوا الحكمة في أفعال الله – تعالى – كما أثبتها أهل السنة والجماعة، ولكنهم انحرفوا عنهم حين أثبتوا لأفعال الله حكمة منفصلة عنه – سبحانه وتعالى – لا ترجع إليه، وحصروا هذه الحكمة في المخلوق وزعموا أن هذه الحكمة لا تتم إلا بأن يكون العبد خالقاً لأفعاله، والله ليس خالقاً لها حتى لا تنتفي صفة العدل عنه، ثم تمادوا وقالوا بوجوب فعل الصلاح والأصلح وما تحته من مسائل تعارض وتخالف هذا الركن الجليل من أركان الإيمان، وهم قد شابهوا الخوارج في تخليدهم لمرتكب الكبيرة في النار فلازم قولهم رد قضاءه وقدره – سبحانه وتعالى– في هذا العاصي، حيث إن الله – تعالى – قد يكون كتبه في أهل الجنة، وهم يجعلونه من أهل النار، وهم يوجبون على الله إدخال الطائع الجنة وقد يكون الله – عز وجل – قد كتبه في أهل النار، فيلزمهم رد القضاء والقدر السابق، ولهم مخالفات أخرى في هذا الركن جاءت

(١) رسالة الاعتقادات للصدوق (٧٥)، التشيع والإسلام (١٤–١٥)، أصل الشيعة (١٠٩).

(٢) منهاج السنة (٧٠/١)، الشيعة بين الأشاعرة والمعتزلة للحسيني (٢٤٠).

(٣) المغني في أبواب التوحيد والعدل (٩٢/١١–٩٣).

عن طريق تماديهم وغلوهم في هذا الباب[١] أما موقف المرجئة من القضاء والقدر: فإن الأشاعرة قالوا: إن الله –تعالى– خلق المخلوقات وأمر المأمورات لا لعلة ولا لحكمة بل إنه – تعالى– فعل ذلك لمحض المشيئة والإرادة وعندما قالوا ذلك كان يلزمهم القول بسلب العبد المشيئة، وإلى الزعم بأنه مجبور على أفعاله وليس هو الفاعل لها، وهذا ما قامت به الأشاعرة والجهمية، يقول شيخ الإسلام – يرحمه الله –: (وقد قال بهذا طوائف من أصحاب مالك والشافعي وأحمد وغيرهم، وهو قول الأشعري وأصحابه، وقول كثير من نفاة القياس الظاهرية كابن حزم وأمثاله)[٢] فالأشاعرة يثبتون للعبد قدرة محدثه وكسباً، ويقصدون بذلك أن الأفعال مستندة إلى الله – تعالى – خلقاً وإلى العبد كسباً بإثبات قدرة مقارنة للفعل، ولكن قُدرة العبد غير مؤثرة، والمقدور والقدرة كلاهما واقع بقدرة الله[٣]، لكن الشيء الذي حصل بخلق الله، وكونه متعلق القدرة الحادثة هو الكسب، ولكن يقولون: قدرته لا تأثير لها في المقدور، وما أثبتوه من الكسب لا يتحقق الفرق بينه وبين الفعل فكأن حقيقة قولهم في أفعال العباد هو معنى قول جهم، يقول الجويني – يرحمه الله –[٤]: (اتفق سلف الأمة قبل ظهور البدع والأهواء واضطراب الآراء على أن الخالق المبدع رب العالمين، ولا خالق سواه، فهذا هو مذهب أهل الحق، فالحوادث كلها حدثت بقدرة الله – تعالى – ولا فرق بين ما تعلقت قدرة العباد به، وبين ما تفرد الرب بالاقتدار عليه، ويخرج من مضمون هذا الأصل أن كل مقدور لقادر فالله – تعالى – قادر عليه وهو مخترعه ومنشئه)[٥].

أما الماتريدية تقول: إن الله خالق أفعال العباد، ولا خالق إلا هو – سبحانه وتعالى –، ويثبتون المراتب الأربع للقضاء والقدر، ولكن عند كلامهم عن القضاء والقدر يذكرون العلم والخلق، أما المشيئة فيذكرونها في مواضع أخرى، وأما الكتابة فموقفهم متناقض فيه، يقول الماتريدي – يرحمه الله –: (الأصل عندنا أن هذه المسألة ومسألة الإرادة كلها في خلق الأفعال، إن ثبت ذلك تثبت هذه، إذ خلق الأفعال يُثبت القضاء بكونها والقدر لها على ما عليها من حسن وقبح، ويوجب أن مريداً لها أن تكون خلقاً له)[٦] فربط الإرادة والخلق ولعله يريد أن يوضح أن الله لا يريد الذنوب والمعاصي والآثام، فهم يثبتون للعباد إرادة[٧] جزئية وهي غير مخلوقة وأمرها بأيديهم، فالعبد عند الماتريدية له قدرة يخلقها الله – تعالى – فيه عند قصده الفعل قصداً مؤكداً، بمعنى أن العبد هو المتسبب بعزمه في أن يخلق الله الفعل ويجريه على يديه، وبذلك يكون العبد هو الذي يوجه إرادة نفسه مختاراً ولذلك تقاربت الماتريدية من المعتزلة.

أما الكلابية من المرجئة فقد وقعوا في خلل كبير في هذا الركن فهم يثبتون الحكمة لله – عز وجل – ولكنهم يجعلونها قديمة، فيزعمون أن الله – تعالى – لم يزل راضياً عمن علم أنه سيموت مؤمناً وإن كان أكثر عمره كافراً، ولم يزل ساخطاً على

---

(١) شفاء العليل (١/٢٠–٣٠).

(٢) مجموعة الرسائل الكبرى (١/٣٢٦–٣٢٧).

(٣) أصول الدين ط دار الكتب العلمية (١٣٣–١٣٤).

(٤) إن الجويني كان يقول بقول الأشاعرة، وفي آخر حياته صار يقول في القدر بقول أهل السنة والجماعة. انظر الإرشاد (١٨٧)، العقيدة النظامية للجويني (٤٣–٥٦).

(٥) الإرشاد (١٨٧).

(٦) التوحيد للماتريدي (٣٠٥).

(٧) شرح العقائد النسفية (٨٦–٨٨).

من علم أنه سيموت كافراً، وإن كان أكثر عمره مؤمناً، وإرادة الله – سبحانه وتعالى – لكونه الشيء هي الكراهية ألا يكون، ويزعمون أن محبته ورضاه وسخطه وإرادته كل ذلك قديم[1]، وقولهم واضح البطلان حيث يؤدي إلى رد الصفات الاختيارية ورد النصوص من الكتاب والسنة، فظهر خلل المرجئة في هذا الموضع، وإن كان المشهور حالياً هو قول الأشاعرة والماتريدية على أنه قول أهل السنة والجماعة والصحيح أنه يناقضهم[2]، أما موقف الجهمية من القضاء والقدر فإن الجهمية قد نفت حكمة الله – سبحانه وتعالى – فدفعهم هذا النفي إلى سلب العباد إرادتهم ومشيئتهم إلى القول بأن العبد مجبور على فعله، ولا قدرة له ولا اختيار، والله وحده هو الخالق لأفعال العباد، وأعمالهم إنما تُنسب إليهم مجازاً كما تُنسب إلى الجمادات[3]، كما يقال: أثمرت الشجرة وطلعت الشمس وغربت، واهتزت الأرض وأنبتت إلى غير ذلك، وإذا ثبت الجبر فالتكليف أيضاً جبر، وبذلك يتضح ضلال الجهمية في باب القضاء والقدر[4] وما زال هذا الاتجاه موجوداً الآن بين طائفة من أهل الأهواء الذين يزعمون أن الإنسان ليس بيديه الفعل ولا الإرادة والاختيار كالغلاة من الصوفية[5] فيقومون بما يقومون به من الأفعال والذنوب والمعاصي زاعمين أن ذلك بإرادة الله ومشيئته وأنه هو الخالق لهذا الفعل[6]، وقد بلغ التجرؤ أقصاه عندما تبجح من تبجح بالمدافعة عن إبليس زاعمين أن الله – تعالى – ظلمه، وأنه أجبره على الحال التي هو فيها، وأنه منعه التوبة[7] ولا حول ولا قوة إلا بالله.

---

(١) المقالات (٢/٢٦٦).

(٢) الفرق بين الفرق (٢٥٨)، البرهان (٣٤–٣٥)، ذكر مذاهب الفرق (١٣٦).

(٣) انظر كتاب رفع الشبهة والغرر عمن يحتج بالقدر لمرعي الحنبلي.

(٤) بيان مخالفة الكوثري لاعتقاد السلف للخميس (٨٨).

(٥) الاستعانة في الرد على البكري لابن تيمية (١/٢٢٧–٢٢٨).

(٦) مدارج السالكين – تحقيق الفقي (٢/٢٠٣).

(٧) صراع الملاحدة لحبنكة الميداني (٣٥٤–٢٥٨) ، العقائد الباطنية لطعيمة (١٢٧).

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وتُرفع الدرجات، وتُجبر العثرات، وتُمحى الزلات، وتُضاعف الحسنات، وبعد فقد منَّ الله – تعالى – عليَّ باستكمال هذا البحث وقد توصلت من خلاله إلى عدد من الأمور منها:

١. إن دعوة محمد – ﷺ – هي في الحقيقة امتداد لدعوة الرسل جميعاً.

٢. إن العقيدة الإسلامية هي الإيمان الجازم الذي لا يحتمل النقيض.

٣. السنة عند السلف الصالح هي موافقة الكتاب والسنة والصحابة رضي الله عنهم.

٤. مصادر التلقي عند أهل السنة والجماعة: الكتاب والسنة والإجماع المبني عليهما.

٥. إن أهل السنة والجماعة أو الفرقة الناجية: هم الصحابة – رضي الله عنهم – والتابعون ومن تبعهم بإحسان إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها.

٦. إن أهل السنة والجماعة يؤمنون بجميع الآيات التي حصلت للرسول ﷺ .

٧. إن أهل الأهواء هم الذين ابتدعوا البدع وقدموها على الكتاب والسنة.

٨. البدعة في الدين هي ما لم يشرعه الله ورسوله – ﷺ – ولم يأمر به أمر إيجاب ولا استحباب.

٩. إن الخوارج والأباضية يردون الأحاديث التي لا توافق القرآن الكريم، وكفَّروا كثيراً من الصحابة رضي الله عنهم.

١٠. إن الشيعة ترد سنة الرسول – ﷺ – لاعتقادهم بكفر الصحابة رضي الله عنهم.

١١. إن الشيعة الإمامية جعلت الولي أفضل من النبي ﷺ.

١٢. إن المعتزلة ترد الرواية التي لا تروق لها من السنة، لاعتقادهم بعدم ثقة الصحابة رضي الله عنهم.

١٣. إن العقلانيين قد جعلوا العقل من أصول الدين وجعلوا الوحي تابعاً له.

١٤. إن المرجئة والجهمية تقف من سنة الرسول – ﷺ – موقف المتذبذب، فما وافق أصولها تمسكت به وعضت عليه بالنواجذ، وما ناقضها ضربت به عرض الحائط.

١٥. إن الجهمية تتفق في موقفها من سنة الرسول – ﷺ – مع المرجئة.

١٦. توحيد الربوبية في الاصطلاح: هو إفراد الله بالخلق والرزق والإحياء والإماتة وسائر أنواع التصريف.

١٧. التوحيد هو إفراد الله – تعالى – بالربوبية والألوهية والأسماء والصفات.

١٨. اشتمال الحديث على القضاء الشرعي والكوني .

١٩. ذهب بعض علماء أهل السنة والجماعة إلى أن لفظ الله هو اسم الله الاعظم.

٢٠. إثبات العبودية الخاصة (عبودية الاختيار) وهي عبودية الألوهية.

٢١. إن أسماء الله الحسنى يُشتق منها الصفات.

٢٢. إن كلام الله – تعالى – صفة قائمة بذاته – تعالى – وهو من الصفات الذاتية الفعلية.

٢٣. إن الخوارج والمعتزلة والجهمية والإمامية يقولون: بخلق القرآن الكريم.

٢٤. الزنادقة والمتفلسفة وبعض غلاة الصوفية يقولون: كلام الله لا وجود له خارج نفس الرسول – ﷺ – وإنما هو ما يفيض على النفوس من المعاني.
٢٥. إثبات صفة العلو لله – تعالى – علواً يليق بجلاله وعظمته.
٢٦. جمهور أهل السنة والجماعة فضلوا الأنبياء وصالحي البشر على الملائكة.
٢٧. الملائكة لا يحصي عددهم إلا الله تعالى .
٢٨. إن القرآن الكريم أفضل الكتب السماوية المنزَّلة على الرسل عليهم الصلاة والسلام.
٢٩. إثبات الخُلة لمحمد – ﷺ –كما ثبتت لإبراهيم ﷺ .
٣٠. أفضل الرسل والأنبياء محمد ﷺ .
٣١. الأنبياء والرسل معصومون من الكبائر أما الصغائر فيجوز وقوعها منهم، ولكنهم لا يُقرون عليها ويسارعون بالتوبة منها.
٣٢. اتفاق دعوة الرسل والأنبياء – عليهم الصلاة والسلام – في الدعوة إلى التوحيد.
٣٣. الجنة والنار موجودتان الآن ولا تفنيان أبداً.
٣٤. الخوارج ينكرون شفاعة الرسول – ﷺ – لأهل الكبائر من الأمة وينكرون الرؤية والميزان والصراط.
٣٥. الشيعة يقولون: بالرجعة والمهدي والصحيح أن الشيعة ليس لهم مهدي واحد.
٣٦. القيامة عند الإسماعيلية من الشيعة هي عبارة عن عودة الروح إلى مبدئها. وهي النفس الكلية.
٣٧. أهل السنة والجماعة لا يفرقون بين القضاء والقدر.
٣٨. الإيمان بكتابة المقادير يدخل في خمسة أمور: التقدير الشامل –كتابة الميثاق – التقدير العمري – التقدير السنوي– التقدير اليومي
٣٩. أهل السنة والجماعة يعتقدون أن للمقادير أقلاماً غير القلم الأول.
٤٠. انحراف الخوارج والشيعة والمعتزلة والمرجئة والجهمية في باب القضاء والقدر.

التوصيات

١. توجيه الدعوة إلى أهل الأهواء والبدع بالعودة إلى الصراط المستقيم عن طريق الحوار والمجادلة بالتي هي أحسن.
٢. لابد من قوة العلم وقوة السلطان، لقمع أهل البدع ودحرهم.
٣. تماسك أهل السنة والجماعة والبعد عن الخلافات والترهات، حتى يكونوا شوكة في حلوق أهل الأهواء والبدع.
٤. العمل عبر جسر النخبة الفكرية والثقافية لبيان الأخطار التي تهدد الأمة الإسلامية في حالة ازدراء السنة النبوية.
٥. العمل على تماسك المنظمات الإسلامية كمنظمة المؤتمر الإسلامي للوقوف أمام أهل الأهواء والبدع.

٦. يجب العمل الجاد على إصلاح التنظيم الإسلامي ليكون أكثر اتساقاً مع متطلبات العصر المليئة بالبدع والخرافات والأهواء.
٧. تدريس المواد التي يحتاجها العصر برؤية شرعية مثل مادة فقه السيرة النبوية، وفقه الواقع، وفقه الجماعة.
٨. تكاتف العلماء والفقهاء لتوحيد الجهود.
٩. استغلال المنابر العلمية لتوحيد الأهداف والأعمال.
١٠. إن على العلماء والخطباء والدعاة والأسر والهيئات الشرعية وولاة الأمر ورجال الأمن والمثقفين والكُتاب دوراً لجمع الشمل، وتوحيد الصف، وتأليف القلوب النافرة، والنصر على الأعداء، عن طريق الحوار البناء.
١١. التركيز على ربط الأجيال بمبادئهم الإسلامية الصحيحة وعقيدتهم الإيمانية، ومنهجهم الوسطي المعتدل بلا إفراط ولا تفريط، ولا غلو ولا جفاء.

المصادر والمراجع

١. أبجد العلوم – صديق حسن خان – الهند.

٢. الإحكام في أصول الأحكام – أبو محمد علي بن أحمد بن حزم – تحقيق: أحمد شاكر – دار الآفاق الجديدة – بيروت – ط١ – ١٤٠٠هـ.

٣. آراء المستشرقين حول القرآن الكريم – الدكتور: عمر رضوان – دار طيبة – الرياض – ط١ – ١٤١٣هـ.

٤. إرشاد الثقات إلى اتفاق الشرائع على التوحيد والمعاد والنبوات – الإمام: محمد بن علي الشوكاني – دار الكتب العلمية – بيروت – ط١ – ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م.

٥. الاستقامة لابن تيمية – تحقيق الدكتور: محمد رشاد سالم – ط٢ – ١٤٠٩هـ.

٦. الاستغاثة في الرد على البكري لابن تيمية – تحقيق: عبد الله بن دجين السهلي – دار الوطن – ط١ – ١٤١٧هـ – ١٩٦٧م.

٧. الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة – ملا علي القاري – تحقيق الدكتور: محمود لطفي الصباغ.

٨. الإسلام – أوروبا – الغرب – رهانات المعنى وإرادات الهيمنة – د:محمد أركون – ترجمة: هاشم صالح – الساقي– بيروت – لندن – ط١ ١٩٩٥م .

٩. الإسلام وأصول الحكم – علي عبد الرزاق – مكتبة وهبة – القاهرة.

١٠. الإسماعيلية – إحسان إلهي ظهير – إدارة ترجمان السنة – ط٢.

١١. الإصابة في تمييز الصحابة – شهاب الدين أحمد بن حجر العسقلاني – دار الكتاب العربي – بيروت.

١٢. أصل الشيعة وأصولها – محمد الحسين آل كاشف – تقديم: مرتضى العسكري – مؤسسة الأعلمي – ط٤ – ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م

١٣. أصول الدين – القاضي أبو اليسر البزدوي – دار إحياء الكتب العربية – عيسى البابي – القاهرة – ١٣٨٨هـ.

١٤. أضواء على الاستشراق والمستشرقين – الدكتور: محمد أحمد دياب – دار المنار – القاهرة – ط – ١٤١٠هـ.

١٥. أضواء على السنة المحمدية – محمود أبو رية – مطبعة التأليف – مصر – ط١ – ١٣٣٧هـ – ١٩٥٨م.

١٦. اعتقادات الصدوق – عبد الله بن النعمان – المطبعة الحيدرية – ط٣ – ١٣٩٣هـ.

١٧. اعتقادات فرق المسلمين والمشركين – فخر الدين الرازي – تعليق: محمد المعتصم بالله البغدادي – دار الكتاب العربي – ط١ – ١٤٠٧هـ – ١٩٨٦م.

١٨. الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده – تقرير: محمد عمارة – القاهرة.

١٩. اقتضاء الصراط المستقيم لابن تيمية – تحقيق وتعليق الدكتور: ناصر بن عبد الكريم العقل – مكتبة الرشد – الرياض – المملكة العربية السعودية – ط٤ – ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م.

٢٠. اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة – جلال الدين السيوطي – بيروت.

٢١. الأمر بالاتباع والنهي عن الابتداع – جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي – تحقيق الدكتور: ذيب بن مصري القحطاني – ١٤٠٩هـ.
٢٢. الانتصار والرد على ابن الراوندي الملحد – أبو الحسين عبد الرحيم بن محمد الخياط – دار الكتب المصرية – ١٣٤٤هـ – ١٩٢٥م.
٢٣. الأنسنة والتأويل في فكر محمد أركون –كيحل مصطفى – دار الأمان – الرباط – ط١ – ١٤٣٢هـ – ٢٠١١م.
٢٤. الأنوار النعمانية – نعمت الله الجزائري – تبريز – إيران – ط١ – ١٣٧٠هـ.
٢٥. أوائل المقالات في المذاهب والمختارات – محمد بن النعمان المفيد – جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
٢٦. إيثار الحق على الخلق – أبو عبد الله محمد المرتضى اليماني – تصحيح: جماعة من العلماء – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – ط١ – ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م.
٢٧. البرهان في معرفة عقائد أهل الأديان – أبو الفضل عباس بن منصور السكسكي – تحقيق الدكتور: بسام علي سلامة العموش – مكتبة المنار – الأردن – ط١.
٢٨. بيان مخالفة الكوثري لاعتقاد السلف – الدكتور: محمد بن عبد الرحمن الخميس – دار الوطن – الرياض – ط١– ١٤١٤هـ.
٢٩. تأويل مختلف الحديث – ابن قتيبة الدينوري – دار الكتاب العربي – بيروت – لبنان.
٣٠. التبصير في الدين – أبو المظفر الإسفرائيني – تحقيق: كمال يوسف الحوت – عالم الكتب – بيروت.
٣١. تجديد الفكر الإسلامي – حسن الترابي – الدار السعودية – ط٢ – ١٩٨٧م.
٣٢. تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار لابن بطوطة – المطبعة الخيرية – القاهرة –.
٣٣. تدريب الراوي – جلال الدين عبد الرحمن السيوطي – تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف – دار الكتب الحديثة.
٣٤. التراث والتجديد (موقفنا من التراث القديم) – د: حسن حنفي – المؤسسة الجامعية – بيروت – ط٤ – ١٤١٢هـ – ١٩٩٢م.
٣٥. التشيع والإسلام – محمد باقر الصدر – مكتبة الثقافة الإسلامية – ١٣٩٣هـ.
٣٦. تفسير القرآن العظيم لابن كثير – تحقيق: عبد العزيز غنيم وآخرين – دار الشعب – القاهرة – مصر.
٣٧. تلبيس إبليس – جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن الجوزي – تحقيق الدكتور: السيد الجميلي – دار الكتاب العربي – بيروت – ط٤ – ١٤١٠م.
٣٨. تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل – محمد الطيب الباقلاني – تحقيق: عماد الدين أحمد بن حيدر – مؤسسة الكتب الثقافية – ط١ – ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
٣٩. التنبيه والرد – أبو الحسين الملطي – تحقيق: يمان بن سعد الدين المياديني – رمادي للنشر – المؤتمن للتوزيع – ط١ – ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م.

٤٠. تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنيعة الموضوعة – علي بن محمد بن علي الشافعي – تحقيق: الغماري وعبد الوهاب عبد اللطيف – مكتبة القاهرة.
٤١. تنوير الحلك في إمكان رؤية النبي والملك للسيوطي – القاهرة .
٤٢. التوراة – الدكتور: مصطفى محمود – دار المعارف – ط٥.
٤٣. التوقيف على مهمات التعاريف – محمد عبد الرءوف المناوي – تحقيق: محمد رضوان الداية – دار الفكر المعاصر – بيروت.
٤٤. جامع بيان العلم وفضله وما ينبغي في روايته وحمله – أبو عمر يوسف بن عبد البر – بيروت.
٤٥. الحداثة في فكر محمد أركون – فارح مسرحي – الدار العربية للعلوم – ط١ – ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م.
٤٦. الحق الدامع – الشيخ: أحمد بن حمد الخليلي – سلطنة عمان – ١٤٠٩هـ.
٤٧. الحق المبين في الرد على صاحب الفرقان – محمد السالمي – وزارة التراث القومي – عمان.
٤٨. حكاية المناظرة في القرآن مع بعض أهل البدعة – الإمام أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد المقدسي – تحقيق: عبد الله بن يوسف الجديع – مكتبة الرشد – الرياض – ط١ –١٤٠٩هـ – ١٨٨٩م.
٤٩. الحكومة الإسلامية – روح الله الخميني – إيران – ١٣٨٩م.
٥٠. خلق أفعال العباد والرد على الجهمية وأصحاب التعطيل – الإمام: محمد بن إسماعيل البخاري – مؤسسة البخاري – بيروت – ط٣ – ١٤١١هـ – ١٩٩٠م.
٥١. درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية – تحقيق الدكتور: محمد رشاد سالم – مطابع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية – ط١ – ١٤٠١هـ.
٥٢. دراسات في الحديث النبوي – الدكتور: محمد مصطفى الأعظمي – الرياض – ط ٢ – ١٩٨١م.
٥٣. الدفاع عن الحديث النبوي وتفنيد شبهات خصومه – محمد أبو شهبة – مطبعة الإمام – القاهرة.
٥٤. دفاع عن السنة – الدكتور: محمد بن محمد شهبة – مكتبة ابن القيم – المدينة المنورة – ١٤٠٩هـ.
٥٥. الرد على الجهمية والزنادقة – الإمام أحمد بن حنبل – تحقيق: الدكتور عبد الرحمن عميرة – دار اللواء – المملكة العربية السعودية – ط٢ – ١٤٠٣هـ.
٥٦. الردود – بكر عبد الله أبو زيد – دار العاصمة – المملكة العربية السعودية – ط١ – ١٤١٤هـ.
٥٧. رسالة الاعتقادات – أبو جعفر محمد بن بابويه القُمي المعروف بالصدوق – دار الكتب المصرية.
٥٨. الرسالة الأكملية في ما يجب لله من صفات الكمال لابن تيمية – مقابلة وتقديم: أحمد حمدي إمام – مطبعة المدني – مصر – ١٤٠٣هـ– ١٩٨٣م.
٥٩. رسائل في العقيدة – الشيخ محمد بن صالح العثيمين – دار عالم الكتب – الرياض – ط٣ – ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.

٦٠. رفع الشبهه والغرر عمن يحتج بالقدر– مرعي يوسف الكرمي الحنبلي– تحقيق: أسعد محمد المغربي– دار حراء – مكة المكرمة.
٦١. روضة المحبين ونزهة المشتاقين – ابن القيم الجوزية – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان.
٦٢. زعماء الإصلاح – أحمد أمين – ط النهضة المصرية – ١٩٤٨م.
٦٣. سنن الدارمي – الإمام أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي – عناية: محمد أحمد دهمان – دار إحياء السنة النبوية.
٦٤. سير أعلام النبلاء – الإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي – مؤسسة الرسالة – بيروت – ط٦– ١٤٠٩هـ – ١٩٨٩م.
٦٥. شرح الأصول الخمسة – القاضي: عبد الجبار – تعليق: أحمد بن الحسين بن أبي هاشم – تحقيق الدكتور: عبد الكريم عثمان – مكتبة وهبة – القاهرة – ط١ – ١٤٠٦هـ – ١٩٩٦م.
٦٦. شرح العقائد النسفية – سعد الدين التفتازاني – تحقيق: كلود سلامة – وزارة الثقافة – دمشق – ١٩٧٤م.
٦٧. شرح العقيدة الطحاوية لأبي العز الحنفي – تحقيق الدكتور: عبد الله عبد المحسن التركي وشعيب الأرناؤوط – مؤسسة الرسالة – بيروت – ط٥ – ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م.
٦٨. شرح العقيدة الواسطية لابن تيمية – الدكتور: صالح بن فوزان عبد الله الفوزان – مكتبة المعارف – الرياض – المملكة العربية السعودية.
٦٩. شرح القصيدة النونية لابن قيم الجوزية – شرح محمد الهراس – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – ط١ – ١٤٠٦هـ– ١٩٨٦م.
٧٠. شطحات مصطفى محمود – الدكتور: عبد المتعال الجبري – دار الاعتصام – القاهرة.
٧١. الشفا – تعريف حقوق المصطفى – القاضي عياض أبو الفضل عياض بن موسى بن عباس البستي – تحقيق: علي محمد البجاوي – دار الكتاب العربي.
٧٢. شفاء الأسقام في زيارة خير الأنام – علي بن عبد الكافي السبكي – القاهرة.
٧٣. الشيعة بين الأشاعرة والمعتزلة – هاشم الحسيني – دار العلم – الكويت – ط١.
٧٤. الشيعة وآل البيت – إحسان إلهي ظهير – إدارة ترجمان السنة – باكستان – ط٧ – ١٤٠٤هـ.
٧٥. صراع الملاحدة – عبد الرحمن حبنكة الميداني – دار القلم – ط٤ – ١٤٠٥هـ.
٧٦. الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة – أبو بكر بن أيوب بن سعد الشهير بابن القيم – تحقيق وتخريج الدكتور: علي بن محمد الدخيل الله – دار العاصمة – المملكة العربية السعودية – ط١ – ١٤١٢هـ.
٧٧. الطبقات الكبرى – أبو عبد الله محمد سعد البغدادي المعروف بابن سعد – تحقيق: محمد عبد القادر عطا – دار الكتب العلمية – بيروت – ١٤١٠ هـ –١٩٩٠م.

٧٨. ظاهرة الإرجاء في الفكر الإسلامي – الدكتور: سفر الحوالي – رسالة دكتوراة من جامعة أم القرى – ١٤٠٥هـ.
٧٩. العصرانية في حياتنا الاجتماعية – الدكتور: عبد الرحمن بن فريد الزنيدي – دار المسلم – الرياض – ط١ – ١٤١٥هـ – ١٩٩٤م.
٨٠. العصرانيون بين مزاعم التجديد وميادين التغريب – محمد حامد الناصر – مكتبة الكوثر – ط١ – ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م.
٨١. العقائد الباطنية – صابر طُعيمة – المكتبة الثقافية – بيروت – لبنان – ط١١ – ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.
٨٢. عقائد الثلاث والسبعين فرقة – أبو محمد اليمني – تحقيق: محمد بن عبد الله الغامدي – مكتبة العلوم والحكم– المملكة العربية السعودية – ط١ – ١٤١٤هـ.
٨٣. العقلانية هداية أم غواية – عبد السلام البسيوني – دار الوفاء – المنصورة – ط١ – ١٤١٢هـ – ١٩٩٢م.
٨٤. العقيدة السلفية بين الإمام أحمد والإمام ابن تيمية – الدكتور: سيد عبد العزيز السيلي.
٨٥. العقيدة النظامية – عبد الملك بن عبد الله بن يوسف أبو المعالي الجويني – تقديم وتحقيق الدكتور: حجازي السقا – مكتبة الكليات الأزهرية – القاهرة – ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.
٨٦. علم أصول الفقه – عبد الوهاب خلاف – مكتبة الصفحات الذهبية – الرياض – ط١٧ – ١٤٠٦هـ – ١٩٨٥م.
٨٧. العلمنة والدين – الإسلام المسيحية الغرب – محمد أركون – دار الساقي – ط٣ – ١٩٩٦م.
٨٨. الفتاوى الحديثيه – ابن حجر الهيتمي (أحمد شهاب الدين المكي الهيتمي) دار المعرفة – بيروت.
٨٩. فتح الباري شرح صحيح البخاري – ابن حجر العسقلاني – القاهرة .
٩٠. فتح المغيث شرح ألفية الحديث – شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي – دار الكتب العلمية – بيروت– ط١ – ١٤٠٣هـ.
٩١. الفرق بين الفرق – عبد القاهر بن طاهر البغدادي – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان.
٩٢. الفصل في الملل والأهواء والنحل – أبو محمد علي بن أحمد بن حزم – دار المعرفة – بيروت – ط٢ – ١٣٩٥م.
٩٣. فقه أشراط الساعة – الدكتور: محمد أحمد إسماعيل المقدم – دار طيبة – الرياض.
٩٤. الفكر الإسلامي قراءة علمية – محمد أركون – ترجمة: هاشم صالح – مراكز الإخاء القومي – بيروت – ط – ١٩٨٧م.
٩٥. الفكر الإسلامي – نقد واجتهاد – د: محمد أركون – ترجمة وتعليق: هاشم صالح – الساقي – لندن – ط١– ١٩٩٠م.
٩٦. الفكر الغربي – عمر فروخ – دار العلم للملايين.

٩٧. الفلسفة النشوئية وأبعادها الاجتماعية – قراءة في تجربة شبلي الشميل الفلسفية – د: محمد المسلماني – المؤسسة العربية للدراسات والنشر – بيروت – ط١ – ٢٠٠٣م.

٩٨. فهرست أسماء علماء الشيعة ومصنفيهم – علي بن عبيد الله بن بابويه الرازي – تحقيق: عبد العزيز الطباطبائي– دار الأضواء – بيروت – ط٢ – ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.

٩٩. في الأدب الجاهلي – الدكتور: طه حسين – دار المعارف – القاهرة – ط١٦.

١٠٠. القرآن من التفسير الموروث إلى تحليل الخطاب الديني – د: محمد أركون – ترجمة وتعليق: هاشم صالح – الطليعة– بيروت – ط٢ – ٢٠٠٥م.

١٠١. قواعد الأحكام – العز بن عبد السلام – دار الكتب العلمية – بيروت.

١٠٢. الكفاية في علم الرواية – أحمد بن علي بن ثابت المعروف بالخطيب – دار الكتب الحديثة – القاهرة.

١٠٣. الكواشف الجلية عن المعاني الواسطية – عبد العزيز المحمد السلمان – ط١١ – ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م.

١٠٤. لقطة العجلان – صديق حسن خان – الهند.

١٠٥. لوامع الأنوار البهية – الإمام محمد بن أحمد بن سالم السفاريني – تحقيق: عبد الله محمد سليمان البصري – مكتبة الرشد – الرياض – ط١ –١٤١٥هـ– ١٩٩٥م.

١٠٦. لويس عوض – الأسطورة الحقيقية – د: حلمي الفاعود – بيروت.

١٠٧. مختصر أصول الدين ضمن (ضمن رسائل العدل والتوحيد) – تحقيق الدكتور: محمد عمارة – دار الهلال – القاهرة – ١٩٧١م.

١٠٨. مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة لابن قيم الجوزية – اختصار: محمد الموصلي – مكتبة الرياض الحديثة.

١٠٩. مختصر تاريخ الأباضية – أبو الربيع سليمان الباروني – مكتبة الاستقامة – تونس.

١١٠. مدارج السالكين في إياك نعبد وإياك نستعين لابن القيم الجوزية – تحقيق: محمد المعتصم بالله البغدادي – دار الكتاب العربي – بيروت – لبنان – ط١ – ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م.

١١١. مذاهب فكرية معاصرة – محمد قطب – ط٧ – ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م.

١١٢. مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح – العلامة المرحوم الملا علي القارئ – تقديم: مفتي زحلة البقاع الغربي الشيخ: خليل الميس – دار الفكر – بيروت – لبنان – ط١ – ١٤١٢هـ – ١٩٩٢م.

١١٣. مسند الربيع (الجامع الصحيح) الإمام الربيع بن حبيب – سلطنة عمان.

١١٤. مشارق أنوار العقول – نور الدين أبي محمد عبد الله بن حميد السالمي – تعليق المفتي لسلطنة عمان: أحمد الخليلي – تحقيق: عبد المنعم العاني – دار الحكمة – دمشق – ط١ – ١٤١٦هـ– ١٩٩٥م.

١١٥. مشكلات الأحاديث لمجموعة من نوابغ العلماء – تصحيح: زكريا علي يوسف – مكتبة المتنبي – مطبعة الإمام– القاهرة.

١١٦. معارك من أجل الأنسنة في السياقات الإسلامية – د: محمد أركون – ترجمة وتعليق: هاشم صالح – الساقي – بيروت – لندن – ط١ – ٢٠٠١م .

١١٧. معجم مصطلحات الصوفية – الدكتور: عبد المنعم الحفني – دار المسيرة – بيروت – ط١ – ١٩٨٠م.

١١٨. مفاهيم يجب أن تصحح – محمد علوي المالكي الحسني – الأوقاف والشؤون الإسلامية – دبي – ط١ – ١٤١٥هـ – ١٩٩٥م.

١١٩. مقدمات في الأهواء والافتراق والبدع – الدكتور: ناصر بن عبد الكريم العقل – دار الوطن – الرياض – ط١ – ١٤١٤هـ.

١٢٠. مقدمة في الإنسانيات والعلوم الاجتماعية – د: أحمد بدر – قباء – القاهرة.

١٢١. الملل والنحل – محمد بن عبد الكريم الشهرستاني – دار المعرفة – بيروت.

١٢٢. مناقشة هادئة لبعض أفكار الترابي – الأمين الحاج محمد أحمد – ط١ – ١٤١٥هـ.

١٢٣. مناهج الأهواء والافتراق والبدع – الدكتور: ناصر بن عبد الكريم العقل – دار الوطن – الرياض – ط١ – ١٤١٥هـ – ١٩٩٤م.

١٢٤. المنثور في القواعد – بدر الدين محمد الزركشي – تحقيق: فائق أحمد محمود – الكويت.

١٢٥. المنهج الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى – محمد النجدي – مكتبة الإمام الذهبي – الكويت – ط٢ – ١٤٣٠هـ – ٢٠٠٩م.

١٢٦. منهج الطالبين – خميس بن سعيد الرستاقي – تحقيق: سالم بن حمد الحارثي – عمان.

١٢٧. الموافقات في أصول الشريعة – إبراهيم موسى الشاطبي – تعليق: عبد الله دراز – دار المعرفة – بيروت – لبنان.

١٢٨. المواقف في علم الكلام – عبد الرحمن بن أحمد الإيجي – عالم الكتب – بيروت.

١٢٩. الموضوعات الكبرى – عبد الرحمن بن علي الجوزي – تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان – ط١.

١٣٠. موقف أهل السنة والجماعة من أهل الأهواء والبدع – الدكتور: إبراهيم عامر الرحيلي – مكتبة الغرباء الأثرية – المدينة المنورة – المملكة العربية السعودية – ط١ – ١٤١٥هـ.

١٣١. هكذا تكلم العقل – المفهوم العقلاني للدين – د: حيدر غيبة – بيروت – ط٢ – ٢٠٠٣م.

وسائل الشيعة – الحر العاملي – ط٦ – إيران.

فهرس الموضوعات

ملخص البحث

عنوان البحث: حديث السبعين ألفاً الذين يدخلون الجنة بغير حساب دراسة عقدية في ضوء عقيدة أهل السنة والجماعة.

اسم الباحث: د: عفاف بنت حسن بن محمد مختار الهاشمي – أستاذ مشارك عقيدة ومذاهب معاصرة – جامعة الملك عبد العزيز.

مكونات البحث: يتكون البحث الماثل من مقدمة وتمهيد وثلاثة مباحث وخاتمة، وقد تناول الباحث في المقدمة أسباب اختيار الموضوع والهدف منه ومنهجه ومحتوياته، وفي التمهيد تناول الباحث فيه مرويات الحديث من الصحيحين ، وتعرض في المبحث الأول إلى حديث السبعين ألفاً الذين يدخلون الجنة بغير حساب وموقف أهل السنة والجماعة منه وفيه ثلاثة مطالب: الأول: تعريف العقيدة في اللغة والاصطلاح، والثاني: تعريف أهل السنة والجماعة في اللغة والاصطلاح، والثالث: موقف أهل السنة والجماعة من حديث السبعين ألفاً الذين يدخلون الجنة بغير حساب، أما المبحث الثاني ففيه موقف أهل الأهواء والبدع من حديث السبعين ألفاً الذين يدخلون الجنة بغير حساب وفيه سبعة مطالب: الأول: تعريف أهل الأهواء والبدع في اللغة والاصطلاح، والثاني: موقف الخوارج من حديث السبعين ألفاً الذين يدخلون الجنة بغير حساب، والثالث: موقف الشيعة من حديث السبعين ألفاً الذين يدخلون الجنة بغير حساب، والرابع: موقف المعتزلة من حديث السبعين ألفاً الذين يدخلون الجنة بغير حساب، والخامس: موقف العقلانيين من حديث السبعين ألفاً الذين يدخلون الجنة بغير حساب، والسادس: موقف المرجئة من حديث السبعين ألفاً الذين يدخلون الجنة بغير حساب، والسابع: موقف الجهمية من حديث السبعين ألفاً الذين يدخلون الجنة بغير حساب، أما المبحث الثالث فقد احتوى على دلالة حديث السبعين ألفاً الذين يدخلون الجنة بغير حساب على أركان الإيمان وفيه أحد عشر مطلباً: الأول: تعريف الركن في اللغة والاصطلاح، والثاني: تعريف الإيمان في اللغة والاصطلاح، والثالث: الإيمان بوجود الله تعالى، والرابع: دلالة حديث السبعين ألفاً الذين يدخلون الجنة بغير حساب على توحيد الربوبية وفيه مسألتان: المسألة الأولى: تعريف توحيد الربوبية في اللغة والاصطلاح، والثانية: إثبات توحيد الربوبية من خلال حديث السبعين ألفاً الذين يدخلون الجنة بغير حساب، والخامس: دلالة حديث السبعين ألفاً الذين يدخلون الجنة بغير حساب على توحيد الألوهية وفيه مسألتان: الأولى: تعريف توحيد الألوهية في اللغة والاصطلاح، الثانية: إثبات توحيد الألوهية من خلال حديث السبعين ألفاً الذين يدخلون الجنة بغير حساب، والسادس: دلالة حديث السبعين ألفاً الذين يدخلون الجنة بغير حساب على توحيد الأسماء والصفات وفيه ثلاث مسائل: الأولى: تعريف الاسم والصفة في اللغة والاصطلاح، والثانية: الفرق بين الاسم والصفة، والثالثة: إثبات توحيد الأسماء والصفات من خلال حديث السبعين ألفاً الذين يدخلون الجنة بغير حساب، والسابع: دلالة حديث السبعين ألفاً الذين يدخلون الجنة بغير حساب على الإيمان بالملائكة وفيه مسألتان: الأولى: تعريف الملائكة في اللغة والاصطلاح، والثانية: إثبات الإيمان بالملائكة من خلال حديث السبعين ألفاً الذين يدخلون الجنة بغير حساب، والثامن: دلالة حديث السبعين ألفاً الذين يدخلون الجنة

بغير حساب على الإيمان بالكتب وفيه مسألتان: الأولى: تعريف الكتب في اللغة والاصطلاح، والثانية: إثبات الإيمان بالكتب من خلال حديث السبعين ألفاً الذين يدخلون الجنة بغير حساب، والتاسع: دلالة حديث السبعين ألفاً الذين يدخلون الجنة بغير حساب على الإيمان بالرسل وفيه مسألتان: الأولى: تعريف النبي والرسول في اللغة والاصطلاح، والثانية: إثبات الإيمان بالرسل من خلال حديث السبعين ألفاً الذين يدخلون الجنة بغير حساب، والعاشر: دلالة حديث السبعين ألفاً الذين يدخلون الجنة بغير حساب على الإيمان باليوم الآخر وفيه مسألتان: الأولى: تعريف اليوم الآخر في اللغة والاصطلاح، والثانية: إثبات الإيمان باليوم الآخر من خلال حديث السبعين ألفاً الذين يدخلون الجنة بغير حساب، والحادي عشر: دلالة حديث السبعين ألفاً الذين يدخلون الجنة بغير حساب على الإيمان بالقضاء والقدر وفيه مسألتان: الأولى: تعريف القضاء والقدر في اللغة والاصطلاح، والثانية: إثبات الإيمان بالقضاء والقدر من خلال حديث السبعين ألفاً الذين يدخلون الجنة بغير حساب، ومن ثم الخاتمة وفيها أهم النتائج والتوصيات ويليها الفهارس.

ومن أهم النتائج والتوصيات:

١. إن أهل السنة والجماعة أو الفرقة الناجية: هم الصحابة – رضي الله عنهم – والتابعون ومن تبعهم بإحسان إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها.
٢. التوحيد هو إفراد الله – تعالى – بالربوبية والألوهية والأسماء والصفات.
٣. إن كلام الله – تعالى – صفة قائمة بذاته – تعالى – وهو من الصفات الذاتية الفعلية.
٤. إثبات صفة العلو لله – تعالى – علواً يليق بجلاله وعظمته.
٥. جمهور أهل السنة والجماعة فضلوا الأنبياء وصالحي البشر على الملائكة.
٦. الأنبياء والرسل معصومون من الكبائر أما الصغائر فيجوز وقوعها منهم، ولكنهم لا يُقرون عليها ويسارعون بالتوبة منها.
٧. الشيعة يقولون: بالرجعة والمهدي والصحيح أن الشيعة ليس لهم مهدي واحد.
٨. الإيمان بكتابة المقادير يدخل في خمسة أمور: التقدير الشامل –كتابة الميثاق – التقدير العمري – التقدير السنوي– التقدير اليومي
٩. أهل السنة والجماعة يعتقدون أن للمقادير أقلاماً غير القلم الأول.
١٠. انحراف الخوارج والشيعة والمعتزلة والمرجئة والجهمية في باب القضاء والقدر.
١١. توجيه الدعوة إلى أهل الأهواء والبدع بالعودة إلى الصراط المستقيم عن طريق الحوار والمجادلة بالتي هي أحسن.
١٢. لابد من قوة العلم وقوة السلطان، لقمع أهل البدع ودحرهم.
١٣. العمل على تماسك المنظمات الإسلامية كمنظمة المؤتمر الإسلامي للوقوف أمام أهل الأهواء والبدع.
١٤. يجب العمل الجاد على إصلاح التنظيم الإسلامي ليكون أكثر اتساقاً مع متطلبات العصر المليئة بالبدع والخرافات والأهواء.